الأستاذ: بلعزوز بن علي

محاضرات في النظريات والسياسات النقدية

الطبعة الثالثة 2008

ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

رقم النشر : 4.01.4552
رقم ر.د.م.ك (ISBN): 9961.0.0678.X
رقم الإيداع القانوني : 2004/52

مقدمة

تهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة وحدة النقد في أي لحظة من الزمن و تفسير التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن ،وعلى اختلاف المفاهيم و التفاسير يجمع معظم الباحثين الاقتصاديين على أن جوهر و محل النظرية النقدية هو تفسير التغير في قيمة النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار-خاصة - و المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

تشغل النظرية النقدية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي الحديث، من خلال الأبحاث و الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بغية فهم وشرح آليات عمل و تفاعل العناصر المكونة لهذه النظرية،كإطار لتفسير مجموعة كبيرة من الظواهر و المتغيرات التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في المجتمع .

سنتناول في القسم الأول من هذا الكتاب مختلف النظريات التي حاولت تفسير العوامل المؤثرة في قيمة النقود و ما يترتب على ذلك من تغيرات على المستوى العام للأسعار والإنتاج و الدخل و التوظيف ، و التي يمكن إرجاعها إلى ثلاثة نظريات أساسية:

النظرية التقليدية لكمية النقود، التي صاغ أساسها النظري الاقتصادي الأمريكي "أ.فيشر" في شكل معادلة، و لما كانت هذه الأخيرة تقوم على مجموعة من الفرضيات قد تعرضت في مجملها للنقد، ظهرت نظرية الأرصدة النقدية المتاحة كامتداد لنظرية "فيشر"، فقامت بصياغة معادلة التبادل لـ"كمبريدج" بفضل مجموعة من الاقتصاديين الإنجليز- مارشال، روبينسون، بيجو-، حيث حاولت هذه المدرسة المزج بين المفاهيم النقدية

والعلاقات الحقيقية ، وتوحيد الإطار النظري لعملية تفسير التفاعلات الاقتصادية الكلية والجزئية .

أما النظرية النقدية الحديثة "لكينز" فقد ظهرت في مرحلة عجزت فيها النظرية التقليدية –"نظرية فيشر و نظرية مارشال "–، في إيجاد الحلول المناسبة لما أصاب النظم الرأسمالية من كساد اقتصادي ، بل عجزت حتى عن إعطاء تفسير لهذه الظاهرة ، فكانت النظرية النقدية الكينزية بمثابة ثورة على التحليل النقدي التقليدي بصفة خاصة و التحليل الاقتصادي بصفة عامة،.إلا أن النظرية الكينزية لم تخل هي الأخرى من العيوب والانتقادات رغم النتائج التي حققتها في القضاء على الكساد العظيم.

أما النظرية النقدية المعاصرة و التي أسسها رواد مدرسة "شيكاغو" و على رأسهم الامريكي "م.فريدمان " فهي ليست إلا نظرية كمية النقود التقليدية في ثوب جديد وبطريقة تحليل و أسلوب جديدة ، اعتمدت أساسا على السياسة النقدية باعتبارها أهم وسيلة و أنجع سلاح لتصليح جميع الاختلالات الاقتصادية عوض السياسة المالية.

عالجنا الكتاب في قسمه الأول –سنخصص القسم الثاني للسياسة النقدية– المتعلق بموضوع النظريات النقدية في أربعة فصول رئيسية :

الفصل الأول:خصصناه لمعالجة وتحليل النظرية النقدية التقليدية، فتعرضنا الى المبادئ و الفرضيات التي قام عليها التحليل النقدي التقليدي ، من خلال معادلة التبادل لـ"فيشر " ومعادلة التبادل لـ"كمبريدج" ،ثم تناولنا مفهوم سعر الفائدة من خلال النظرية النقدية التقليدية على اعتبار أنها نقطة خلاف جوهرية بين مختلف النظريات النقدية في الفكر الليبرالي .

الفصل الثاني : تناولنا النظرية النقدية الكينزية ،فتعرضنا لاهم الأحداث التي واكبت ظهور النظرية الكينزية ،وبعد ذلك قمنا بتحليل كل من مدى حيادية النقود ونظرية الاستثمار و الكفاية الحدية لراس المال ، ونظرية التفضيل النقدي .

الفصل الثالث:تناولنا النظرية النقدية المعاصرة ،فناقشنا المتغيرات و الظروف التي ساهمت في ظهور مذهب النقديين ،ثم درسنا الإطار العام للنظرية النقدية المعاصرة ،و في الأخير تطرقنا لدالة الطلب على النقود عند "فريدمان ".

الفصل الرابع :خصصناه لنموذج التوازن الاقتصادي الكلي، أو ما يسمى بنموذج"هيكس، هينسن" (IS-LM).

أما القسم الثاني، فقد تطرقنا من خلاله للسياسات النقدية ،في أربعة فصول:

الفصل الخامس:تناولنا السياسة النقدية من حيث مفهومها ، أهدافها وادواتها ، واسباب محدودية فاعلية السياسة النقدية بالدول النامية.

الفصل السادس : تطرقنا لموضوع التضخم ، من حيث تحديد مضمونه والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم ،أسبابه و طرق علاجه .

الفصل السابع :خصصناه للسياسة النقدية في الجزائر ، من خلال المراحل التي مر بها النظام الاقتصادي الجزائري ، سواء في مرحلة الاشتراكية ، أو مرحلة الإصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية للانتقال الى اقتصاد السوق .

الفصل الثامن : تناولنا انعكاس إصلاح السياسة النقدية على مؤشرات التوازن الاقتصاد الكلي .

القسم الاول

الفصل الأول: النظرية النقدية التقليدية.

تمهيـــــد: يقصد بالنظرية النقـــدية التقليدية تلك النظـــرية التي نشأت وتطـــورت بفضل جهود الاقتصاديين في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والـــتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم "نظرية كمية للنقود".

اعتبر الفكر التقليـــدي أن التـــوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصـــــورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، وأن النقود –بصفتها وسيط للتبادل– ليســت ســـوى حجاب يخفي تحتـــه الجوانب الحقيقيـــة للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها مما يفيـــد حياد النقـــود، بمعنى اقتصار دورها علـــــى تســـهيل العمليات الاقتصادية دون التـــدخل فيها أو التأثير عليها.

ومن هنا ركز التقليـــديون اهتمامهم على العـــلاقة التي تربط بين كميـــة النقود من ناحية ومن مستوى الأسعار من ناحية أخـــرى ،على أســـاس أن قيمـــة النقـــود أو قوتها الشرائية ما هي إلا مقلـــوب المستوى العام للأســـعار وانشـــغلوا عـــن تحليل مختلف العـــوامل التي تتحكم في مستـــوى الإنتاج والتشغيل والدخـــل الوطـــني(لافتراضهم التشغيل الكامل)، وكانت معدلات الكمية التي تهـــــدف إلى تفسير تقلبات مستـــوى الأسعار بمثابة أداة التحليل التقليديـــة التي اعتمد عليـــــها الاقتصاديون في هذا المجال .

ولتحليل النظرية النقدية في الفكر الاقتصادي التقليدي نرى ضرورة معالجة هذا الموضوع في النقاط التالية .

1- أسس وافتراضات النظرية النقدية التقليدية.

كان لعوامل النهضة التي عرفتها أوروبا في القرن السادس عشر، بعد انتكاسة رجال الدين و تقلص دور الكنيسة ،اكبر الأكثر على ظهور أولى المدارس الفكرية الاقتصادية كالتجاريين والطبيعيين.

إلا أن ما عرفته أوروبا في القرن الثامن عشر(ق18) من أحداث تاريخية واجتماعية وفكرية، أدى إلى بروز فكر اقتصادي كان ولا يزال محل إعجاب وتقدير من قبل الكثير من المختصين والمفكرين والباحثين.

في خضم هذا التراكم التاريخي والمعارفي، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية، ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن18 و أوائل القرن19، حيث وضع أصولها الفكرية وقوانينها الاقتصادية، آدم سميث، واسهم في تطورها، مالتوس وريكاردو وميل وساي ،وغيرهم من رواد المدرسة نيوكلاسيكية ،و خاصة مانجر وبافريك ، فيزر، مارشال ، روبنسن و بيجو ... .

وتعتبر النظرية التقليدية بمثابة خلاصة للفكر والتحليل التقليدي للظواهر النقدية والحقيقية في الاقتصاد.

و قبل تناولنا النظرية النقدية بالتفصيل ، نستعرض بإيجاز لأهم مبادئ وقوانين الفكر الاقتصادي الليبرالي.

1-1 أسس و مبادئ النظرية النقدية التقليدية.

إن النظرية التقليدية تعبر عن مجموعة من الآراء والأفكار المفسرة والمحللة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن طرح بعض أسسها القانونية والفلسفية باختصار فيما يلي:

أ-الحرية الاقتصادية: إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه، وحرية التملك والعمل، لن يحقق منفعته ومصلحته فحسب، بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.

ب-عدم تدخل الدولة: إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، ذلك أن تدخلها يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالدفاع وتنظيم القضاء والقيام بالمشروعات العامة ذات النفع العام.

ج-الملكية الخاصة: إن الملكية الفردية هي أحد أركان النظام الرأسمالي وان إيمان الفرد بها يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة،وتحقيق أقصى منفعة للمجتمع .

وعليه فالرأسمالية لا تر أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وان هذا التوافق يحدث تلقائيا.

د-مبدأ المنافسة الحرة: إن المنافسة غير المقيدة هي وحدها القوة الاجتماعية المنظمة للحياة الاقتصادية، وهي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.

هـ-قانون السوق: يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق، وان جهاز الثمن هو القوة الحقيقية الموجهة للنشاط الإنتاجي وتحقيق التوازن،بافتراضها حالة التشغيل الكامل،فالحياة الاقتصادية دائما تسير في توازن، وإذا ما حدث اختلال لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد.السوق ينمو حجمه بالمقدار المعادل لحجم الإنتاج الجديد الذي يعرض للمبادلة،أي كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

ن-مبدأ الربح: يعتبر في رأي التقليديين أن الربح هو افضل حافز على الإنتاج والتقدم الاقتصادي، وان تعظيمه من شانه أن يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج، ويزيد في إبداع المبدعين، وهو أحد أسباب التقدم والرقي الاقتصادي.

و-مبدأ حيادية النقود: إن النقود في الحياة الاقتصادية ليست سوى أداة تبادل. فهي حيادية لأنه يمكن استبدالها بأدوات أخرى، فهي إذا ليست إلا "عربة لنقل القيم"

أوهي " مجرد حجاب لغطاء الحقيقة" و الحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيط لذلك .

ي-***مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:*** فهي تفترض أن تعمل على تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا فرض وزادت المدخرات فان القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة، وبالتالي يقل الحافز على الادخار، إذا فان الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الادخار أو ثمن استعمال رأس المال .

2-1 افتراضات النظرية النقدية التقليدية .

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في القرن الثامن عشر، أين كان يسيطر على النشاط الاقتصادي قانون "ساي" للأسواق، والذي يرى ضرورة أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية، وبتعبير نقدي كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له. وان زيادة أو انخفاض العرض عن الطلب، سرعان ما يزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار.

وفقا للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل "لفيشر" ومعادلة الأرصدة النقدية"كمبريدج" على الافتراضات التالية.

1-2-1 ثبات حجم المعاملات: تقوم النظرية الكمية للتقليديين في تحليلها للواقع الاقتصادي، وفي بناء النظرية النقدية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، وان النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي ،باعتبارها وسيط للمبادلة، لان المنتجات من السلع والخدمات تبادل بالمنتجات، والنقود وسيلة لذلك، إذا فالنقود دورها محايد في الاقتصاد. وهذا التحليل التقليدي إنما يستند في ذلك إلى قانون العرض والطلب وعلى ذلك فان حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية بمثابة متغير خارجي، بمعنى

انه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشمل عليها المعادلة، ومن ثم يعامل على انه ثابت، خاصة وان العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة.

و عليه تفترض النظرية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها.

وسوف نرى فيما بعد أن هذا الفرض يمثل أحد مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي الذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية.

1-2-2 ثبات سرعة دوران النقود: نقصد بسرعة دوران النقود(V) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى يد أخرى في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة.

و تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، أو بتعبير آخر فافتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى ،منها درجة كثافة السكان، وتطور عادات التعاملات المصرفية ومستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، وهذه العوامل كلها لا تتغير عادة في الآجل القصيرة.

ومع ثبات T، V يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط، وهما كمية النقود(M) في الطرف الأيمن من المعادلة، ومستوى الأسعار(P)في الطرف الأيسر، وتقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما.

1-2-3 ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار.فزيادة النقود المعروضة سيؤدي إلى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك

علاقة طردية بين كمية النقود(M) ومستوى الأسعار(P)، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات(T) وسرعة دوران(V).

ومنه ترى النظرية التقليدية للنقود، أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة-وليس سببا- لمقدار وكمية النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة ،كمية النقود متغير مستقل، والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

كما أن العلاقة بين هذين المتغيرين (P،M) تعد ذات اتجاه واحد M⟵P

يستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود يعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع ،الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع في الأسعار ذلك أن كمية أكبر من النقود سوف تتنازع شراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات وفي هده الحالة سوف يتناسب التغير في أسعار السلع والخدمات مع التغير في كمية النقود.

ويسمى هذا الشكل لنظرية كمية النقود بالشكل الجامد ، فحدوث تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في مستوى الأسعار.

غير أن هناك شكلا آخر من أشكال نظرية كمية النقود يعد أقل جمودا من الشكل السابق، ووفقا له إذا تغيرت كمية النقود(M) فغالبا ما تتغير الأسعار أيضا ولكن دون جزم بالمقدار الذي سوف تتغير به الأسعار نتيحة لتغير(M).

2- معادلة التبادل.

إن فكرة النظرية قديمة، فقد تعرض لبعض عناصرها فلاسفة اليونان والرومان،كما يمكن تتبع صورها في أراء بعض مفكري وعلماء

الإسلام(المقريزي)،إلا أنها تطورت اكثر بعد ثورة الأسعار في القرن السادس عشر(قرن 16) -خاصة-بعد ذلك التدفق الكبير من المعادن النفيسة من أمريكا إلى أوروبا،مما دفع بكثير من الاقتصاديين آنذاك إلى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار نتيجة تدفق الذهب والفضة .

كان "جون بودان" أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب ارتفاع الأسعار، ومن ثم الانخفاض في قيمة النقود.

في القرن الثامن عشر(ق18) ظهرت نظرية كمية النقود في شكلها التقليدي، فكان"دافيد هيوم و كانتيون" قد لاحظا أن حجم المعاملات وسرعة التداول لا تتأثران بتغيرات كمية النقود، وان كمية النقود ومستوى الأسعار يتغيران في نفس الاتجاه.

إلا أن أهم من اخذ بالتحليل السابق واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر(ق19) هو الاقتصادي"دافيد ريكاردوا" الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الفكري التقليدي، حيث توصل في هذا الشان إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في العروض النقدي سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة.

إلا أن هذه المعادلة أخذت شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل "لفيشر" ، ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة"معادلة كمبرديج".

2-1- معادة التبادل "لفيشر".

2-1-1 شكل *معادلة التبادل:* تقوم نظرية كمية النقود في تفسيرها العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة

تناسبية بين كمية النقود من جهة، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها.

إذا فنظرية الكمية "لفيشر" هي دالة، المستوى العام للأسعار(P) متغير تابع وكمية النقود(M) متغير مستقل، وبثبات كل من كمية المبادلات(T) وسرعة دوران النقود(V)، فانه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي:

$$M.V = T.P \ldots\ldots\ldots 1$$

ان كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. إذا كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، شريطة ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود.

$$P = M.V/\ T \ldots.\ 2$$

إذا تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم المبادلات(T) وسرعة تداول النقود(V)، وفي أن كمية النقود (M)هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار(P) هو المتغير التابع.

2-1-2 نقد معادلة التبادل:تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات عديدة، يمكن إيجازها فيما يلي:

-افتراضها دوما ثبات العوامل المحددة لقيمة النقد(باستثناء مستوى الأسعار)، إلا انه إذا رجعنا إلى التجارب الواقعية، نجد عدم صحة ثبات هذه الفروض.

-يصعب تصديق ثبات العوامل التي تحدد كمية المبادلات(T) وسرعة دوران النقود(V).

- لم تأخذ النظرية النقدية التقليدية بعين الاعتبار، متغيرات أخرى هامة كسعر الفائدة، حيث اعتبرت هذه الأخير ظاهرة حقيقية.

-يرى "فريدمان" أن المعادلة بفروضها السابقة، لا تكون صحيحة إلا عند ثبات كل من(V.T)، وهذا لا يكون إلا عند افتراض وصول المجتمع إلى حالة التشغيل الكامل، كما أن ثبات(V) يعني ثبات العرف التقليدي لعادات الفرد ولسلوك المؤسسات المصرفية، في مثل هذه الظروف فقط يمكن قبول صحة المعادلة.

-تقوم هذه المعادلة على العلاقة الآلية بين كمية النقود ومستوى الأسعار إلا أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فقد ترتفع هذه الأخيرة لأسباب لا علاقة لها بزيادة النقود، كما أن زيادة النقود ليس بالضرورة أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، خاصة إذا كانت هناك طاقات معطلة.

-إن العلاقة بين كمية النقود وبين مستوى الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية فقد أشار"باتنكن"(Patinkin)،في خضم الانتقادات الشديدة التي تعرضت لها، إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في النقود سوف تصبح اكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية، ويذهب بتحليله إلى القول انه قد تكون هناك علاقة عكسية بين كمية النقود والأسعار في بعض الحالات وفق شروط.

-تقوم هذه النظرية في اعتمادها على العلاقة بين قيمة النقد والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على التحليل السكوني ، وليس التحليل المتحرك(الديناميكي) .

-كما ترى أن حجم الإنتاج يعد مستقلا تماما عن التداول النقدي ويرجع هذا الافتراض إلى طبيعة التحليل الكلاسيكي على اعتبار أنه تحليل عيني بحت ،لأنه أهمل أهمية الجانب النقدي ،ذلك أن النقود لا تؤدي إلا وظيفة واحدة كونها وسيط للتبادل .

3- معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة:

في حديثنا عن الطلب على النقود، رأينا أن التقليديين الأوائل قد أخذوا الطلب على النقود بمعنى واحد فقط، ألا وهو تسوية المبادلات. وذكرنا في هذا المقام أن النقود ليست في نظرهم، سوى مجرد"عربة لنقل القيم"، وهذا هو مضمون مبدأ "حياد النقود" في النظرية التقليدية، وذلك أن كل ما يدخر سيستثمر، بمعنى أن هناك

تساوي حتمي ودائم بين الادخار والاستثمار، فإن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما لتسوية المبادلات.

وإذا ما تقدمنا خطوات على طريق التفكير التقليدي، بحيث نصل هذه الخطوات إلى رحاب التقليديين الجدد، أمثال: "مارشال،روبنسن وبيجو"، فسوف نجد أن الطلب على النقود سوف يتسع نطاقه بحيث يكون قابلا لأن ينصرف إلى معنيين لا معنى واحد.

فقد عرف التقليديون الجدد أن الطلب على النقود قد يحدث نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل، كما قد ينشأ هذا الطلب بالنظر إلى وظيفة النقود كمخزن للقيمة، أي كأداة للوفاء بالمدفوعات الآجلة.

في المعنى الأول، يتحدد حجم الطلب على النقود، في أية فترة زمنية، بالقيمة النقدية لإجمالي المبادلات الاقتصادية التي يراد استخدام النقود في تسويتها، كما تتوقف القوة الشرائية للنقود (قيمة النقود)، أو المستوى العام للأثمان، على العلاقة بين الحجم الحقيقي للمبادلات التي يراد تسويتها بالنقود، خلال الفترة الزمنية ، وبين عرض النقود المخصص لتسوية المبادلات أثناء نفس الفترة.

وفي المعنى الثاني، ينحصر حجم الطلب على النقود، في كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية حاضرة، في أية لحظة من الزمن كما تتوقف قيمة النقود(مستوى الائتمان) على العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، في أية لحظة من الزمن، وبين عرض النقود المخصص للاحتفاظ به كأرصدة حاضرة في نفس اللحظة.

وتسمى الطريقة الأولى في تفسير قيمة النقود، بطريقة المبادلات أو الصفقات وقد تصدينا لشرح هذه الطريقة عن طريق استخدام معادلة التبادل، كأداة تحليلية لتبسيط العرض. بينما تسمى الطريقة الثانية "بطريقة الأرصدة النقدية الحاضرة".

وقد استند إليها جماعة من أساتذة مدرسة كامبريدج للاقتصاد السياسي، في عرض وتقديم مجموعة من الأصول الرياضية تدور حول تفسير قيمة النقود.

وهذه الأصول الرياضية في قيمة النقود ، هي ما استقر العرف الاقتصادي على تسميتها بمعادلة "كامبريدج"، وقد تعددت صيغ هذه المعادلة بتعدد الدارسين لها واختلاف وجهات النظر فيما بينهم.

وفي عرضنا لأسلوب مدرسة كامريدج في التحليل النقدي، فإننا سوف نناقش معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة، في صورة صيغة "مارشال" فقط، على أن نتعرض كذلك لهذه المعادلة بطريقة تحليل أخرى في الفصل الدي يلي المتعلق بالنظرية النقدية الكينزية.

ننبه من البداية إلى أن هذا الفريق من الاقتصاديين باستثناء "كينز" لم يهاجموا معادلة التبادل كما صاغها "فيشر"، بل إنهم،عكس ذلك، يسلمون بفائدتها التحليلية من حيث كونها أداة سهلة لبيان العوامل الكمية المباشرة التي تحكم مستوى الأسعار.

تقوم هذه المعادلة على مفهوم معادلة "فيشر" في وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، إلا أن الاختلاف يرجع إلى أن معادلة "فيشر" قد نظرت إلى الإنفاق من خلال سرعة دوران النقود، أما معادلة الأرصدة النقدية فقد نظرت للإنفاق من خلال الطلب على النقود.

إذا أساس معادلة "كمبريدج" تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة، والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر،وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة :

بافتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي،الذي يمكن اصطلاحه بنسبة من التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز(K).

لما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي(K) وبين سرعة دوران النقود(V) هي علاقة عكسية حيث :

$$K = 1 / V \quad \ldots 3$$

بتعويض حجم المعاملات(T) بالإنتاج أو الدخل(Y)في المعادلة رقم(1) تصبح معادلة الأرصدة النقدية.

$$M.V = Y.P \quad \ldots 4$$

وبمقارنة المعادلة رقم(3) بالمعادلة رقم(4)، فإننا نحصل على الصيغة الرياضية النهائية لمعادلة كمبريدج.

$$M/K = Y.P$$

أي أن :

$$M = P(Y.K) \quad \ldots 5$$

حيث (Y) الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن، (K) النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من اجل الإنفاق.

ومن المعادلة(5) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج (Y) والتفضيل النقدي(K).

وفي هذا الصدد يقول "مارشال":"عند ثبات كافة العوامل فانه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار".

إن التغير الذي أحدثـه "مارشال" بتعويضه الإنتاج(الدخـل) محـل حجـم المعاملات وبتعويض سرعة دوران النقـود بالتفضيل النقدي، لم يكن ليحدث الشيء الكثير على النظرية النقدية التقليدية، حيث بات الاختلاف بين معادلة "كمـبويدج"، و معادلة "فيشر" تكمن أساسيا في استبدال سـرعة دوران النقود(V) بالطلب علـى النقود(التفضيل النقدي)(K)، ومن ثم فالأول كان يبحث عـن أسباب الإنفـاق، والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود. وبذلك فـان سـرعة دوران النقود، والتفضيل النقدي هما بدلان عن بعضهما البعض، وان الطلب على النقـود هو مقلوب سرعة دوران التداول، أي أن هناك علاقة عكسية .

وخلاصة القول أن نظرية الأرصدة حاولت أن تبتعد عن التبسيط و النقد الـذي وجه لنظرية معادلة التبادل، إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات.

4- تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود:

تعـد نظريـة كميـة النقـود من أولى النظريات التي حاولت تفسـير تحـديد المستوى العام للأسعار وما يحـدث فيـه من تقلبات ،وهـي تتمثـل في مجموعـة من الفروض المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرهـا مـن العوامل في التأثير على قيمتها.

يتخذ أصحاب نظرية كمية النقود من معادلة المبادلة أداة لشرح نظريتـهم بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بـين كميـة النقـود والمستوى العام للأسعار. وتقوم نظرية الكمية طبقا "لفيشر" في إطار معادلة المبادلـة التي صاغها للتعبير على أن المستوى العام للأسعار يتناسب مع كمية النقود علـى أساس تحقيق عدد من الفروض سبق أن تعرضنا لها بشيء من التوضيح .

4-1 إيجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود.

إن الدارس للنظرية النقدية التقليدية والمتعمق في فرضياتها ونتائجها، لا يستطيع إلا أن يقف موقف الاحترام والتقدير والسبب في ذلك يرجع في رأينا إلى:

-إن النظرية التقليدية لكمية النقود التي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر، جاءت متفقة تماما مع التحليل والواقع الاقتصادي الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن، حيث سيطرت عليه أفكار ومبادئ وتوافرت ظروف وأسباب سمح بقبول تلك النظرية بشكل مطلق.

-كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية، في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة، فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر-كما فعل "فيشر"،و مدرسة كامبرديج- وهو ما أدى إلى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تيسير فهم نظرية الكمية.

-قامت هذه النظرية في إطار تفسير للواقع الاقتصادي الفعلي المعاصر لها، فقامت بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة، فهي لم تكن نظرية معالجة لوضع قائم بحد ذاته أو نظرية منشئة ،ولم تعط تصور جديد لمعطيات جديدة.

-يمكن وصف نظرية كمية النقود، بأنها نظرية علمية بحتة ، اعتمدت في تفسير وتحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر، على الأسلوب العلمي البحث، فهي إذا نظرية واقعية تفسيرية وعلمية.

وفي الأخير فان ما عرفته أفكار ونظريات التقليديين من استحسان إنما كان نتيجة تراكم مادي وتاريخي ومعارفي لتلك الفترة من الزمن، ولما سادت تلك الفترة من مبادئ وقوانين كانت أشبه إلى الحقيقة المطلقة، إلا أن تلك النظريات التي تناولت مفهوم الفائدة وعلاقة كمية النقود بالسعر، وغيرها من مبادئ وأراء التقليديين لا يعني أنها تخلو من النقائص والسلبيات والعيوب، أو أن تكون بعيدة عن الانتقادات.

2-4 انتقادات النظرية النقدية الكلاسيكية .

إن مفهوم النقود ودورها وتحديد نطاق تأثيرها لم يستطيع الصمود أمام الانتقادات التي وجهت لتحليل التقليديين عقب ظهور أزمة الكساد العالمي، أين اتضح جليا أن المبادئ والأفكار التي قامت عليها المدرسة التقليدية، ليست إلا مجرد مغالطات وافتراضات لا أساس لها من الصحة، وخاصة ما تعلق بقانون المنافذ لساي، وحيادية النقود، وان التوازن الاقتصادي العام يحدث عند مستوى التشغيل الكامل للموارد المادية والبشرية الخ....

فانتشار البطالة وإفلاس المؤسسات وتكلس السلع، دفع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلى مراجعة نظرهم لتلك الأفكار والمبادئ الاقتصادية التي اعتبرها التقليديون مسلمات. وقد كان اشد الاقتصاديين نقدا للمدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الحديثة الاقتصادي"جون ميناركيتز".

انه ليس من التحليل الموضوعي اعتبار أن كل ما توصل إليه التقليديون من مبادئ والنظريات كلها محل نقد، خاصة ما تعلق بالنظرية النقدية ومفهوم سعر الفائدة، وبالتالي فان ما سوف ندخله من انتقادات، لا يدخل بالضرورة في منهج إلغاء دور و أهمية النظريات التقليدية ومساهمتها في تنوير الفكر الاقتصادي، بل يدخل في إطار مناقشة الثغرات والنقائص التي انتابت نظريات التقليديين.

بصفة عامة واجه النظام الرأسمالي في المرحلة التي ساد فيها فكر و نظريات التقليديين انتقادا لوقوعه في أزمة كساد عالمي (29_1933) وقف عاجزا معها في تفسير حالة الكساد التي حلت بالنظام العالمي الرأسمالي أو على الأقل التعامل مع تلك الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد تمثل عجز هذا الفكر خاصة فيما تعلق:

_التنبؤ بحدوث حالة الكساد.

_تفسير وتحليل أسباب الكساد و تشخيصه من خلال المعطيات المتعارف عليها في النظرية التقليدية.
_علاج أزمة الركود الاقتصادي من خلال وسائل وأدوات الفكر التقليدي.
_ضعف فعالية السياسة النقدية وأدواتها التقليدية في مواجهة أزمة الكساد.

ويضاف إلى أزمة الكساد تخلي النظام الاقتصادي الليبرالي عن قاعدة الذهب، واعتماد نظام النقد الورقي الإلزامي(نظام النقد الائتماني).

كما تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصتها وتنحسر أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

أ- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و مستوى الأسعار:إن العلاقة الآلية التي أضفتها النظرية على تأثير التغير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية.
- فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.
فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الأسعار لا تتغير إلا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود، غير أن تبعية الأسعار للكمية النقدية على هذا النحو تعد فرضا خاطئا وتبتعد عن الواقع.
- فقد تتغير الأسعار -ارتفاعا أو انخفاضا- نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك(مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج).
- قد تتغير نتيجة لعوامل نقدية لا يعقبها في كمية النقود(مثل حدوث تغير في توزيع الأفراد والمشروعات لأرصدتهم النقدية على أغراض المعاملات والاحتياط وأغراض المضاربة).
- كما أن العلاقة بين كمية النقود وبين الأسعار ليست مباشرة أو تناسبية.

يشير بعض الاقتصاديين إلى أن العملية التي تعقب حدوث زيادة في كمية النقود سوف تصبح أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة التي تصفها النظرية الكمية .

-يضاف إلى ما سبق أن العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، أي أنها علاقة قابلة للانعكاس.

من الملاحظ أن نظرية كمية النقود تفترض أن تأثير التغير في كمية النقود ينصرف إلى المستوى العام للأسعار في حين أنه من غير المتصور -كما ترى النظرية- أن ينصرف تأثير التغير في المستوى العام للأسعار إلى كمية النقود ذاتها، ومثل هذا الفرض لا يتفق تماما مع واقع الحياة الاقتصادية، ذلك أن الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تكون هي العامل الإيجابي المستقل الذي يترتب عليه في كثير من الأحيان حدوث تغير في كمية النقود، وهنا تصبح كمية النقود هي المتغير السلبي أو التابع (بدلا من أن تكون هي المتغير المحفز أو المحرك) وتصبح الأسعار هي المتغير الإيجابي أو المستقل.

والأمثلة على ذلك عديدة، تلك الأمثلة التي توضح كيف أن الأسعار ارتفعت أولا ثم أدت إلى تشجيع وتحريض حدوث توسع في كمية النقود عن طريق الائتمان، فالارتفاع الكبير والمتواصل في الأسعار قد يؤدي إلى خلق المزيد من عرض النقود. وتفصيل ذلك أن هذا الارتفاع يدفع رجال الأعمال والتجار إلى التوسع في الاقتراض من الجهاز المصرفي لتمويل مزيد من الاستثمارات وذلك سعيا وراء الحصول على مزيد من الأرباح ويترتب على توسع البنوك في منح الائتمان زيادة في حجم الودائع الجارية علما بأن هذه الأخيرة تمثل أحد عناصر مكونات وسائل الدفع في الاقتصاد الوطني وفي هذه الحالة يكون تقلب النقود وتغيرها بمثابة استجابة لمقتضيات التغير في مستوى الأسعار.

وقد يؤدي ارتفاع الأسعار و ما يعقبه من موجة تضخم إلى اضطرار السلطات المصرفية أو رغبتها في تمويل العمليات المتزايدة فيزيد المعروض من النقود.

وفي هذه الحالة فإن العلاقة بين النقود والأسعار تنعكس وتصبح:

M ⟵ P(المتوقعة)

ومعنى هذا أن اتجاه التغير في المعادلة P T =M V يكون في المعتاد —وفقا لهذا الرأي— من اليسار إلى اليمين لا من اليمين إلى اليسار كما يصر أصحاب نظرية كمية النقود.

ب- عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج:فافتراض ثبات الناتج الوطني يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل —بالنسبة للكلاسيك، يتجه الاقتصاد بطريقة تلقائية للعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج—، كما أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، وسوف نبين فيما بعد أن الأزمة العالمية الكبرى (1929_1932) قد أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى مستوى التشغيل الكامل إذا ما ابتعد عنه.

يلاحظ أننا إذا ما تخلينا عن الافتراض الخاص بثبات حجم الناتج (وثبات حجم المعاملات) فلن يتحقق التناسب الطردي بين كمية النقود ومستوى الأسعار حتى يمكن في هذه الحالة أن ينصرف أثر التغير في كمية النقود سواء جزئيا أو كليا إلى حجم الإنتاج ومن ثم المعاملات وليس إلى المستوى العام للأسعار.

بتعبير آخر إن العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار تتوقف على مستوى التشغيل السائد في المجتمع ومدى اقترابه من مستوى التشغيل الكامل، فإذا

كان الاقتصاد يعمل عند مستوى للإنتاج أقل من مستوى التشغيل الكامل ،وإذا كان يعاني من البطالة في سوق عناصر الإنتاج ويملك طاقات إنتاجية معطلة فإن زيادة كمية النقود لن يصاحبها ارتفاع في الأسعار–كما افترضت نظرية كمية النقود –بل زيادة في حجم الإنتاج والتشغيل حتى يصل النظام الاقتصادي إلى مستوى التشغيل الكامل أو يقترب منه فتبدأ الأسعار حينئذ في الارتفاع مع ملاحظة أن:

-ارتفاع الأسعار لن يكون تناسبيا مع كمية النقود كما افترضت تلك النظرية.
-هذا الارتفاع ليس بالضرورة ارتفاعا عاما،فقد يصيب الأسعار بطريقة مختلفة.

ج–عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود:فسرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج .

يضاف إلى ذلك أنه قد لا يترتب على زيادة كمية النقود حدوث أي ارتفاع في الأسعار إذا ما اقترنت هذه الزيادة بانخفاض في سرعة دوران النقود بمعدل يلغي أثر الزيادة في الكمية(كما يمكن ألا يترتب على نقص كمية النقود حدوث انخفاض في الأسعار إذا ما اقترن هذا النقص بارتفاع في سرعة دوران النقود بمعدل يعوض النقص في كمية النقود).

والمثال على ذلك: فترة الكساد العظيم في الولايات المتحدة حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من البنكوت –فزادت من احتياطي البنوك التجارية- مما زاد من قدرة هذه الأخيرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي للعناصر الاقتصادية المختلفة (أفراد ومشروعات) ولكن الجزء الأكبر من الزيادة ظل في أيدي الجمهور دون إنفاق لتوقعهم حدوث انخفاض أكبر في الأسعار (مما جعلهم يرجئون مشترياتهم حتى تصل الأسعار إلى أدنى مستوى لها)

فازداد تفضيلهم النقـدي مما أدى بـدورة إلى حـدوث انخفـاض في سرعـة دوران النقود ،وقد نتج عن هـذا الوضـع أن الزيادة في كميـة النقـود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بـل على العكـس انخفضت هـذه الأخيـرة نتيجة لزيادة التفضيل النقدي الـذي أدى إلى تقليل الإنفـاق وانخفـاض حجـم المعاملات ومن ثم لم تصلح نظرية كمية النقـود كأسـاس لتوجيـه السياسـة النقـدية خلال الكساد العظيم.

ويرجع إخفاق تلك النظرية على هذا النحو إلى أنها نظـرت إلى وظيفـة واحدة من وظائف النقود وهي الوساطة في المبادلات وواقع الأمر أن النقود تقـوم بوظائف أخرى، فبالإضافة إلى كونها وسيطا في المبادلات ومقياسا للقيم تقوم أيضـا بوصيفها "مخزن القيم" ومقتضى ذلك أن النقود ليس عليها فقط طلب مشتق وإنمـا طلب آخر مباشر حيث تطلب لذاتها بصفتها أصلا كامل السيولة وليس باعتبارهـا فقط وسيطا في المبادلات —وهو ما غفلت عنه نظرية كمية النقود.

وفي مواجهة الانتقادات السابقة يلجأ أنصار نظرية كمية النقود إلى تحديـد سريان فروضها"بالظروف العادية"دون فترات الانتقال غير أن التفرقة في ذلك يشوبها الغموض كما يؤدي اتساع نطاق المقصود بفترات الانتقال إلى جعـل الظـروف العادية مجرد فكرة فرضية لا أثر لها في واقع الحياة.

باختصار —تبدو نظرية كمية النقود أكثر بساطة لكي تفسـر العلاقة بـين كمية النقود وبين مستوى الأسعار —ذلك أن التحليل الواقعـي لتلـك العلاقـة ينبغي أن يأخذ في اعتباره تصرفات الأرصدة وتوقعات المراكز الاقتصاديـة لاتخـاذ القرارات ومرونة العرض في الأسواق المعنية.

ولكن رغم ما وجه إلى نظرية كمية النقود من انتقادات فينبغي ألا تخفى عنا الحقائق التالية:

-إن التغير في كمية النقـود يؤثـر في المستوى العام للأسـعار فمحـل الانتقاد للنظرية الكمية هـو الاعتقاد في تلك العـلاقة الميكانيكية بيـن كميـة النقـود ومستوى الأسعار -أما القول بأن هناك ثمة عـلاقة بين كمية النقـود ومستوى الأسعار، فذلك أمر ليس عليه خلاف بشرط أن ينظر إلى كمية النقـود المتداولة في علاقتها بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة وعلي وجه الخصـوص مـدى تشغيل عـوامل الإنتاج وتوزيع الإنتاج بين الاستهلاك والاستثمار.

- إن هذه النظرية يمكنها أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار في ظـل ظروف معينة يتحقق فيها جانب كبير من افتراضاتها.

-إن هذه النظرية كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبـه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية ،كما أنها تلقى الضوء على جوانـب هامة وخطيرة لفهم ظاهرة التضخم في البلاد المتخلفة وعلى الأخص جانب الاختلال الذي يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات في هذه الدول.

إن الانتقادات التي وجهت إلىْ "فيشر" في نظرية كمية النقـود قـد أدت إلى إدخال بعض التعـديلات الهامة على معادلتـه ،كان مـن أهـم هـذه التعـديلات تلك التي جاءت على " مارشال و بيجو" ثم النظرية النقدية المعـاصرة لـ" م. فريدمان " وقبله التحليل النقـدي الكينزي .وهذا ما سوف نتعـرض لـه بشيء من التحليل والمناقشة في الفصلين التاليين مـن خلال النظريـة النقـدية الكينزية و النظرية النقـدية المعاصرة (النقديين) .



الفصل الثاني :النظرية النقـــدية الكترية(1).

تمهيــد :بعد تعرضنا بالدراسة والتحليل للنظرية النقدية التقليدية ، انتهينا إلى أن نظرية الكمية التقليدية التي حاولت أن تجد علاقة مباشرة و تناسبية بين التغير في كمية النقود و المستوى العام للأسعار من خلال مجموعة من الافتراضات و المبادئ قد جانبها التوفيق، إلا أنه وبكل موضوعية يمكن القول أن هذه النظرية قد وفقت إلى حد بعيد في وضع أسس التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والتي اعتمدت عليها مختلف مدارس الفكر الرأسمالي في تفسير العديد من الظاهرة الاقتصادية .

ثم وضحنا أنّ النظرية الكلاسيكية تم تفسيرها من خلال تراكم مادي ومعارفي ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي(29_1933) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى، وما نتج عنه من أحداث تاريخية ووقائع اقتصادية كشفت بما لا يدع مجالا للشك قصور ومحدودية نظريات التقليديين -خاصة- ما تعلق بقانون المنافذ، وحيادية النقود وتوازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، وعدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود ،وبالتالي قصور النظرية النقدية التقليدية.

1-نقصد بالتحليل الكيتري إسهام "جون مينار كيتر "(1883-1946) ،- صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة في سنة 1936 -ومجموعة من الاقتصاديين الذين عاصروه أو جاؤا من بعده واعتمدوا في تحاليلهم و تفاسيرهم للمتغيرات الاقتصادية على تحليل "كيتر"، فكونوا بذلك مدرسة سميت بالمدرسة الكيترية ،ومنهم على الخصوص :

R .F . Kahin ; E . AG . Robinson ; P . Sraffa ; C .H . P . Gifford ; A .F. W. Plumptre ; A . Hansen ; Hicks ; J . E . Meade ;P . Samulson .J . Robinson ;

وفي خضم هذه الأزمة ظهرت النظرية العامة "لكينز" أو ما تسمى بنظرية الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة، لتنتقد قوانين وتحليل التقليديين،وتقلب الكثير من المنطلقات والآراء وتؤسس تحليلا اقتصاديا كان علاجا ناجحا لازمة الكساد ،فأحدثت ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين إلى تبني طريقة التحليل الكينزي والدفاع عن مبادئها ونظرياتها، أو البناء على طروحاته في معالجة أوضاع اقتصادية ظهرت لما بعد الحرب العالمية الثانية.

1- الأوضاع التاريخية والاقتصادية لميلاد نظرية جديدة.

ساد الفكر الاقتصادي التقليدي اعتقاد راسخ أن الادخار والاستثمار سيتساويان بالضرورة عن طريق آلية سعر الفائدة ،و سيحول بالضرورة كل ادخار إلى استثمار عند تغير سعر الفائدة ، لاعتقادهم أن هناك قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي للاقتصاد كلما تعرض للاختلال، ومن ثم فلا داعي لتدخل الدولة، غير أن الواقع العملي اثبت فشل التلقائية التي يسير وفقا لها نظام السعر وقانون السوق في الاحتفاظ بالطلب الفعلي عند المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل، حيث أظهرت التجربة العملية والممارسة الميدانية لآلية السوق تعرضه لصعوبات اقتصادية، ظهرت أكثر حدة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وانكشفت اكثر في أزمة الكساد العالمي.

1-1 الأحداث التاريخية والاقتصادية لظهور أزمة الكساد.

بدأت صعوبات تطبيق النظريات الاقتصادية التقليدية مع الحرب العالمية الأولى، وتجلى ذلك بالخصوص في عيوب نظام النقد الذهبي (نظام المسكوكات) الذي كانت تسير عليه جل دول العالم نتيجة استنفاذ احتياطاتها من الذهب، لأغراض تمويل الحرب، و لم تشفع العودة إلى هذا النظام(نظام السبائك) في سنة 1925 ، فانهار هذا النظام تحت وطأة أزمة الكساد العالمي (1929_1933) .

أ-أزمة نظام قاعدة الذهب: في هذا الصدد يرى هاملتون(J . D . Hamilton) أن الكساد قد بدأت أسبابه في فرنسا خلال الفترة1926_1927، نتيجة السياسة النقدية والمالية التي اتبعتها فرنسا آنذاك نظرا للظروف الاقتصادية التي كانت تعانيها،ونتيجة التدفقات الذهب إليها من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فزاد مخزونها من الذهب بشكل ملحوظ، وفي نفس الوقت اتبعت أمريكا سياسة الاستثمار في نهاية1928 فرفعت سعر الفائدة من 03% الى04,5%، فادى ذلك إلى انخفاض المخزون الاحتياطي للدولار الذهبي، فظهرت أولى مظاهره من جانبه النقدي(على اعتبار أن هناك جانبا اقتصادي للكساد) في الولايات المتحدة الأمريكية ببورصة "والستريت"، وانتهت ببريطانيا ، حيث تخلت هذه الأخرى على نظام قاعدة الذهب سنة1931 نتيجة عجزها التام في مواجهة المتعاملين مع البنوك، بسبب عدم وجود الاحتياط اللازم لتغطية "الجنيه الإسترليني"، ثم تبعتها بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية 1933 ثم معظم دول أوروبا وانتهاء بفرنسا 1936، وبالتالي تبني معظم دول العالم نظام النقد الائتماني .

ب-المظاهر الاقتصادية: كانت أزمة الكساد قد ألقت بثقلها على معظم الدول الرأسمالية خاصة الأوروبية منها، فتوقفت الآلة الإنتاجية، نتيجة ضعف الطلب الكلي عن العرض الكلي، مما أدى إلى غلق معظم المؤسسات المالية الإنتاجية، وإفلاس العديد منها، نتيجة تحقيق خسائر معتبرة، فادى ذلك إلى ضعف دافع الاستثمار، فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لذلك، تصريح العمال، وانتشار البطالة، -قدرت البطالة نهاية 1933 نحو025%،و كانت لا تتعدى نسبتها في أوروبا1926 نسبة02%-.

أما الأسعار فعرفت انخفاضا معتبرا، تجاوز060% خلال سنوات الأزمة، وهو ما اثر على أرباح المستثمرين، وبالتالي على دخل كل أفراد المجتمع من عمال ومنظمين ومستثمرين.

و م تنته محنـــة العالم الرأسمالي مـــن أزمـــة الكساد، حتى دخل في حـــرب عالمية ثانية(1939-1945)، قضت على البنية التحتية للاقتصاد الأوروبي خاصة ،والعالم كله بصفة عامة مخلفة بذلك وضعا اقتصاديا واجتماعيا سيئا للغاية.

وفي خضم ذلك كله ظهرت مدرسة فكرية اقتصادية رأسمالية كان رائدهـــا الاقتصادي "ج.م كينز"، قامت على مجموعة قواعد ونظريات في شكل تحليل يكـــاد يكون مناقض لنظريات الفكر الاقتصادي التقليدي، والفكر الاقتصادي الاشـــتراكي الذي تعاظم نفوذه بعد انتهاج روسيا النظام الاشتراكي .

1-2 فرضيات التحليل الكينزي.

سبق أن أشرنا إلى أن التحليل التقليدي بقي عاجـــزا عن تفسير وعـــــلاج الأزمة الكساد العالمية التي حلت بالنظام الرأسمالي، الأمـــر الـــذي أدى إلى تحـــول الاهتمام من دراسة التغيير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقـــود ،إلى الاهتمـــام بدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية، على أساس تحليـــل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية. فانحصرت النظرية التقليدية، وحل معها التحليل النقدي البحت.

قام"كينز" في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمـــة الـــتي حلـــت بالنظـــام الرأسمالي، واستخلص منها ما يثبت عـــدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كـــان سائدا حتى وقت حـــدوث أزمـــة الكساد، حيث كان التحليل التقليدي يعتمـــد على فرضيـــة أن تحقيق العمالة التامة يتم بصورة تلقائية في ظل المنافسة التامـــة وفي ظل اقتصاد يقوم على مبـــدأ أن كل عـــرض يخلق الطلب المناسب له وان الأسـعار لا تتغير إلا بتغير كمية النقود المعروضة.

أما التحليل الكينزي فقد قام على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين، ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية:

- كان لكينز الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الانهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت وبالتالي تخليص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها، بسبب الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها والأجهزة التي استحدثها، فكانت بمثابة ثروة في علم الاقتصاد وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاقتصادي الاشتراكي.

- وجه"كينز" اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود(نظرية تفضيل السيولة) وذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، فالنقود في نظر التقليديين لا تمثل ثروة حقيقية، لأنها لا قيمة ولا منفعة لها في حد ذاتها، وهي مجرد وسيط للتبادل، ومن ثم فالتغيرات النقدية تعد غير ذات أهمية في تحليل تغيرات النشاط الاقتصادي وتفسره. لكن "كينز"عارض هذا التصور، وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها(تفضيل السيولة) وسبب ذلك يرجع إلى دوافسع مختلفة أهمها المعاملات والاحتياط و المضاربة .

-قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة(دافع المضاربة) وتحليله هذا هو ما يميزه حقا على تحليل التقليديين،ذلك أن اخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه أفاقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي.

وبذلك فقد تغيرت النظرة إلى النقود، أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية، ومن ثم اخذ الاهتمام يتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل الخ....

-جاء بنظـــرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة ،إذ تعالج كل مستويات التشغيل، فبينما تعنى النظـــرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل، وتؤمن بأنها هي الحالة العامـــة، وبان الانحرافات عــــن حالة التوظيف الكامل طفيفة.

وعلى ذلك فالنظرية العامـــة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالـــــة حيث أن كلا منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال، فحينمـــا يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة، وحينما يزيد يحدث تضخما.

-اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، و لم يـــول اهتمامـــا كبـــيرا بالجزئيات،فالظـــواهر العامة التي يستخــــدمها في تحليله تدور حول المجامع،كحجم التشغيل العام، الـــدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب الكلي والعرض الكلــــي، الاستثمار الكلي وادخار المجتمع الخ... إن العلاقات بين السلع بعضها البعض الــــتي نعثـــر عليها في شكل أسعار وقيم والتي تكون أهـــم الدراسات التقليـــدية التي عني بها الكلاسيك في دراســـة علم الاقتصاد لها أهميتها في التحليل الكيتري ولكنها تأتى في المـــرتبة الثانية بعد دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية. فما قد يكون صحيحـــا بالنسبة لحالـــة جزئية قد لا ينطبق على المجتمع ككل.

-رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون"ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال.كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل، وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياســـة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيـــف الكـــامل ،ويتحقق التوازن للدخل الوطني.

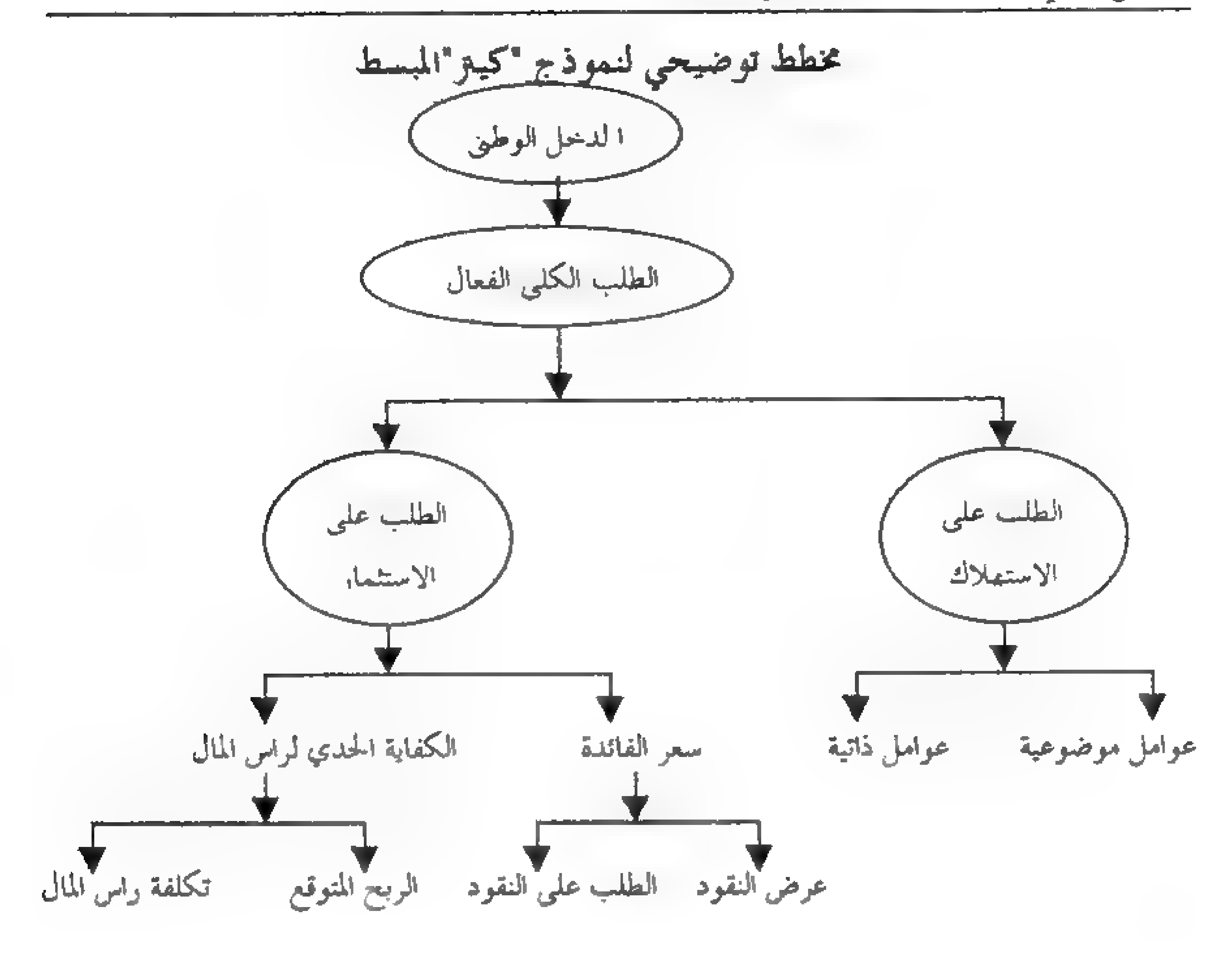
ولعلاج ذلك يرى ضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العمومي والسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي، أو ما يسمى سياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم.

وعليه فانه يرى أن السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الشان عند التقليديين. فالتحليل الكينزي يقوم أن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة، فأي زيارة في كمية النقود سوف تؤدي إلى حدوث زيادة في مستويات الناتج والتشغيل، على اعتبار انه في الظروف العادية للنشاط الاقتصادي فان حالة التوازن تحدث عند أي مستوى من مستويات التشغيل،فزيادة كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة الدافع لزيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج والتشغيل بواسطة ما يسمى بمضاعف الاستثمار.

-اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار وانتشار للبطالة. فهو يرى أن حجم الإنتاج وحجم التشغيل ،ومن ثم حجم الدخل، إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال، فهذا الأخير يتكون من عنصرين أساسيين هما:

الطلب على السلع الاستهلاكية, والطلب على السلع الاستثمارية، وبدوره يتوقف الطلب على السلع الاستهلاكية على عوامل موضوعية وعوامل ذاتية ونفسية، أما الطلب على السلع الإنتاجية يتوقف على الكفاية الحدية لراس المال وسعر الفائدة ،كما هو مبين في المخطط التوضيحي والذي يطلق عليه النموذج الكينزي المبسط.

مخطط توضيحي لنموذج "كيتر" المبسط



2- بناء النظرية الكيترية.

تقـــوم النظـــرية النقـــدية الكيترية على مبادئ وأسس تختلف في جوهرهـا عن تلك الأفكار والقوانين التي اعتمـــدها تحليل التقليديين عـــن نظرية القيمة، ومن ثم عن تحديد سعر الفائدة وللوقوف على النظـــرية النقدية نرى مـــن الضـــروري مناقشة مفهومه لمدى حيادية النقود، والعلاقة بين الاستثمار والادخـــار و الدخـــل، وفي الأخير تحليل مفهوم الكفاية الحدية لراس المال و سعر الفائدة.

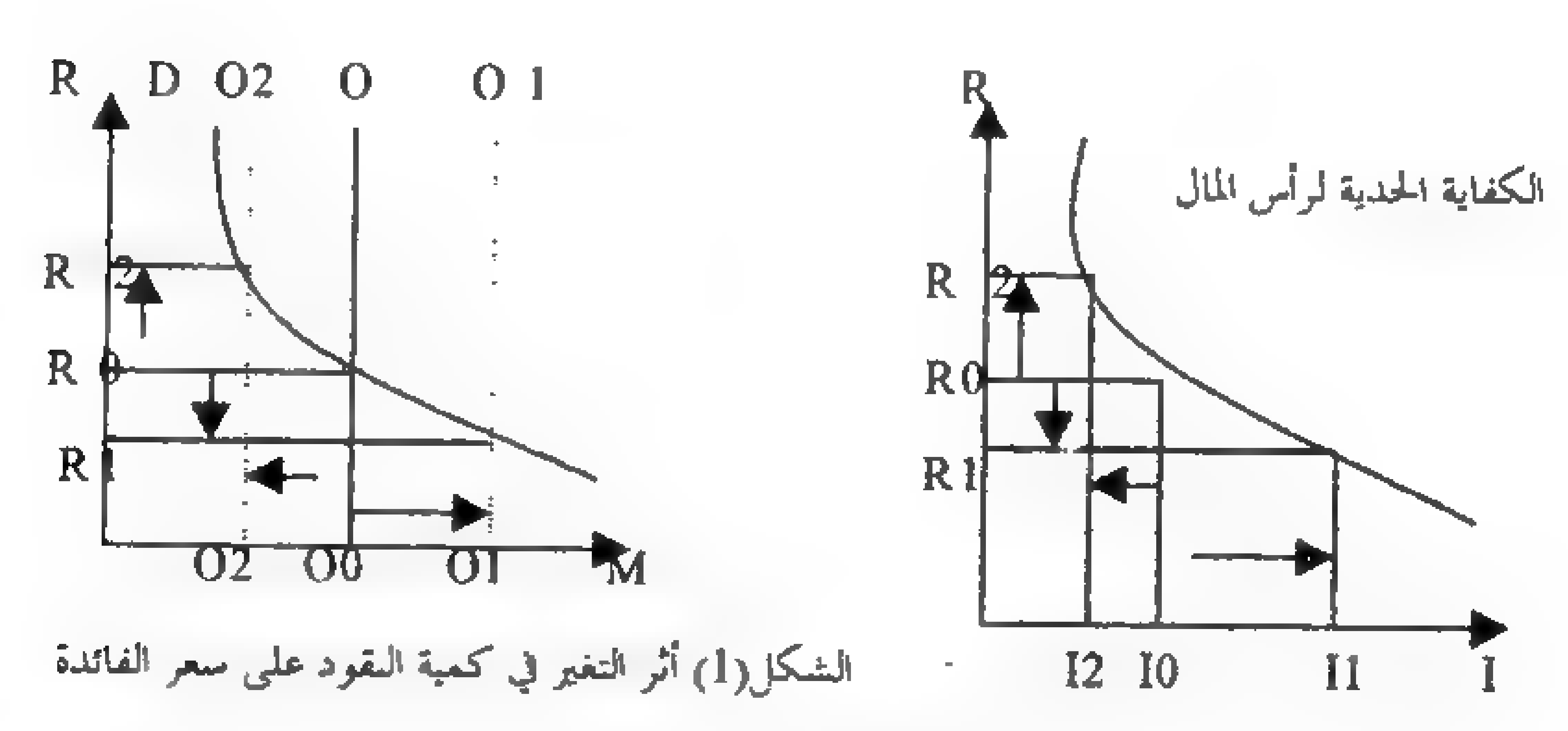
2-1 مدى حيادية النقود.

لقد أشرنا_ سابقا_ إلى أن النقود في الفكر التقليدي تعتبر عنصر حيـــادي في التحليل الاقتصادي، على اعتبار أنها ليست إلا وسيط للتبادل، وبالتالي تم الفصـــل بينها وبين تحليل النشاط الاقتصادي، أما في التحليل الكيتري فالنقود تعتبر عنصر غير حيادي، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج، والدخل والعمالة، وبالتالي فهو لا

يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني. وان توضيح اثر تغير كميـــــة النقود على النشاط الاقتصادي ككل يمكن برهنته والاستدلال به إمـــا بالزيـــادة أو النقصان في كمية النقود.

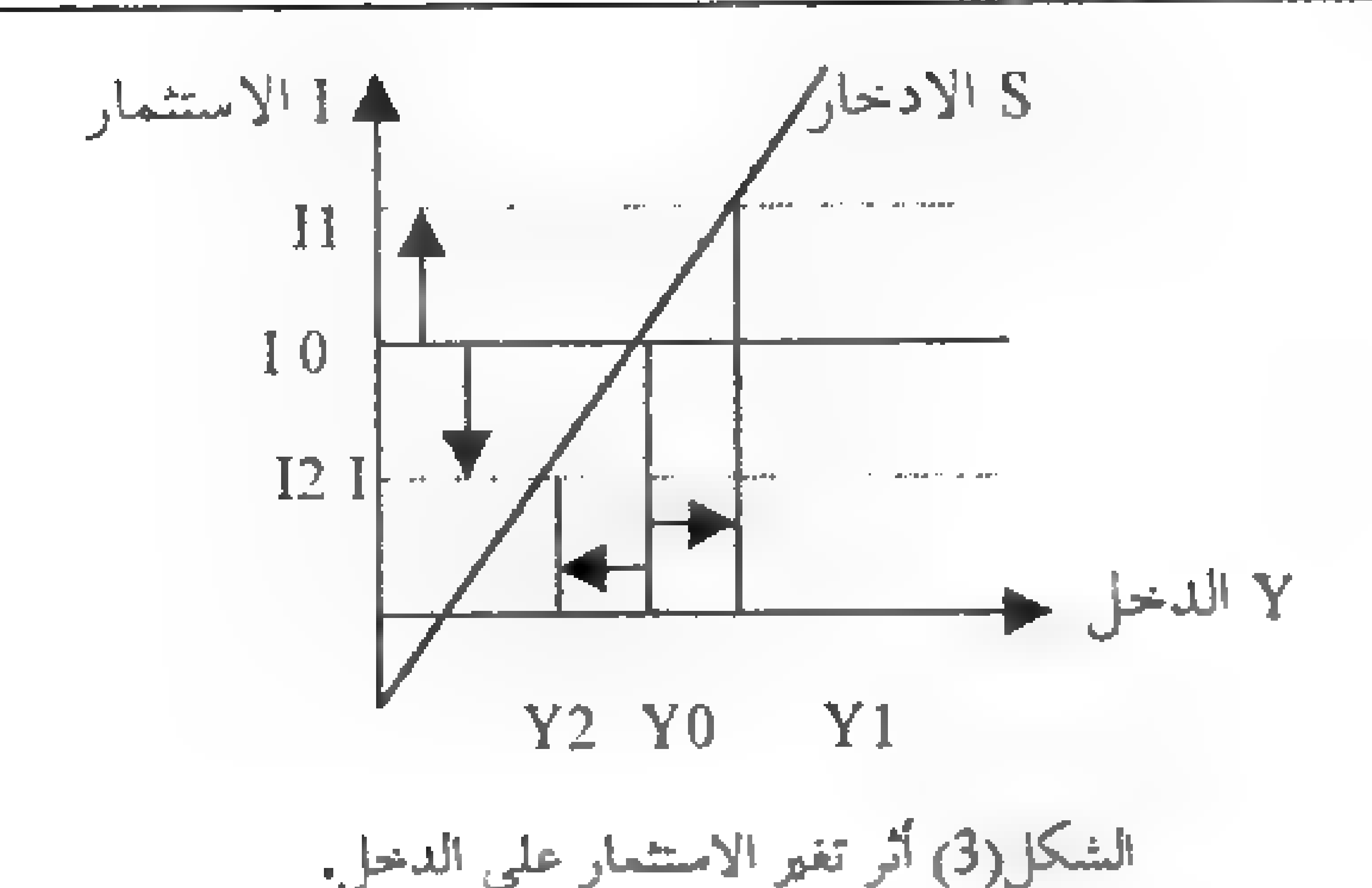
2-1-1 أثر زيادة كمية النقود على سعــر الفائدة :عنـــــدما يقـــوم البنــك المركــزي بــزيادة كمية النقــود عن طــريق دخوله الســوق المفتوحة مشــتريا للأوراق المالية_على سبيل المثال_ يقوم الأعــوان الاقتصادية بإنفاق هــذه الكميـة من النقود المتاحة في شــراء سندات، أو أي أصول أخـــرى تعـــود عليـــهم بالفائدة، مما يؤدي إلى زيادة ثمنها،و من ثم انخفاض سعــر الفائدة (العلاقــة بــين ســعر الفــائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصــة هي علاقة عكسية)، هــــذا الانخفاض بــدوره ســوف يشجع الأعوان الاقتصادية على حيازة كمية اكبر مــن النقـــود(نظرا لانخفاض تكلفة الفرصة البديلــة للاحتفاظ بالنقود).

والنتيجـــة أن زيادة كميـــة النقود من منظــور كينزي سيتــرتب عليــها حــدوث انخفاض في سعر الفائدة، وفقا لما يبينه الشكل(1).



الشكل(1) أثر التغير في كمية النقود على سعر الفائدة

الشكل(2)تغير سعر الفائدة وأثره على الكفاية الحدية لرأس المال.



الشكل(3) أثر تغير الاستثمار على الدخل.

يلاحظ من الشكل(1) أنه عند سعر الفائدة الابتدائي(Ro) تكون كميــة النقود التي يحوزه الأفراد والمشروعات وهي(Oo)، وعنــد زيادة كميــة النقــود إلى(O1)، فسوف يدفع الأعوان الاقتصادية إلى شراء أوراق مالية فــيرتفع ســعر الاحتفاظ بالنقود، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة إلى المســتوى(R1)، حيــث تستعمل الزيادة في النقود عند سعر الفائدة الجديد لأغراض المضاربة.

2-1-2 اثر انخفاض سعر الفائدة على الاستثمار: بــإفتراض ثبــات المتغــيرات الأخرى، فان ارتفاع كمية النقود ستؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، مما يــؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار(العلاقة بين سعر الفائدة والاســتثمار هــي العلاقــة عكسية). وسبب ذلك هو انخفاض تكلفة الاستثمار وتوقع الحصول على المزيد على الأرباح - انظر الشكل(2)- الذي يوضح انه إذا كان سعــــر الفائــــدة، عنــد المستوى(Ro)، يكون حجم الاستثمار هو (Io)، وعند انخفاض سعر الفائدة نتيجــة زيادة كمية النقــود،يصبح الاستثمار هو (I1)،وهذه الزيادة متمثلة في المقدار(dI).

وكما هو معلوم فان دافع الاستثمار يتوقف علــى متغــيرين همــا ســعر الفائدة(علاقة عكسية) والكفاية الحدية لراس المال(علاقة طردية).

2-1-3 أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل: إن العمل على انتهاج المزيد من الاستثمار من شانه أن يزيد في حجم الدخل الوطني ،وفقا لنظرية المضاعف،ومن الشكل(3) نجد أن المستوى الابتدائي لتوازن الدخل الوطني ، الذي يتحدد بتقاطع دالة الادخار(S) مع دالة الاستثمار(I).

فانخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة كمية النقود، يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار بمقدار(dI)، فارتفع مستوى دالة الاستثمار(Io) إلى الأعلى ليصبح (I1)، والفرق بينهما هو زيادة في الاستثمار، فينتج عن هذه الزيادة في الاستثمار زيادة في الدخل الوطني بمقدار المضاعف.

والنتيجة أن زيادة عرض النقود أدى إلى انخفاض في سعر الفائدة من (Ro) إلى (R1)،فنتج عنه زيادة في الاستثمار من(Io)إلى(I1)، وهذه الزيادة في الاستثمار قد أدت إلى تغير الوضع التوازني للدخل من(Yo) إلى(Y1)، أي بمقدار(dY).

2-1-4 أثر تخفيض كمية النقود: إن دراسة اثر حدوث انخفاض في عرض النقود عن مستوى توازني معين من الدخل الوطني يمكن تحليلها بنفس المنهجية والطريقة السابقة فافتراض أن المستوى التوازني للدخل هو(Y1)، وعنده الاستثمار(I1) يساوي الادخار وان سعر الفائدة الجاري هو(R1). .

فإذا حدث وان عمل البنك المركزي على تخفيض عرض النقود، فسوف تعتبر الأعوان الاقتصادية في هذه الحالة، أنها لا تستطيع الحفاظ على كمية النقود التي بحوزتها عند سعر الفائدة الجاري(المرتفع نسبيا) وهذا يعني أنها لا تستطيع إقراض ما ترغب فيه عند هذا السعر، ومن ثم تحاول هذه الأعوان تحويل جزء من السندات التي بحوزتها إلى سيولة نقدية ،فيزداد عرض السندات للبيع، فينخفض سعرها وبالمقابل ترتفع أسعار الفائدة انظر الشكل(1) حيث نرى أن نقص عرض النقود ترتب عنه انتقال المنحنى(O1) إلى اليسار(O2)، فيرتفع سعر الفائدة من (R1) إلى(R2).

هذا الارتفاع في سعر الفائدة سيحدث آثاره على حجم الاستثمار الـــذي سينحفض تبعا لذلك من (I1) إلى(I2)، لاحظ ذلك على الشكل(2).

ونتيجة الأثر العكسي للمضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الوطني نتيجة انخفاض مستوى الاستثمار، فيحدث مستوى توازني جديد للدخـــل هـــو (Y2) كما هو مبين بالشكل (3).

من التحليل السابق نخلص إلى نتيجة جوهـــرية مفادها ،أن الفـــرق بـــين التحليل الكينزي والتحليل الكلاسيكي، هـــو أن زيادة كمية النقـــــود عنـــد التقليديين يترتب عليه حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بشـــكل مباشـــر وتلقائي.أما الـــدخل فيفتـــرض أن يبقى ثابتا عند مستـــوى التشغيـــل الكـــامل للمـــوارد الاقتصادية، حيث لا تطلب النقـــود ســـوى للمعاملات والاحتيـــاط، كما أن نقـــص كمية النقـــود يترتب عليه انخفـــاض في مستـــوى الأسعار.

أما التحليل الكينزي فهـــو يقوم على أن كل زيادة في المعروض النقـــدي، سيـــؤدي إلى زيادة في حجم الدخـــل الوطني نتيجـــة أن المـــوارد الاقتصاديـــة لم تصـــل بعد إلى مستوى العمالة الكاملة، وحيث تطلب النقـــود كذلـــك بدافـــع المضاربة بالإضافة إلى دافـــع الاحتياط والمعاملات، وبطـــريقة أخــــرى فزيـــادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائـــدة، مما يشجع على الاستثمار والـــذي بدوره عن طريق المضاعف سيحدث تـــدفقا جديدا في الدخل الوطني.

وفي الأخير فالنتيجة الحتمية لهذا التحليل هو البـــرهان على أن النقـــود لا تعتبر محايدة كما افترض ذلك التحليل النقدي التقليدي .

2-2 نظرية الاستثمار والدخل.

2-2-1 العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل: لقد ابتعد"كينز" في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل التقليديين، فقد عالج التقليديون هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما "كينز" فمدخله كان الدخل الوطني من تحليله لمفهوم الاستثمار، ولتوضيح العلاقة بين الاستثمار والادخار والدخل، نستعمل الرموز التالية: (Y)الدخل، (I)الاستثمار،(S) الادخار، (Q)الإنتاج ،(C)الاستهلاك.

وعليه فنظرية "كينز" لهذه العلاقة تظهر في المعادلة التالي:

الدخل= قيمة الإنتاج $Y = Q$.....(1)

الدخل= الاستهلاك + الاستثمار (2).... $Y = C + I$

الاستثمار= الدخل – الاستهلاك (3).... $I = Y - C$

الدخل= الاستهلاك + الادخار (4).... $Y = C + S$

الادخار= الدخل – الاستهلاك (5).... $S = Y - C$

و من المعادلة (3)و (5) نجد الاستثمار= الادخار $S = I$

من هذا الاستنتاج يتبين أن" كينز" لم يأت بجديد على تحليل التقليديين حيث سلموا بشيء من الغموض أن الادخار الكلي يساوي الاستثمار الكلي وعليه بات الاختلاف بينهم وبين "كينز" في الأسباب و المتغيرات دون النتائج .

فأي زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار ، إلا أن ما أضافه "كينز" في نظريته هو البحث عن تحديد من هو المتغير التابع ، ومن هو المتغير المستقل،فتوصلت النظرية التقليدية ببداهة مطلقة إلى أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار،أما "كينز" فتوصل إلى عكس ذلك ،فجعل الاستثمار هو

الـــذي يـــؤدي تلقائيا إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار .

2-2-2 نظريـــة مضاعف الاستثمار: تقوم نظرية " كينز" في مفهومها العام علـــى أن التغير في كمية النقود ، يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخـــل والإنتاج و التشغيل ، عن طريق ما يسمى "بالمضاعف" .

تقوم هذه الفرضية على أن دالة الاستهلاك معلومة ومحددة ، وعليه فـــان مستوى الدخل سيتوقف على حجم الاستثمار ومقداره . فإذا كان الاستثمار كبيرا (عند مستوى منخفض من سعر الفائدة)كان حجم الـــدخل مرتفعا ،والعكـــس صحيح إذا كان مستوى الاستثمار منخفضا سيكون حجم الدخل منخفضا أيضا.

و تفسير ذلك يعـــود إلى أن الادخار يعـــد عاملا سلبيا ، حيث يـــؤدي إلى نقص حجم الطلب على السلع و الخدمات . وإذا لم يعوض هذا العامل الـسلبي بالعامل الإيجابي وهو الاستثمار ، فان الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العـــرض الكلي ، فينتج عن ذلك دخول الاقتصاد في دورة انكماشية ، تـــؤدي إلى انخفـــاض مستوى التشغيل وبالتالي الدخل الوطني .

أما إذا كان الاستثمار أكبر من الادخار ، فان حجم الإنتـــاج و التشـــغيل سيكونان متزايدين ، أما إذا تساوى الادخار و الاستثمار فان مســـتوى التشـــغيل والدخل (الإنتاج) سيبقيان في حالة ثبات وفي مستوى من التوازن .

اذا فكرة المضاعف عند "كينز " تقوم على مقارنة الأحجام النسبية للزيـــادة النسبية في الاستثمار مع الزيادة الكلية النهائية للدخل .أو بتعبير آخر المضاعف هـــو عدد المرات التي تتضاعف بها الزيادة في الاستثمار بإحداث رد فعل على الاســـتهلاك مما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل الوطني .

كما يقصد بمضاعف الاستثمار ذلك المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار .ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك يلعب دورا أساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار ، ولتوضيح هذه الفكرة رياضيا نقوم بما يلي .

فإذا رمزنا لمضاعف الاستثمار(T) ،و الزيادة في الاستثمار (d I) و الزيادة في الدخل (d y) ، والزيادة في الاستهلاك(d C). و لما كان مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك وحيث أن هذا الأخير يقاس بنسبة التغير في الاستهلاك (d C) إلى التغير في الدخل (dY)، وبما أن العلاقة بين المضاعف و الميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الأخير،ارتفع المضاعف والعكس صحيح ،أي أن المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للادخار.

ويمكن توضيح ذلك كله رياضيا على النحو التالي :

بما أن المضاعف : $dY = T.dI ...(1)$

$$T = \frac{DY}{DI} ....2$$

و لما كان $Y = C + I$

فان $dY = dC + dI ...(3)$

أو $dI = dY - dC...(4)$

بقسمة طرفي المعادلة (4) على d Y نحصل على المعادلة التالية :

$$\frac{DI}{DY} = 1 - \frac{DC}{DY} ....5$$

$$\frac{DY}{DI} = \frac{1}{1 - DC/DY} ....6$$

بقسمة 1 على كل من طرفي المعادلة (5) نحصل على المعادلة الآتية:

أي أن مضاعف الاستثمار(T): **1 / 1- الميل الحي للاستهلاك = T**

ولما كان الميل الحدي للادخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك

فان مضاعف الاستثمار(T): الميل الحدي للادخار / 1 = T

أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار.

وتظهر الدراسة أهمية و اثر نظرية المضاعف في الواقع العملي ، حيث تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة إنفاقها الاستثماري ،في حال وجود طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد ، فمن المتوقع أن يترتب عن ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الإنتاج و الدخل و العمالة ، كما يمكننا معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار و الميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع (أو الميل الحدي للادخار)،أن نقدر مقدار الزيادة الناتجة في الدخل الوطني .

أما نقطة الاختلاف الثانية بين "كينز "والتقليديين، في هذا الموضوع هو أن التقليديين يعتبرون الادخار دالة لمتغير سعر الفائدة ، أما "كينز" وإن كان لا يختلف عن التقليديين في المسميات ،ما يقصد به الطلب على الاستثمار يشبه تماما ما يقصده الكلاسيك بالطلب على راس المال- إلا أن وجه الاختلاف يتضح حينما يعالج الميل للاستهلاك والميل للادخار، فالكلاسيك يعتبرون سعر الفائدة عاملا فعالا ومحددا في التأثير على الادخار، ولكن هذا التصور والتفسير عند "كينز"غير صحيح، فافتراض ثبات الدخل يتعارض تماما مع إمكانية حدوث تغير مستقل لكل من المنحنيين.

فالنظرية التقليدية إذا تفترض أن تغير منحنى الطلب على راس المال لا يؤدي إلى تغير في وضع منحنى العرض، وإنما يرفع سعر الفائدة فتزداد الرغبة في الادخار ويتحقق التعادل بين الطلب على راس المال وبين عرض الادخار عند

هذا المستوى المرتفع لسعر الفائدة. وبعبارة أخرى ترى النظرية التقليدية ضرورة ثبات مستوى الدخل بالرغم من تغير حجم الاستثمار، وهو فرض لم يقبل به "كينز" إطلاقا، فنظريته تعتبر أن التغير في منحنى الطلب على الاستثمار يؤدي إلى تغير في وضع العرض بسبب تغير الدخل نتيجة تغير الاستثمار من خلال اثر المضاعف، وعليه فهو يرى أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل وليس لمتغير سعر الفائدة، ويبقى على أن الاستثمار هو دالة لمتغير سعر الفائدة.

2-3 العوامل التي تتوقف عليها الكفاية الحدية لراس المال.

تعتبر الكفاية الحدية لراس المال و سعر الفائدة العنصرين الأساسيين في تحديد حجم الاستثمار، ومن البديهي أن المنظمين ورجال الأعمال لا يقومون باتخاذ قرار الاستثمار إلا إذا توقعوا الحصول على عائد مغر حقا، أي أن الكفاية الحدية لراس المال تتوقف أساسا على توقعات أصحاب المشاريع حول مقدار العائد الصافي الذي سيحصلون عليه من خلال قيامهم باستثمار معين.

وبتعبير آخر يجب أن يكون العائد الذي يتم الحصول عليه من الاستثمار أعلى من العائد البديل الذي يمكن أن يحصلوا عليه بتوجيه مدخراتهم إلى استخدامات أخرى كشراء الأسهم والسندات هذا من جهة، وان يكون العائد أوالغلة مساوية في أسوء الظروف لسعر الفائدة من جهة أخرى .

والنتيجة أن المنظم لكي يقبل على الاستثمار في أصل رأسمالي معين فسوف يقوم بالموازنة بين العائد الذي يتوقع أن يغله هذا الأصل خلال سنوات حياته وبين ثمن تكلفه أو ما يتحمله من نفقات حاضرة في سبيل الحصول عليه في الحال ، حيث عن طريق المقارنة بين هاتين القيمين يتم معرفة مدى كفاءة هذا النوع وذاك من أنواع الاستثمار في تحقيق أقصى الأرباح.

ولما كان المستثمر في اغلب الأحيان لا يملك راس المال، ولكنه يقوم باقتراضه، ففي هذه الحالة يجب أن تعطي الغلات الصافية المتوقعة من الاستثمار الفائدة على راس المال المقترض على الأقل.

فلو افترضنا أن المنظم سيمول مشروعات استثمارية بالإقراض ويصدر في مقابل ذلك سندات تحمل سعر فائدة ثابت، فان العائد المتوقع من استثمار وحدة واحدة من راس المال (الكفاية الحدية لراس المال) فلا يجب أن تقل بحال ما عن سعر فائدة السندات، حيث يكون قرار الاستثمار صائبا وسليما.

فالكفاية الحدية لراس المال يقصد بها، النسبة بين العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من سلعة رأسمالية معينة خلال مدة حياتها ككل بعد طرح كافة التكاليف(باستثناء الفائدة)، وبين ثمن هذه السلعة الرأسمالية في الوقت الحاضر.

اذا تُعرف الكفاية الحدية لراس المال بأنها نسبة الغلة المتوقعة من الاستثمار في اصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله.

أما التعريف الدقيق الذي عرف به"كينز" الكفاية الحدية لراس المال فهو أنها تعادل سعر الخصم الذي يجعل القيمة للغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في اصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل.

ولبيان ذلك رياضيا نتبع الطريقة التالية:

نرمز للغلاة المتوقعة لأصل ما(آلة مثلا) بالرمز(K) ،وبفرض أن المنظم يحصل عليها في شكل دفعات سنوية فان الغلات المتوقعة تصبح: $k1 + K2 + K3 + \ldots K n$

وإذا كانت(R) هي سعر الفائدة السائدة في السوق.

(n) تعبر عن فترة (مدة) حياة الآلة.

فان(E) التي تعبر عن قيمة الآلة الحالية للاستثمار هي:

$$E = \frac{K1}{(R+1)} + \frac{K2}{(R+1)^2} + \frac{K3}{(R+1)^3} \dots + \frac{Kn}{(R+1)^n}$$

وطالما أن قيمة الآلة(كما تحددهاK; R) تزيد عن ثمن عرض أو نفقة الإحلال التي نرمز لها بالرمز(H) ،فمن المربح أن يقدم المنظم على الاستثمار، أي أن المنظم عند ما يقرر القيام بالاستثمار في سلعة رأسمالية ما، فانه يقارن بين القيمة الحالية لهذا الاستثمار على النحو الذي سبق توضيحه(E)، والتي تعبر عن مجموع الدخول والأرباح المنتظرة التي تحققها استخدام السلعة خلال سنوات حياتها المتوقعة، وبين النفقة النقدية الضرورية للحصول على السلعة الرأسمالية أو ما يسمى بتكلفة إحلال الاستثمار(H)، وهذه الأخيرة تعبر عن نفقة إحلال وحدة راس المال.

و منه يمكن حساب معدل الكفاية الحدية لراس المال بنفس الطريقة:

$$H = \frac{K1}{(U+1)} + \frac{K2}{(U+1)^2} + \frac{K3}{(U+1)^3} \dots \frac{Kn}{(U+1)^n}$$

حيث (U) ترمز إلى الخصم الذي يؤدي إلى التعادل بين القيم الحالية للتدفقات السنوية و بين ثمن العرض أو نفقة الإحلال.

وطالما أن (U) اكبر من(R)أي أن معدل الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة السائد في السوق، فانه من المربح للمنظم أن يقدم ويستمر في الاستثمار حتى تتعادل (U) مع (R) ..و بتعبير آخر يعمل المنظم على المزيد من الاستثمار في كل مرة تكون فيها الكفاية الحدية لراس المال اكبر من سعر الفائدة السائد(R, U)، ويمثل الفرق بينهما ربحا صافيا يحصل عليه المنظم، ولن يتوقف عن الاستثمار إلا عند ما يتعادل أو ينخفض معدل الكفاية الحدية لراس المال، عن سعر الفائدة، حيث يكون الفرق بينهما خسارة يتحملها المنظم.

يمكن إيجاز أهم مميزات وخصائص الكفاية الحدية لراس المال في النقاط التالية:

-منحى الكفاية الحدية لراس المال هو منحنى سلبي(متناقص).

-انخفاض العائد المتوقع من الأصل نتيجة زيادة حجم الاستثمار وفقا لقانون الغلة المتناقصة.

-ارتفاع ثمن العرض، فالعائد المتوقع سوف ينخفض نتيجة التوسع في إنتاج الأصول وإمكان إشباع الطلب على السلع التي تنتجها هذه الأصول، بدرجة اكبر ومن ثم تقل الحاجة إلى إنشاء أصول جديدة مماثلة.

-يرى "كينز" أن الحافز على الإنتاج لكمية معينة من السلع الرأسمالية يتوقف على الكفاية الحدية لراس المال ومدى ارتفاعها نسبيا عن سعر الفائدة، وعليه فسعر الفائدة يلعب دورا هاما في تحديد الاستثمار وحجم التوظيف.

3-نظرية تفضيل السيولة:

بعد أن وجه "كينز " انتقاداته لنظرية التقليديين – خاصة – ما تعلق بدافع الطلب على النقود ، حيث حصرت نظرية الكمية أغراض الطلب على النقود على دائرة المعاملات والاحتياط ، وأنه لا مجال لاكتناز النقود أو استعمالها في أغراض المضاربة ، وبذلك فنظرية الكمية قد أقصت نهائيا و بشكل غير مباشر أي دور للنقود في إحداث التوازن في سوق السلع و الخدمات مكتفية فقط بقانون المنافذ ،واذا ما كان للنقود من أثر ، فانه يبقى محصورا في التأثير على الأسعار فقط.

بدأ "كينز" تحليله عن السبب الذي يمكن أن يدفع شخصا ما تفضيل حيازة ثروته في شكل لا يحقق له أي فائدة أو عائد بسيط عن حيازتها في شكل يحقق له فائدة . وبإدخال عامل عدم التأكد لسعر الفائدة في المستقبل ، فان شكل حيازة النقود يكون له أهمية ، ومن هنا تظهر أهمية تفضيل السيولة في بناء نظرية جديدة ستكون لها انعكاسات ذات أهمية بالغة على التحليل النقدي و الاقتصادي .

3-1 عرض النقود .

نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة ، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية ، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها . وعليه يمكن التمييز في المعروض النقدي بين ثلاثة مفاهيم أساسية :

أ-*المفهوم الضيق (M1)*:ويعرف بمجموع وسائل الدفع و يشتمل على النقود الورقية الإلزامية و النقود المساعدة و الودائع الجارية الخاصة ، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا .

ب-*المفهوم الواسع (M2)*: تعرف بالسيولة المحلية الخاصة ، وتشتمل على (M1)مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير ،و هي أقل سيولة من (M1).

ج-*مفهوم السيولة المحلية (M 3)*:تشتمل على (M2)السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة،وهي أقل سيولة من (M2).

و النتيجة أن المعروض النقدي الكلي يتكون من النقود الورقية الصادرة عن البنك المركزي و النقود المساعدة (ورقية ومعدنية) التي يمكن أن تصدرها الخزانة العامة أو البنك المركزي ، بالإضافة إلى النقود الكتابية (المصرفية) أو نقود الودائع والتي تحدثها البنوك التجارية ، وهي تمثل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمعات الحديثة .

إذا فالمعروض النقدي (كمية النقود) يتم تحديدها من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار (معدل التضخم)، ومرحلة الدورة الاقتصادية (حالة النشاط الاقتصادي)، معدل النمو

ومستوى الرفاهية الاقتصادية .وعليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية ، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات ، أهمها تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني ،سياسة السوق المفتوحة الخ... و ذلك للتأثير على مضاعف الائتمان(1).

فإذا اعتمدت السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية ، خفض البنك من نسبة الاحتياطي النقدي بحيث يسمح للبنوك التجارية بالتوسع في منح المزيد من الائتمان ،أما إذا كان الهدف هو اتباع سياسة انكماشية ، فانه سوف يرفع من نسبة الاحتياطي النقدي المفروض على البنوك التجارية ، فيحد من قدرتها على إصدار المزيد من النقود المصرفية .

فتحديد كمية النقود تعود إلى السلطات النقدية وقرارها مستقل تماما عن متغير سعر الفائدة (إلا في حدود ضيقة جدا) ، و من ثم بات في النظم المصرفية المعاصرة اعتبار الكمية النقدية عديمة المرونة لتغيرات سعر الفائدة ، أي أن عرض النقود يعتبر غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، وهو ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة.

2-3 الطلب على النقود.

يقصد "كينز" بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد (المشروع) على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود)، و يعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة ، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة ، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة ، أو الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إلى إسالة .

مضاعف الائتمان =ن(1-م ق)/م ق.(ن) ترمز للوديعة النقدية،(م ق) معدل الاحتياطي النقدي.

ويرجع "كينز"دوافع الطلب على النقود (تفضيل السيولة)إلى ثلاثة أغراض :

أ-دافـــع المعامـــلات : يقصـــد بـــدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الأفـــراد في الاحتفاظ بنقـــود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خـــلال فتـــرة المدفوعـــات ، أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبـــه الدوري ، ورغبة المشروعات في الاحتفـــاظ بالنقود السائلة لـــدفع نفقات التشغيل مـــن ثمن المواد الأولية و أجـــور العمـــال والنفقات الضرورية لسيـــرورة المشروعات كإيجار العقارات و غير ذلك ، وهو مـــا يسمى بتمويل راس المال العامل .

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعا،فهو العامل الرئيسي الذي يحفز الأفراد و المشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة.

إن اللجوء إلى الاحتفاظ بكمية من الرصيد النقدي لغرض المعاملات إنمـــا يدخل في نطاق إحـــداث التوازن -عبر الزمن - بين تدفقات النفقات و تدفقـــات المداخيل ، باعتبار أن هـــذه الأخيـــرة تـــدفقات دورية و الأخرى تدفقات تتســـم بالإنفاق المستمر للفرد أو المشروع.

أما العوامل التي تحدد كمية الأرصدة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها لأغـــراض المعاملات في الظروف العادية هي المستوى العام للأسعار ،و مستوى العمالة .

إلا أن العامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقـــود لهـــذا الغرض هو الدخل ،باعتبار أن العوامل الأخرى لا يتغير في العادة في مدة قصـــيرة ، فالطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخـــل حيـــث (Y)الدخـــل و(dT)الطلب على النقود لغرض المعاملات : $dT = f(Y)$

ب-دافـع الاحتياط: يقصـد بـدافع الاحتياط (الحيطـة) رغبـة الأفـراد (المشروعات) في الاحتفاظ بالنقـود في صـورة سائلة لمواجهـة الحوادث الطارئة و غير المتوقعة كالمرض و البطالة ،أو الاستفادة من الفرص غيـر المتوقعة كانخفـاض أسعار بعـض السلع .أما المشروعات فهي تهدف إلى هـذا النـوع مـن الإجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كـوارث تتطلب القيام بنفقـات إضافيـة متعلقـة بالإنتاج أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة .

ويتوقف الطلب على النقود لغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى أقل أهمية كطبيعة الفرد و الظروف النفسية المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع (فترة الأزمات)ودرجة نمو و تنظيم راس لمـال ،ومـدى استقرار ظروف قطاع الأعمال الخ...،باعتبار هذه العوامل لا تتغير عادة في المـدى القصير .فالطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل .

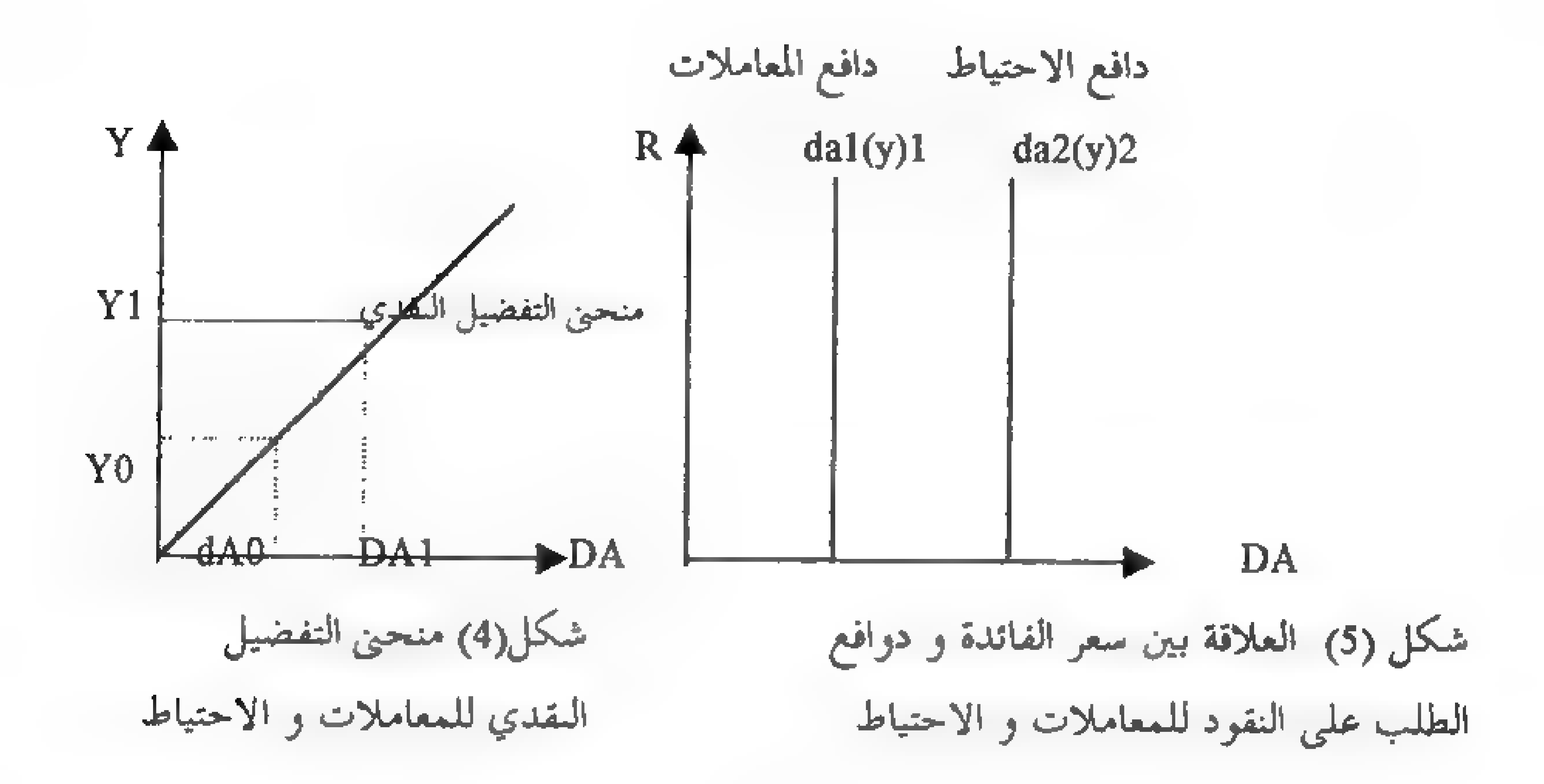
وحيث (dp)يرمز للطلب على النقود للاحتياط. $dp = f(Y)$

يمكن التعبير عن الطلب على النقود لغرض المعـاملات والاحتيـاط(dA) رياضيا في صورة المعادلة التالية : $dA = f(Y)$

كما يمكن التعبير عن العلاقة الرياضية التي تربط بين الطلب علـى النقـود بدافع المعاملات والاحتياط (dA)وبين الدخل (Y)بيانيا في الشكل (4).

بما أن دالة الطلب على النقود في هذا الإطار لا علاقة لها بسعر الفائدة مـن منظور "كينز" فيمكن التعبير عن العلاقة بين هذا النوع من الطلب على النقود وبـين سعر الفائدة بيانيا كما هو موضح في الشكل (5) .

يمثل الطلب على النقـود العاملة (dA) بخط موازي للمحور الرأسي (سعر الفائدة) الـذي يعبر عن عـدم حساسية الطلب على النقـود لذلك الغـرض ، وبالتالي عدم مرونته لسعر الفائدة.



شكل (5) العلاقة بين سعر الفائدة و دوافع الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط

شكل(4) منحنى التفضيل النقدي للمعاملات و الاحتياط

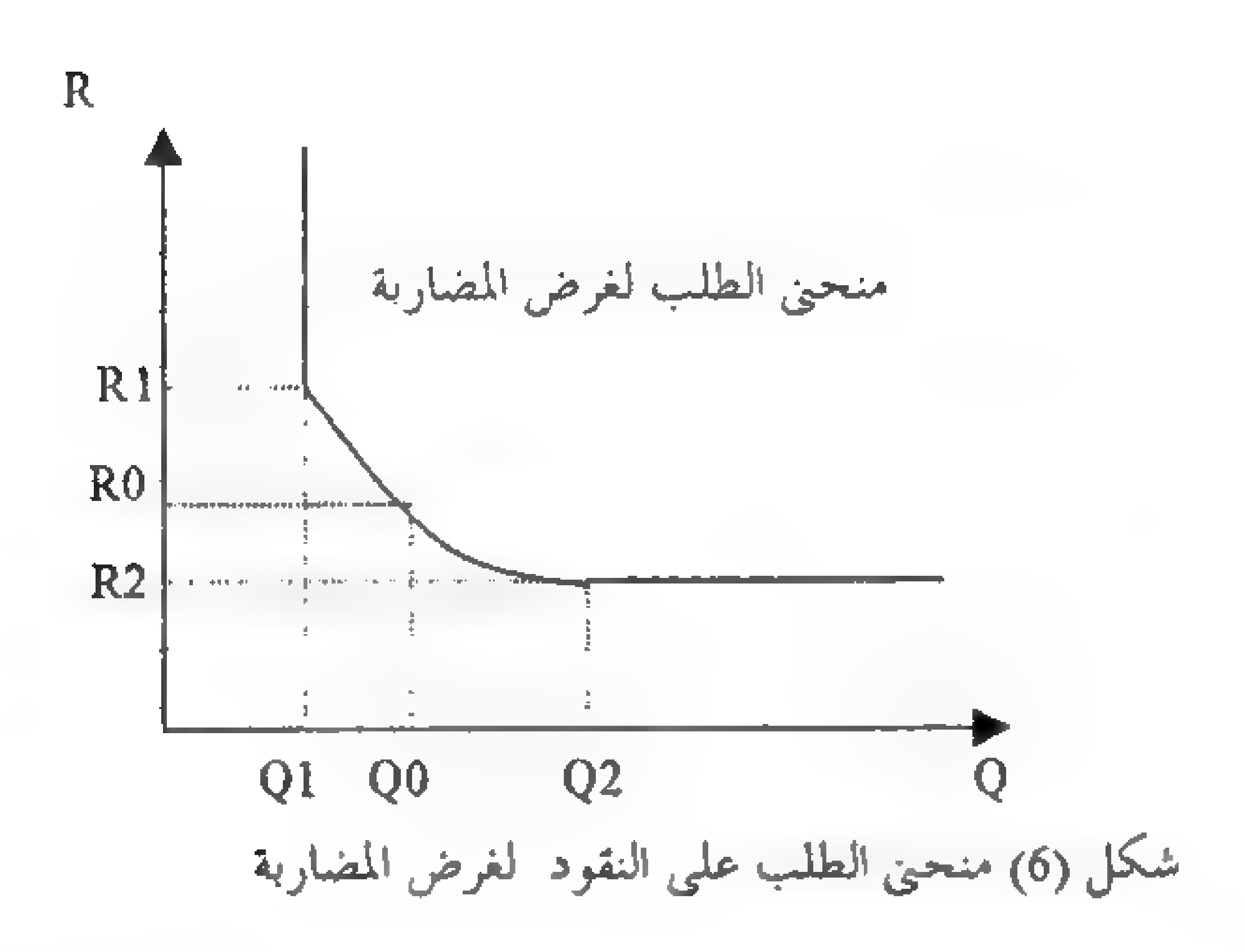
ج- **دافع المضاربة**(1) :إن الاحتفاظ بالنقود في صورة سيولة نقدية ليس تطور أو استنتاج من الوظائف التقليدية ،ولكنه من ابتكار "كينز". فالنقود التي يحتفظ بها لأغراض المضاربة ترجع إلى وظيفة النقود كمستودع (مخزن)للقيمة ، وهو دافع لم تهتم به النظرية التقليدية مطلقا، على اعتبار أن دافع الطلب على النقود يقتصر عندهم على أغراض المعاملات والاحتياط فقط.

ويمثل الاحتفاظ بالنقود لدافع المضاربة توافر أرصدة نقدية في شكل سيولة يخصص للمضاربة ويحقق الأرباح .فالأفراد يحتفظون بأرصدة نقدية بالبنوك انتظارا للفرص السانحة التي تحقق لهم أرباحا نتيجة التغير في أسعار الأوراق المالية في البورصات(الأسواق المالية) ، حيث ترتفع قيمتها أو تنخفض وفقا لتغيرات أسعار الفائدة في السوق النقدي .

1-المضاربة عند "كينز"هي إجراء توقعات على ارتفاع وانخفاض سعر الفائدة على الأصول المالية ومن ثم إجراء توقعات على تغير قيمة هذه الأصول.أما المضاربة بمفهومها الواسع،هي التصرف بطريقة معينة،الهدف منها هو الحصول على ربح ينتج عن الفرق بين الثمن الحالي و الثمن المستقبل لسلعة معينة،أو بتعبير أكثر دقة هي الفرق بين السعر النسبي الحاضر والمستقبل لسلعة ما.

أي أن الأفـــراد يفاضلون بين التنازل في الحاضر عن فائدة ماليـــة بســـيطة انتظار فائدة أكبر قيمة في المستقبل .

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة سيكون شديدة المرونة بالسبة لتغيرات سعر الفائدة -انظر الشكل (6) لاحقا- بحيث تقوم علاقة عكسية بين دالة الطلـــب على النقود لغرض المضاربة وبين سعر الفائدة ،ويمكن كتابة ذلك رياضيا ،فاذا رمزنا (d s) للطلب على النقود لغرض المضاربة،نحصل على الشكل التالي: d S = f(R)



شكل (6) منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة

من الشكل (6) نلاحظ أنـــه عند مستوى مرتفعا جدا لسعر الفائدة يتجـــه الأفراد و المشروعات إلى استثمار كل الأمـــوال التي بحوزهم في شـــراء ســـندات ، ومن ثم يكون الطلب على النقـــود لـــدافع المضاربة عنـــد هـــــــذا المستـــوى عـــديم الـــمرونة فيعبر عنه بخط مستقيم موازيا للمحور الراسي .

عندما يكون سعـــر الفائدة منخفضا جدا ،كما هو الحال عند(R2) يفضـــل الأعوان الاقتصادية الاحتفاظ بأموالهم في صورة سيولة ، فيكـــون الطلـــب علـــى النقـــود حينئـــذ مـــرن مـــرونة لا نهائية بالنسبة لسعر الفائـــــــدة ، فيكـــون

منحنى دافع المضاربة خط موازي للمحور الأفقي.ويبين هذا الخط أنه لا يجد عنده الأفراد ورجال الأعمال أي فائدة من استثمار أرصدتهم السائلة في شراء سندات ، وهي الحالة التي أشار إليها "كينز".بمصيدة(فخ)السيولة(La Trappe de la Liquidite) والتي يستند إليها عادة في تفسير عدم نجاعة و فعالية السياسة النقدية في فترة الكساد.

يلاحظ أن الدالة لا تتناقص بعد حد معين لسعر الفائدة ، وقد كان هذا محل تساؤل لماذا لا ينخفض سعر الفائدة إلى الصفر ؟ و الجواب على ذلك من قبل العديد من الاقتصاديين و على رأسهم "كينز"،حيث يرى في الواقع أن سعر الفائدة ينبغي ألا يترل عند حد معين "أدنى" نظرا لان النقود و السندات ليست بدائل كاملة فتوجد دائما نفقة معينة ينبغي تحملها في مقابل تحويل النقود إلى سندات،ومن ثم لابد من توافر حد أدنى من العائد لإقناع من يريد إقراض أمواله بتحمل هذه التكلفة .

3-3 تحديد سعر الفائدة التوازني .

قبل أن نتناول كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني ،نرى من الضروري إعطاء الصيغة الرياضية للطلب الكلي على النقود.

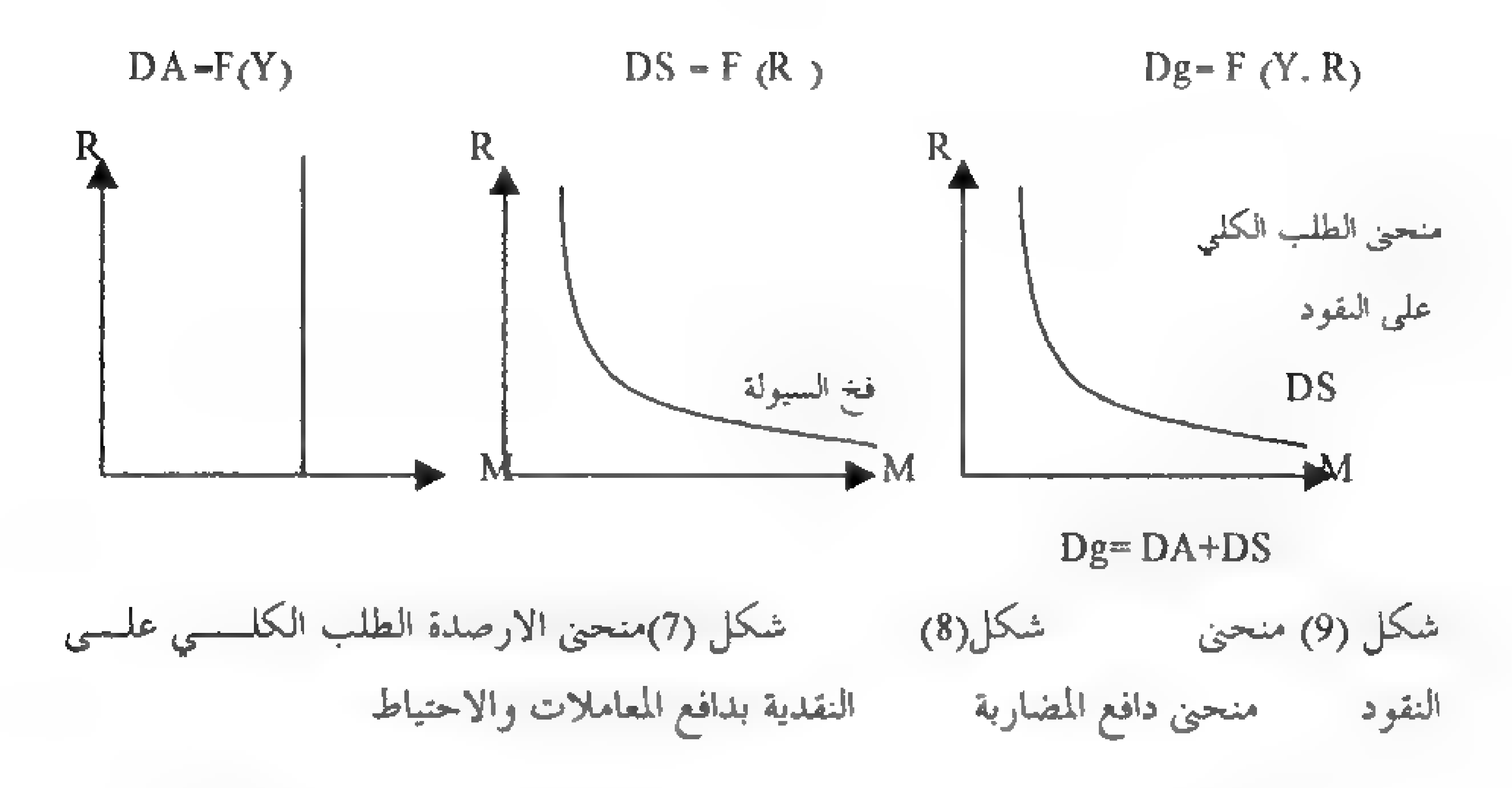
دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط : $dA = f(Y)$

دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة : $ds = f(R)$

ومنه يمكن كتابة دالة الطلب الكلي على النقود (dG)كما يلي :

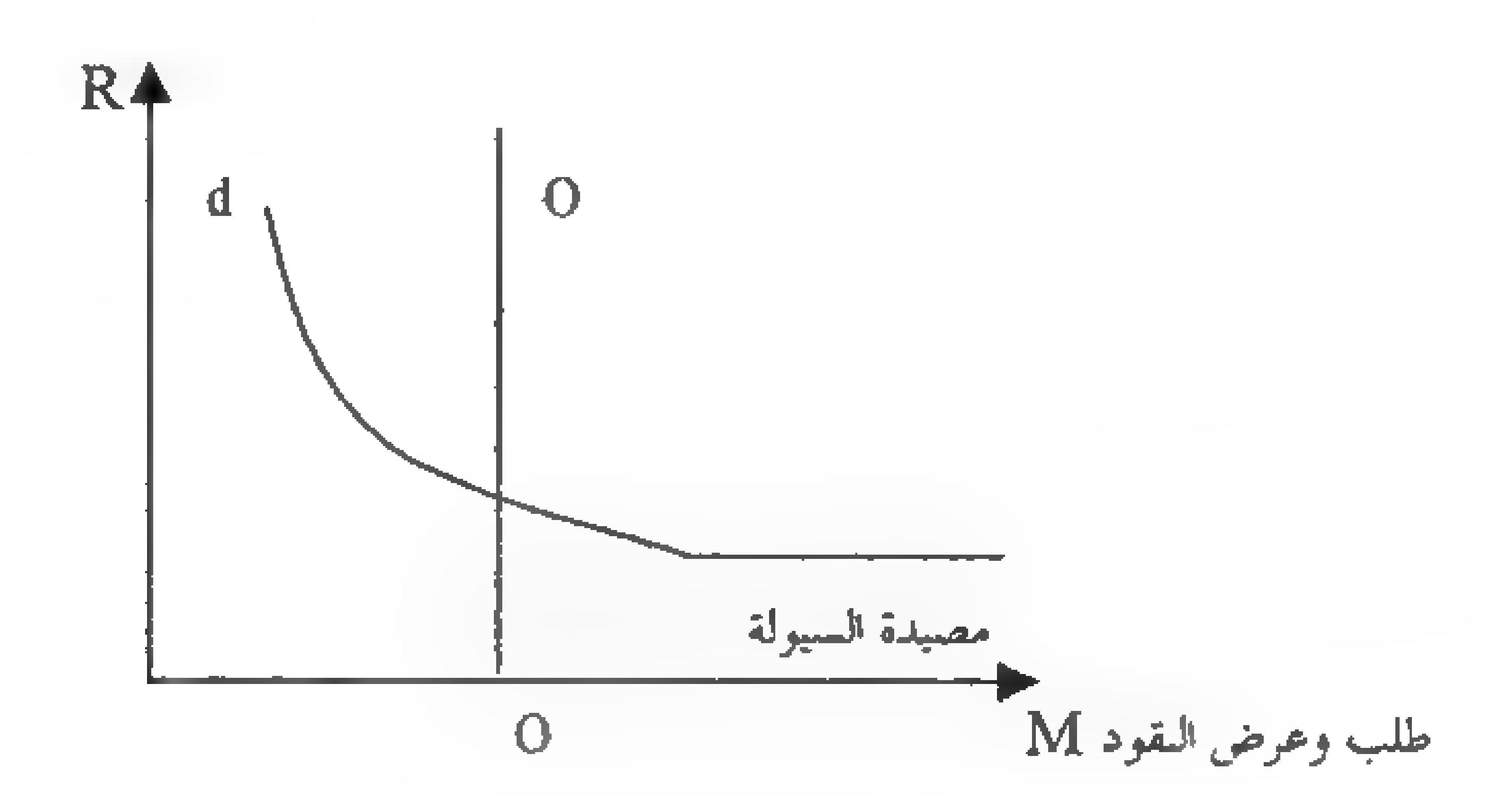
$dG = dA + ds$ أي $dG = f(Y, R)$

أما التمثيل البياني للطلب على النقود فيظهر في الشكل التالي .



شكل (9) منحنى النقود   شكل(8) منحنى دافع المضاربة   شكل (7)منحنى الارصدة الطلب الكلي على النقدية بدافع المعاملات والاحتياط

أما عن كيفية تحديد سعر الفائدة التوازني من خلال التحليل الكينزي ، فانه يتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي على النقود (dG) -منحنى تفضيل السيولة - ومنحنى عرض النقود (OO)، وذلك كما هو مبين في الشكل (10).



شكل (10) توازن سعر الفائدة في نظرية التفضيل النقدي

4-تقييم النظرية النقدية الكينزية .

- كان لفكر المدرسة الكينزية أكبر الأثر في إدخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات و الظواهر الاقتصادية ، فكان هذا الفكر محل إعجاب و تقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين سواء الذين عاصروه أوجاءوا من بعده . لذلك يمكن اعتبار الأفكار الاقتصادية لكينز بمثابة ثورة وثروة ، ثورة على مبادئ و قوانين ونظريات التقليديين و الكلاسكيين المجدد (نيوكلاسيك)، وثروة لما قدمه من جهد فكري و علمي استطاع أن يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت فترة الكساد العالمي ، فوصف تفسيره و تحليله للأزمة بالواقعية و العلمية .

- منذ البداية كان تحليل"كينز" تحليلا نقديا بحتا، حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما.

-كما عمل على الربط بين الدراسة التحليلية للاقتصاد كعلم بحت وبين السياسة الاقتصادية، واستخدام هذا التحليل في علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الحكومات، وبذلك فالتحليل الكينزي يواجه مشاكل الحياة العملية.

- قدم "كينز" تحليلا اقتصاديا متميزا ، فجعل للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل و التشغيل ، من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هذه الأخيرة ظاهرة نقدية ،وبذلك استطاع أن يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل و التشغيل .

كما عارض التقليديين على أساس أن الادخار هو دالة لسعر الفائدة ، فاعتبر أن الادخار هو دالة لمتغير الدخل و ليس لسعر الفائدة ، وخلص إلى أن

عرض الادخار يختلف عن الطلب على الاستثمار ، وأن هـذا الأخـير المحـدد للادخار عن طريق مضاعف الاستثمار الذي يؤثر في مستوى الدخل .

وأن قـرار الاستثمار إنما يرجع إلى متغيرين هما الكفاية الحدية لراس المـال وسعر الفائدة ، و من ثم فلا يتوقع تساوي الادخار و الاستثمار .

-كانت تعمل النظـرية التقليـدية على الحـد من الإصـدار النقـدي ، على اعتبار أن أي زيادة في كمية النقود تعتبر خطرا حقيقيا على الاقتصاد الـوطني (زيادة تضخمية) يجب تجنبه ، بينما ميز "كينز" فيما إذا كان الاقتصاد يعمل عنـد مستـوى أدنى من مستويات التشغيل الكامل ، وبالتالي وجود موارد وإمكانـات اقتصاديـة معطلة ، وإذا أرادت الدولة أن ترفع من مستوى التشغيل ، فهـو لا يـرى مانعا مـن أن تلجأ إلى زيادة كمية النقود ، فيزداد الطلب علـى النقـود ويـرتفع مستوى الإنتاج ، أي أنـه ينظـر إلى المـرحلة التي يعيشها الاقتصـادي الوطني ، والى أثر كمية النقود على الطلب الكلي ، ومن ثم أثـر هذا الأخير علـى زيادة مستوى التشغيل و الدخل .

- استحـدث أدوات تحليل جـديدة في نظريته العامة، فالعلاقـة بـين الاستثمار والادخار تعتبر مـن أدوات التحليل التي استعملها معظـم الاقتصـاديين فيما بعـد في علاجهم وتفسيرهم لمشكلة نقص حجم العمالة.

و الحقيقـة أن "كينز" لم يكن مبتكرا لهـذه الأداة، فقـد سبقه إليها كـل من "ريكاردو ،مارشال وروبينسون"، إلا أن أدوات التحليل التي كان لـه اكـبر الفضل فيها هي تحليله لنظـرية سعـر الفائدة، فهو يرى أن تحديد سـعر الفـائدة باعتبارها ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقـود والطلب عليها، وهي لا ترتبط مباشرة بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل كما ترى النظرية التقليدية.

- ساهم على غرار الاقتصاديين الذين عاصروه في إدخال أسلوب البحث الإحصائي في صلب دراسة الاقتصاد التحليلي، فقد كان مولعا بالقياس الكمي ، رغم انه لا يمكن اعتباره من المختصين في الاقتصاد الرياضي.

-لقي "كينز" معارضة و نقدا شديدين في بناء نموذجه التحليلي للوضعية الاقتصادية السائدة آنذاك - حالة الكساد- ، إلا أن هناك من يرى أن المفهوم العام لنظرية "كينز" جاء متناسقا ومتفقا من حيث تقديم وسائل العلاج لفترة الكساد ، فقد جاء تفسيره كنتاج لها و مرتبطا بها ولكن هذا الفكر قد لا يكون صالحا على الإطلاق في غير هذه الظروف ، باعتبار أنه لم يتعامل مع حالة التضخم .

إلا أن نظريته و بالرغم من ارتباطها بفترة الكساد إلا أنها قدمت منهاجا تحليليا وسع فيه دائرة عمل وتفاعل المتغيرات الاقتصادية ، فأخرجنا من دائرة العلاقة المباشرة بين كمية النقود و مستوى الأسعار ، كما ساهم وبشكل مقنع في إدخال مفاهيم جديدة ، كان لها أكبر الأثر في بناء نماذج النظريات المعاصرة ، خاصة ما تعلق بمفهوم المضاعف وأثره في الادخار والدخل ، ومفهوم الكفاية الحدية لراس المال , والسيولة النقدية وتحليله لمفهوم سعر الفائدة.



الفصل الثالث:النظرية النقدية المعاصرة.

تمهيـــد: بعد أن تعرضنا في الفصل الأول بالدراسة والتحليل والنقد للفكر التقليدي عن النظرية النقدية التي اعتبرت أن أي تغير في كمية النقود سيكون شديد الحساسية بالنسبة لمستوى الأسعار ، وبينا أن هـــذه النظرية كانت عاجزة عن معالجة أو تقديم تفسير للمتغيرات الاقتصادية -خاصة- تلك التي حدثت في أزمة الكساد العظيم .

كما قمنا في الفصل الثاني بتحليل النظـرية الكينزية التي اعتبـرت فعـــلا ابتكارا حيث استطاعت أن تشرح الظواهر والمتغيرات الاقتصادية السائـد آنــذاك فأعطي تحليلا مقنعا إلى حـــد ما عـــن أزمـــة الكساد ،انطلاقـــا مـــن الطلـــب الكلي الفعال، وفـــق نموذج متكامل قائـــم على تحليل مختلف عـــــن التحليـــل النقـــدي خاصـــة عن مفهـــوم الاستثمار والكفاية الحـدية لراس المال والطلـب على النقود"الطلب على السيولة" .

إلا أن النظرية النقدية "لكينز" لم تسلم من النقـــد والمعارضـــة ذلـــك أن تحليلـــه انصب جملـــة و تفصيلا على دراسة حالـــة الكساد، مما جعل أفكاره غـير قادرة هي الأخـــرى على تفسير وشرح ما طرأ من أحداث بعد الحـــرب العالميـة الثانية، والتي اتصفت بما يسمى بالكساد التضخمي .

فقد تعرض النموذج الكينزي لانتقادات كان سببها المباشر هـــو ظـــهور أزمات جديدة لم يعرفها النظام الرأسمالي من قبل تمثلـــت بـــالخصوص في معايشـــة التضخم مع الكساد جنبا إلى جنب مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمـــع والتوفيق بين استنتاجات التقليديين وطروحات الكينزيين.

لذلك تعددت الدراسات والمحاولات الاقتصادية في تفسير الأزمـــات الـــتي أصابت النظام الرأسمالي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع العلاج وإعطـــاء

التفسير المناسب لهذه الأزمة أو على الأقل التخفيف من حدتها. فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية .

انطلاقا من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي في الستينيات من القرن العشرين دفع بمجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "م .فريدمان" إلى إعادة الحياة مجددا إلى التحليل التقليدي، لكن بأدوات ووسائل تفسير وعلاج جديدة، وبذلك فقد شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم"النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو ما تسمى" بمدرسة شيكاغو" بزعامة "فريدمان" الذي استطاع واتباعه"النقديين" من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للآخذ بآراء هذا المذهب الجديد"المذهب النقدي" من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول .

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة.

1-1 ظروف نشأة المدرسة النقدية المعاصرة.

إن تركيز"كينز" على تشريح ظاهرة الانكماش، جعلت فكره في محك صعب ثبت فيما بعد انه كان عاجزا عن إيجاد حلول ومقترحات أوحتى تفسير ظاهرة التضخم التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي سادة جنبا إلى جنب ظاهرة الركود الاقتصادي، ومن ثم عبر العديد من الاقتصاديين وخاصة الأمريكيين عن محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الأحداث والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل، الأمر الذي أدى إلى ظهور فكر اقتصادي معاصر لا يمكن اعتباره أصيلا، ولكنه فكر قائم في أساسه ومنهجه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة اقل المدرسة الكينزية، والمتمثل في الفكر الاقتصادي المعاصر(المذهب النقدي).

تعتبر مـــدرسة شيكاغـــو"نظرية فريدمان" امتـــدادا للفكر الاقتصـــادي نليدي ولكن في ثـــوب جديد وبأدوات تحليليـــة اكثـــر نجاعـــة وواقعيـــة.

فقـــد تعـــرضت الولايات المتحـــدة الأمريكية بعـــد الحـــرب العالميـــة انيـــة إلى نهايـــة الخمسينيات إلى أزمـــة اقتصادية تمثلت في تعايش التضخـــم كســـاد ،إلا أن طابعها العام كان تضخيما. حيث صاحب هـــذه الظاهـــرة فاع متـــواصل في الأسعار وارتفاع معـــدلات البطالة، وهي ظاهـــرة تنـــاقض ـــلاقة بين الأجور والأسعار وبين مستويات ومعـــدلات البطالة .

-2 الوقائع والأحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي.

يمكن التمييـــز بين مرحلتين واجهت أوضاع النظم الرأسماليـــة مـــا بعـــد رب العالمية الثانية، المرحلة الأولى امتدت مع بدايـــة الحـــرب العالمية الثانيـــة إلى 19م أما المرحلة الثانية فهي حقبـــة السبعينيات ،حيث تـــزايد معدل التضخـــم، اصة في البلـــدان الرأسمالية المتقـــدمة واســـتمرت الضغـــوط التضخميـــة في ـــزايد إلى فترة التسعينيات .

في تحليلنا عن أسباب ظاهرة تلازم التضخم مع الكساد التي عرفتها الـــدول مناعية الكبرى منـــذ الحـــرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضـــر، فإننا نـــرى أن ترة الأولى التي أعقبت الحـــرب وعـــرفت مثل هـــذه الظاهـــرة إنما تـــرجع ما يـــرى الكثير من الاقتصاديين إلى طبيعـــة وظـــروف الحـــرب والى اعتمـــاد موذج الكينزي القائـــم على تفضيل السياســـة الماليـــة وما يتبعها مـــن تـــدخل ـــول في زيادة حجم الإنفاق العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصـــة.

أما تفسير الظاهـــرة خـــلال السبعينيات الى التسعينيات مـــن القـــرن شرين ،فان الكثير مـــن الاقتصاديين إنما يـــرجعون ذلـــك إلى الإجـــراءات

والسياسات النقدية والمالية التي استخدمتها أمريكا وخاصة أزمة الدولار سنة1971، حيث تخلت هذه الأخيرة عن تحويل الدولار إلى ذهب، وما نتج عنه من انخفاض لقيمته 07,89% في نفس السنة، لينخفض الى10% سنة1973 .

انعكست سياسة تخفيض قيمة الدولار سلبا على مستوى أسعار الكثير من المواد الأولية والمواد الغذائية والسلع المصنعة الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية.

ويمكن الوقوف على آثار التضخم العالمي وانخفاض قيمة العملات الدولية على البلدان النامية ،ومنها حتى الدول العربية المصدرة للنفط من خلال الآثار التي انعكست على أسعار النفط.

إلا أن هذه الزيادات في أسعار النفط التي صاحبت هذه الظروف في حقيقة الأمر لا تمثل زيادة حقيقية، بسبب ظاهرة التضخم العالمي وما نتج عنه من انخفاض لقيمة الدولار الذي يمثل العملة الرئيسية لقيمة صادرات الدول النفطية.

2- الإطار العام لنظرية كمية النقود المعاصرة.

تعتبر نظرية كمية النقود وطلب حائزي الثروة والمشروعات، من أهم إسهامات الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي نظرية قامت أساسا على تجديد وإحياء نظرية "فيشر" و"مارشال" بفكر وإضافات جديدة وبتحليل المتغيرات الاقتصادية وفقا لمنهج تجريبي مبني أساسا على الحقائق الإحصائية، والاستنتاجات العملية من جهة ، والابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية والاستفادة من التطور الفكري والعلمي من جهة أخرى، وبالتالي فنظرية كمية النقود المعاصرة لا تعدو أن تكون فكرا تقليديا ولكنه متطور.

2-1 نظرية الطلب على النقود لفريدمان.

في سنة 1956 طور"فريدمان" نظرية الطلب على النقود في مقالته الشهيرة بإعادة صياغة نظرية كمية النقود، رغم انه يشير مرارا إلى "فيشر" في تحليله مما قد يوحي بان تحليله هو امتداد أو تطور لتحليل"فيشر"، إلا أن نظرية "فريدمان" للطلب على النقود اقرب إلى تحليل"كيتر" ومدخل"كمبريدج" منه إلى تحليل "فيشر"، أي أن نظرية الكمية المعاصرة هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة اكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي، و التحليل الكيتري.

فمن خلال فكر النظرية فان طبيعة النقود تختلف باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها.

وفي هذا الشان يرى "فريدمان" أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، والأذواق أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات.

وقبل التعرض لمفهوم الثروة وعوائدها، لا بد من الإشارة إلى فرضيات النظرية المتمثلة أساسا فيما يلي:

- استقلال كمية النقود(عرض النقود) عن الطلب على النقود.
- استقرار دالة الطلب على النقود وأهميتها.
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود.

- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات .

ومن ثم فقد اعتبر "فريدمان" الطلب على النقود جزءا من نظرية الثروة أو نظرية راس المال. والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الأصول، فميز بين حائزي الأصول النهائيين الذين تمثل النقود بالنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة يتم حيازتها، وبين المشروعات (رجال الأعمال) الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات والمخزون.

2-1-1 الثروة الكلية: يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم.

فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية معينة، و من ثم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة.

ويرى "فريدمان" أن الثروة الكلية قيد يناظر قيد الميزانية، أي أن الثروة الكلية هي عبارة عن كل مصادرة الدخل، فالثروة إذا هي المخزون ،والدخل هو التدفقات الناتجة عن هذه الثروة أو المخزون.

إذا مفهوم الثروة من منظور هذه النظرية هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة، أما الأجزاء الأخرى و المكونات الأخرى للثروة، فإنها تتمثل في الأصول المالية والنقدية(الأسهم والسندات) والأصول العينية(الطبيعية)، فضلا عن الاستثمار البشري .

فالثـــروة تتكون مـــن مجموع الأصـــول التي يمكنها أن تحقق دخـــلا أو عائدا معينا، فهي أوســـع فكرة، حيث تشمل كافة عناصـــر الثـــروة البشرية وغير البشرية،أي أن الثـــروة عنـــد"فريدمان" تشمل كل مصادر الدخل.

ولكننا نعرف أن تقـــديرات الثـــروة الكلية نادرا ما تكـــون متاحـــة، وعلى هذا لا بد من استخدام مؤشر بـــديل للثـــروة الكلية، وهـــذا المؤشر هـــو الدخل، ولكن أي دخل نستخدمه كمؤشر للثـــروة؟.

إن الدخـــل الجاري كما يقيسه الاحصائيون ينطـــوي على عيب كمقياس للثروة، فهو معـــرض لتقلبات شاذة و غـــريبة مـــن سنـــة إلى أخـــرى ،ثم إن الـــدخل الجاري هو مقياس ومعيار للأجل القصير، ومـــن ثم يتطلب استخـــدام الدخل كمؤشر-أو بديل- للثروة،ولكنه في الأجل الطويل،و هذا ما قام بـــه فعـــلا "فريدمان" في بناء نموذجـــه"الدخل الدائم".

ان مفهوم الـــدخل الدائم هـــو تعبير عـــن القيمة المتوقعة للدخل المتوقـــع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل.

اذا يتحدد الـــدخل بعـــدة عـــوامل منـــها: المـــهارة والمهنيـــة والقابليـــة الشخصية وتـــوقعات المستقبل، وخاصة الميل للاستهلاك، وبصفة عامـــة يتحـــدد الدخل الدائم(الدخل المتوقع) بثـــلاثة عنـــاصر أساسيـــة هـــي الـــثروة وأذواق المستهلكين ومعـــدل الفائـــدة، فضلا عن هيكل توزيع السكان حسب السن.

2-1-2 العوائد المتوقعة من الأصول المختلفة للثروة :إن الطلب علـــى النقـــود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها المختلفـــة وان هـــذا التوزيع يتم وفقا للعائـــد الـــذي يحققه كل نوع من أنواع هـــذه الأصول.

أي أن الأسعار والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة، أو ما يسمى بكلفة الاحتفاظ بالنقود، حيث يقوم الشخص بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تغله هذه الأصول. إذا فالأصول المكونة للثروة والعوائد المتوقعة عن كل اصل عند"فريدمان" يمكن إيجازها فيما يلي:

أ-النقود: هي اكثر الأصول سيولة لها عائد غير نقدي يتمثل في الراحة واليسر و الآمان الذي توفره لحائزها في صورة السيولة،كما يمكن أن تحقق له عائد نقدي، وذلك في حالة الفائدة المقررة على طلب الودائع النقدية من قبل البنوك،ويمكن قياس معدل العائد بالنسبة للنقود في هذه الحالة كما يلي :

معدل عائد النقود=معدل الفائدة على النقود +معدل التغير في القوة الشرائية للنقود

وعليه فإذا كان المقصود بالنقود العملة فان معدل الفائدة يساوي صفرا كما أن معدل التغير في القوة الشرائية للنقود يصبح سالبا في حالة التضخم ويكون موجبا في حالة ميل الأسعار للانخفاض.

وحيث أن معدل العائد على النقود يكون سالبا في حالة التضخم، فقد يتبادر إلى الذهن، أن هذا بالضروري سيؤدي إلى انخفاض الطلب على وحدات العملة كأصل وأحد أشكال الثروة في محفظة الأصول، هذا التصور غير صحيح بالضرورة لماذا؟.

نفرض جدلا أن السندات كأصل بديل للنقود في حالة التضخم يميل سعر الفائدة إلى الارتفاع، فينخفض السعر الحقيقي(السوقي) للسند، مما يسبب خسارة رأسمالية لحائز السندات إذا اقدم على بيعه وقد تفوق الخسارة الرأسمالية على الفائدة الاسمية التي حصل عليها حائز السند، مما يجعل معدل العائد على

السند سالبا بمقدار يفوق معدل العائد السالب على النقود، ومن ثم فان حيازة النقود(الطلب على النقود) يصبح مفضلا عن حيازة(الطلب على السندات).

ورغم أن منهج التحليل السابق واضح ويفض إلى نتيجة مفادها أن ارتفاع معدل الفائدة على السندات سيؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود، إلا أن "فريدمان" لم يرغب في التوصل إلى هذه النتيجة لأنه كان يريد التوصل إلى نفس التحليل والمنهج الذي أقامه رواد المدرسة الكلاسيكية -خاصة فيشر- وهي أن سعر الفائدة لا يؤثر على الطلب على النقود، أي أن الطلب على النقود عديم المرونة(غير حساس) لتغير سعر الفائدة.

وبالتالي فان قيمة العائد الحقيقي للنقود، وفقا لوحدات النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع، أو بمفهوم أدق على مستوى الأسعار.

ومن ذلك فان مستوى الأسعار(P) هو المتغير الحاسم والفعال والمؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود ولباقي أشكال الثروة.

ب-السندات: تعتبر السندات من أصول الثروة تحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (Rb)، ويأخذ هذا العائد شكلين:

قيمة المبلغ الذي يتم تسليمه سنويا ويطلق عليه سعر الفائدة على السند.
تغير قيمة السند الفعلية خلال الفترة الزمنية، وهذا التغير قد يكون إيجابيا أو سلبيا.

فقيمة الدخل الحقيقي للسند خلال فترة معينة، أو قيمة العائد الذي يحققه السند يساوي سعر فائدة السند في السوق زائد التغير في قيمة السند خلال فترة معينة .

في النهاية فان عائـــد السندات كشكل من أشكال الثروة إنما يتوقف عل
معـــدل التغير في سعر الفائـــدة وعلى المستـــــوى العـــام للأســـعار، ونكتفـ
اصطلاحـــا بتسميته سعـــر الفائـــدة على السندات.

ج-**الأسهم**: تعتبر الأسهم مـــن الأصول المالية، وهي أحد أشكال الثروة وان العـ
أو التـــدفق(الدخل) الناتج عن حيازته قـــد تأخذ ثلاثة أشكال:

عائد أسمي ثابت يسلم سنويا، في حالة ثبات واستقرار الأسعار.
تغير قيمة العائد الأسمى الثابت نتيجة تغير مستوى الأسعار.
تغير في القيمة الاسمية خـــلال الفترة الزمنية، والـــذي يمكن أن يحـــد
نتيجة تغير سعر الفائدة أو مستويات الثمن.

وعليه يطلق "فريدمان" الـــدخل المتحصل عليـــه من حيازة الأسهم ســـ
فائدة الأسهم في الســـوق(Re)، ومن ثم يمكن التعبير عـــن الـــــدخل الأسمـ
الناتج عن حيازة الثـــروة في صورة اسهم بالمعادلة التالية:

**الـــدخل الحقيقي للأسهم خـــلال فترة زمنيـــة= سعـــر فائدة السهم+(-) التغير في قيمـ
السهم خـــلال الفترة الزمنية+(-) التغير في قيمـــة مستوى الأسعار خـــلال نفس الفترة.**

فعـــوائد الأسهم تتمثل اصطلاحا على الأرباح(Re) وعلـــى معـــد
تغيرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغير قيمتها خلال الفترة الزمنية.

د-الأصول الطبيعية: نقصد بالأصول الطبيعية(العينية) هو حيازة الثروة على شكل بضائع مادية، وهي تمثل راس المال المادي كالآلات و العقارات، ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغيرها، والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول، أي أن العائد على حيازة الأصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة، ويمكن أن نرمز لهذا العائد بـ$1/p * dp/dt$

حيث$(1/p)$ مقلوب المستوى العام للأسعار و(dp/dt) تمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن(T).

ويمكن أن نطلق على السلع المادية وعائدها معدل التضخم المتوقع.

هـ-راس المال البشري: يقر "فريدمان" بصعوبة تحديد العائد من راس المال البشري بأسعار السوق، إلا انه يرى أن هناك علاقة(نسبة)بين راس المال البشري وراس المال المادي، حيث يوجد دائما تقييم بين الثروة البشرية والغير البشرية في قائمة الأصول، ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية، أي أن يكون هناك تدفق من الثروة البشرية.

ويمكن قياس ذلك، فإذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية إلى الثروة البشرية هو(W) ولما كانت الثروة الكلية هي : $W = Y/P$

العائد من راس المال البشري= الثروة الكلية مضروبة في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية .

ينتهي"فريدمان" إلى أن الشخص لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط،بل تحكمه كذلك اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق

2-2-2 دالـــة الطلب على النقـــود ومعادلة النظـــرية الكميةالمعاصـــرة:

حاول "فريدمان" -كمثل من سبقوه من الاقتصاديين- أن يجيب على السـؤال: لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟.

وفي إجابته على هـــذا السؤال لم يحلل "فريدمان" الـــدوافع الخاصة بحيازة النقود(الطلب على النقود) كما فعل "كينز"، ولكنه حلل العـــوامل المحددة للطلب على النقود في إطار نظرية طلب الأصـــول التي تقـــرر العـــوامل التي تؤثر على طلب أي اصل من الأصول.

فنظرية طلب الأصول تقرر أن الطلب على النقود يجب أن يكون دالة للموارد المتاحة للأفـــراد(ثرواهم) ومعـــدلات العائد المتوقع على أصولهم مقارنة بالعائـــد المتوقع على النقود.

بعد أن شرحنا أشكال الثـــروة وعائـــد كل صنف، حيث رمزنا لدخل كل شكل من أشكال الثـــروة برمـــز معين، فانه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لـــدالة الطلب على النقود بحسب مفهوم "فريدمان" في المعادلة التالية:

$$M = f(P , Rb , Re , 1/p . dp/dt , W , u)....(1)$$

تقوم معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الوحدات النقـــدية الاسمية، وليس على أساس القيمة الحقيقية ،لـــذلك يمكن أن تقـــوم صورة معادلـــة دالة الطلب على النقود على أساس الطلب على الـــرصيد الحقيقي بضرب طرفي المعادلة بـــ(1/p) قصد تحويل كمية النقود إلى رصيد حقيقي(الناتج الحقيقي).

فنحصل على المعادلة التي تعبر عن دالة الطلب على النقود على أساس الرصيد الحقيقي، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

وتـــرتيب الأفضليات، وعليه فقـــد أدخلت النظـــرية الكمية المعاصرة الأذواق وترتيب الافضليات في تحليل الطلب على النقـــود ويمكن أن نرمز لها بالرمز(U).

2-2 دالة الطلب الكلي عند "فريدمان".

2-2-1 فرضيات وأساسيات دالة الطلب عند " فريدمان": قبل دراسة دالة الطلب على النقود لا بد من الإشارة إلى بعض المفاهيم الأساسية لتحليل دالة الطلب على النقود عند "فريدمان".

تعتمد النظرية النقدية المعاصرة في دراســـة دالة الطلب على النقود على الشروط التالية:

-الثروة الكلية التي بحوزة الأفراد والمشاريع تكون موزعة حسب الأشكال السابقة الذكر.

- أسعار وعوائد مكونات الثروة والبدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة.

- الأذواق وتـــرتيب الافضليات أو ما يسمى بالتفضيل والاختيار لوحـــدات الثروة الكلية يعتبر محددا لشكل دالة الطلب.

- تمثل دالـــة الطلب الكلي تفسيرا لسلـــوك الأفـــراد في تنظيم المنفعـــة التي تتوقف أصلا على اعتبارات عينية بغض النظر عن وحدات القياس المستخدمة(أي النقود المتداولة حاليا).

- يعتبر الدخل تيارا متـــدفقا من الرصيـــد المتمثل في الثـــروة،فالدخل الدائم أو الدخل المتـــوقع يتحـــدد بعـــدة عـــوامل منها، المهارة، المهنية، القابلية الشخصية، توقعات المستقبل.

إذا كانت كمية النقود= عائد عناصر الثروة المختلفة.

فان كمية النقود/ السعر = الناتج= دالة التغير الحقيقي في عائد عناصر الثروة.

وقد عبر "فريد مان" عن معادلة دالة الطلب على الرصيد الحقيقي كما يلي:

$$M/P = f\ (Rb, Re, 1/P.dp/dt, W, U) \ ...(2)$$

يطلق على هذه المعادلة دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية(M /p)

فعنـــد "فريدمان"، يرتبط الطلب على النقود بمفهوم الثـروة، وحيـث النقود اصل، فان الطلب النقدي يرتبط طرديا مع فكرة الثـروة، والـدخل الدا ينوب -مؤشر- عن الثـروة وخلافا لفكرة الـدخل الجاري الشائعة الاستخدا التحليل الاقتصادي التقليدي، فالدخل الدائم(الذي يمكن التفكير فيه علـى انـ متـوسط المتـوقع للـدخل في الأجـل الطويل) يتميـز بصغـر التقلبـ قصيـرة الأجـل، لان كثيـر مـن التحركات والتقلبات أي أن الطلـب عل النقـود -عند فريدمان- لـن يتقلب كثيرا مع حـركات الـدورة التجار سواء رواج أو كساد لان الطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم الـذي يتـ بـدرجة صغيرة بالدورة التجارية والاقتصادية .

من المعادلة المعبرة عن دالة الطلب على النقـود يمكن أن نصل إلى معاد النظرية الكمية بضرب طرف المعادلة في مقلوب الدخل (1/Y).

فان كانت كمية النقود(M)= دالة التغير في عائـد عنـاصر الثـ المختلفة ،وبضرب طرفي المعادلة بـ: (1/Y).

كمية النقود(M)/ الدخل(Y) =دالة التغير في عائـد عناصر الثـروة المختلفة / الدخل.

لة التغير في عناصر الثروة / الدخل =1/ معدل سرعة تداول التغير في عناصر الثروة

، M / Y = 1 / معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة .

الدخل(Y) =معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة مضروب M

قـد عبر "فريدمان" عن معادلة النظرية الكمية بالمعادلة التالية :

$$M / Y = 1 / V (Rb , Re , 1/p .dp/dt , W , U) ...(3)$$

ن المعادلة رقم (3) يصل " فريدمان" إلى المعادلة النهائية لنظرية الكمية .

$$Y = V(Rb , Re , 1/P. dp/dt , W , U) . M$$

يث (V) ترمز إلى سرعة دوران الدخل .

وبنفس الطريقة تقريبا يتـم حساب دالـة الطلب على النقود لأصحـاب شروعات، باعتبار أن الطلب على النقـود عنـد "فريدمان" لا يتوقف عنـد لب الأفراد بل يتعداه إلى أصحاب المشـروعات(رجال الأعمال).

حيث يمكن حساب دالـة الطلب على النقود في حالة طلـب حـائزي شروعات كما تم حسابه في طلب حائـزي الثروة النهائي، مع استخدام مقـدار غير في قيمـة النقـود والسنـدات و الأسـهم والأصـول العينـية وقـوة سمل(راس المال البشـري)، ولكن يلاحظ أن ظـروف الإنتاج تؤثـر أيضـا

على دالـــة طلب رجال الأعمال،والمعامل(U)،الذي يـــدل على معـــامل الأذواق وترتيب الافضليات بالإضافة إلى حالـــة الظروف الفنية والتقنية للإنتاج.

اذا يمكن الـــوصول إلى حساب الطلب الكلي على النقـــود بدلالة طلـــب الأفراد ورجال الأعمال،فالمعادلات السابقة،تعبر عن دالة الطلب على النقود للأفـراد وأصحاب رؤوس الأموال، وبالتالي تعبر عن دالة الطلب الكلي على النقود.

2-3 التباين بين نظريتي "فريدمان" و"كينز" للطلب على النقود.

يعتبـــر تحليل "فريدمان" لنظرية الطلب على النقـــود اكثر شمـــــولا مـــــن التحليل الكينزي، وعليـــه يمكن التطـــرق بإيجاز لاهـــم فـــروق تحليل "فريدمان" عن تحـــليل "كينز".

2-3-1 تعدد الأصول في بناء دالة الطلب على النقود:شملت دالة الطلب علــــى النقود عند "فيردمان" على الكثير من الأصـــول كبدائل للنقــــود، فاستعمــــل الأصول المالية من أسهم وسندات، والأصـــول الحقيقية كالآلات والسلع الماديــــة والثروة البشـــرية، ومنه فان تعدد الأصـــول يـــؤدي إلى تعـــدد أسعار الفائدة التي تدخل في دالة الطلب على النقـــود، في حين اقتصر "كينز" على نوع واحـــد مـــن سعر الفائدة وهو ذلك العائد الثابت (سعر الفائدة) على السنـــدات، وسبب ذلـــك أن "كينز" لجأ إلى جمـــع الأصـــول المالية (غير النقدية) في نوع واحد كبير هـــــو السنـــدات ومنه فان سعر الفائدة المتوقع على السندات سيكون مؤشـــــرا كـــاف للعوائد المتوقعة على الأصول المالية الأخرى.

2-3-2 أهمية الأصول العينية:أهمل "كينز" الأصـــول الحقيقية في بنائه لنظـــــرية الطلب على الأرصـــدة النقـــدية الحقيقية، ومن هنا لم يظهر مـــؤشر للعائد علــى تلك الأصول العينية، بينما نظـــر "فريدمان" إلى السلع كبـــدائل للنقـــود.

فالأفـراد يمكنهم أن يختاروا بين حيازة النقـود وحيازة السلع الماديـة عنـدما يقررون كمية الأرصدة النقـدية الحقيقية التي يرغبون الاحتفـاظ بهـا، وهـذا هـو سبب إدخال "فريدمان" للعائـد المتـوقع على السـلع الماديـة مقارنـة بالنسبة للعائـد على النقـود، وان افتـراض أن السلع المادية والنقـود بـدائل لبعضها البعض، لـه أهميتـه الاقتصاديـة، تتمثـل في أن الأفـراد إذا وجـدوا أن العائـد على النقـود اقـل بالمقارنة بالعائـد على السلع يقومـون بتحـويل جـزء من الأرصـدة النقـديـة التي بحوزتهم إلى سلـع حقيقيـة بإنفاق النقـود في شـراء السلع المادية ، لذلك تمكن "فريدمان" من الخـروج بنتيجة أساسيـة مفادها أن التغيـرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيـرها مباشـرة بالتغيرات في كمية النقود.

2-3-3 استقرار دالة الطلب على النقود: فبينما يـذهب "كيـنز" في تحليلـه النقدي إلى أن تقلب أسعار الفائـدة يصاحبه تغير في سـرعة دوران النقـود في نفس الاتجاه،بسبب عدم استقـرار دالة الطلب على النقـود، ففي فترات انخفـاض سعر الفائـدة تنخفض سرعة دوران النقـود، وعندما يـرتفع سعـر الفـائدة تـرتفع بدورها سرعـة دوران النقود .

أما بالنسبة لـ"فريدمان" فيقترح أن التقلبات العشوائية في الطلـب علـى النقـود صغيرة، وان الطلب على النقـود يمكن التنبؤ به بـدقة بواسطة دالـة الطلب على النقـود ،وعنـدما نجمع بين هـذا الاقتراح والافتراض القائم علـى عـدم حساسية الطلب على النقـود لتغيرات سعر الفائدة، فهـذا أن سـرعة دوران النقود يمكن التنبؤ بها بدرجة كبير مـن الدقة.

وعليه فان دالـة الطلب على النقـود مستقرة(وان كان اسـتقرارها لا يعني ثباها)، ولا تحـدث فيها انتقالات ملموسة ، فانـه يمكن التنبؤ بدقة الطلـب على النقود ، ومن ثم التنبؤ بدقة سرعة دوران النقود.

يرى" فريدمان" أن العـرض النقـدي هـو المحدد الأساسي للدخل النقدي ، و هـو نفس الافتراض التي قامت عليها النظـرية التقليدية لكمية النقـود، فنظرية "فريدمان" هي في الحقيقـة إعادة لصياغة نظـرية الكمية ، وأنها تفضي إلى نفـس النتيجة عـن كيفية تفسير التغيرات في الإنفاق النقدي الكلي،ومـن ثم الـدخل النقدي وهي نتيجة لم يقبل و لم يسلم بها "كيتر" ،فهو يـرى أن التغيرات في الدخل و حجم العمالة يمكن تفسيرهما بالتغيرات في الطلب على النقود.

2-3-4 استقلالية عـرض النقـود عن الطلب على النقود: لقد جعل "فريدمان" المعادلة الخاصة بكمية النقـود معادلة للطلب على النقـود ، وفصلها عـن عرض النقـود ، لأنه لم يتعرض مطلقا للمصارف وأشكال إحـداث الائتمـان ، علـى أساس أن ذلك يدخل في إطار عرض النقـود و ليس الطلب على النقود ، و هـذه نظرية تتعارض و النظرية الكيترية التي عملت على عـدم الفصل بين عـرض النقود و الطلب عليها ، كما أن "فريدمان" لم يفرق في دالة الطلب على النقـود بـين الطلب على النقـود النشطة و النقـود الخاملة - كما فعل كيتر - حيث اعتبـر كلاهما نقود نشطة (عاملة).

3-تقييم النظرية النقدية المعاصرة .

في خضم التغيـرات و الأحـداث الاقتصادية التي حدثـت للاقتصـاد الليبرالي خلال وبعد الحـرب العالمية الثانيـة ، التي تمثلت علـى الخصـوص في مشكلة التضخم المصحوب بالركود ، ومـن ثم فقـد تعـددت الأبحـاث

والدراسات الاقتصادية و النقدية في إيجاد تفسير لتلك الأحداث والظواهر لمعالجتها أو الحد من آثارها المدمرة.

أمام عجز التحليل الكينزي لتشريح أسباب الأزمة، ظهرت أفكار ونظريات اقتصادية جديدة، اعتمدت في تحليلها ودراستها على الأفكار العامة للنظرية التقليدية، ولكن بأسلوب جديد وروح وأدوات بحث تجمع بين التحليل النقدي التقليدي والتحليل الكينزي، وقد شكل رواد النظرية المعاصرة "مدرسة شيكاغو" تزعمها الاقتصادي الأمريكي "م.فريدمان" وقد سمي رواد هذه المدرسة واتباعهم بعد أزمة التضخم لسنة 1970 بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي) .

رغم أن النظرية النقدية المعاصرة في رأي الكثير من الاقتصاديين أنها وليدة النظرية النقدية التقليدية، ولكن في صورة موسوعة وبثوب جديد ،إلا أننا نرى أن ثمة فروق أساسية بين النظريتين، حيث تقوم نظرية التبادل "لفيشر" و"مارشال" على أساس مبدأ افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، فان النظرية النقدية الحديثة تقوم على عدم افتراض حالة التشغيل الكامل، أي أن حجم الإنتاج هو عنصر متغير ليس كمية ثابتة، كما يرى التقليديون.

كما يقوم تحليل التقليديين على مبدأ كل زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة مباشرة في مستوى الأسعار دون أن يؤثر ذلك على حجم الإنتاج والدخل نظرا لافتراض التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

أما "فريدمان" فيرى انه طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد إلى مستوى العمالة الكاملة، فان أي زيادة في كمية النقود سوف يترتب عليه زيلدة في الدخل والتشغيل، ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى العمالة الكاملة، فترتفع حيينها الأسعار.

يذهب "فريدمان" صراحة إلى اللجوء إلى ضبط معدل التغير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغير في حجم الإنتاج(1)، بالتالي حجم الدخل الحقيقي كشرط أساسي لاستقرار المستوى العام للأسعار، وهو إجراء معناه العودة إلى الاهتمام بدور وأهمية السياسة النقدية في معالجة الأزمات الاقتصادية (التضخم) التي يمكن أن تواجه خاصة الدول المتقدمة.

غير أن النقديين يرون ضرورة استخدام السياسة النقدية بحذر وحكمة حتى لا يحدث عنها آثار سلبية، قد تكون مهلكة للاقتصاد.

لذلك نجدهم يؤكدون على ضرورة ربط النمو في كمية النقود بما تعادل النمو في الناتج الوطني الحقيقي.

أما عن دالة الطلب على النقود عند "فريدمان"، فقد اعتبر هذا الأخير أن المتغير الأساسي والحاسم لهذه الدالة هي الثروة(الدخل الحقيقي) بجانبها المادي و البشري يضاف إليها الأسعار والعوائد الأخرى الناشئة عن الاحتفاظ بالثروة وبدرجة اقل الأذواق وترتيب الافضليات.

في حين أهمل المتغيرات الأخرى وخاصة سعر الفائدة فاعتبره عامل ثانوي باعتبار سعر الفائدة ليس له من اثر مباشر إلا لكونه عائد السندات.

ثم إن صياغة المعادلة النهائية لـ"فريدمان" تعترضها في تقديرينا العديد من الصعوبات نجزها فيما يلي:

1_ اقترح "فريدمان" على الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 60-1970 نمو للكتلة نقدية بما يعادل 5% .

-اعتمادها على العديد من المتغيرات.

-يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات(كعائد راس المال البشري، ومتغيرات الأذواق...).

-تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع والابتكار، ولكن يصعب تطبيقها في المجال العملي، أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي .

-هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل "لفيشر" و"مارشال" .

يمكن أن نلخص أهم أراء المذهب النقدي عن نظرية كمية النقود و السياسة النقدية في النقاط التالية:

-كمية النقود هو المتغير الأساسي لدراسة التقلبات الاقتصادية الكلية .

- السياسة النقدية تؤثر في الإنتاج و الأسعار بفجوة زمنية طويلة و متغيرة ، ومنه فإذا كانت السياسة النقدية غير موجهة بشكل جيد فإنها ستلحق أضرارا بالاقتصاد متمثلا في عدم الاستقرار.

-تعتبر ظاهرة التضخم ، ظاهرة نقدية بحتة و ذلك بشكل دائم و في أي مكان ، و من ثم فالانضباط في إصدار كمية النقود بما يتماشى ومعدل النمو في الإنتاج .

تقوم النظرية النقدية المعاصرة في جوهرها على تحليل و تفسير المتغيرات الاقتصادية و النقدية وفقا للمنهج الاستقرائي المعتمد على الاستنتاجات المرتبطة بالبيانات و المعلومات و الإحصاءات و من ثم فهذه النظرية تقوم على الجانب التجريبي الإحصائي اكثر من الجانب النظري ،و بذلك أمكن وصفها بالنظرية المعالجة و المفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.



الفصل الرابع : نظرية التوازن الاقتصادي العام

تمهيد: سبق أن توصلنا إلى أن شرط التوازن في سوق الإنتاج (سوق السلع و الخدمات)عند التقليديين هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار،حيث العلاقة بين الادخار و سعر الفائدة هي علاقة طردية ، أما الاستثمار فهي دالة متناقصة في سعر الفائدة .

أما النظرية الكينزية فترى أن سعر الفائدة هي ظاهرة نقدية تتحدد في سوق النقد بتفاعل قوى عرض النقود والطلب على النقود بدافع السيولة .

و قد قمنا بنقد النظريتين معا لاعتمادهما على التوازن الذي يتوافق مع أغراض التحليل في المدى القصير (تحليل جزئي)، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليهما في تفسير التغيرات الاقتصادية الناتجة عن العلاقة المتبادلة و المتداخلة بين سوق الإنتاج و سوق النقود .

وفي ظل الأوضاع و الظروف الاقتصادية المختلفة ،و في هذا الإطار قدم الاقتصاديان "هيكس" و"هانس "(1)في خضم الدفاع عن أراء و مبادئ "كينز" من وضع نموذج سمي باسم "نموذج هيكس و هانس "أو نموذج التوازن الاقتصاد الكلي (IS-LM) ،وقد أطلق عليه كذلك " نموذج النظرية الكينزية الجديدة ".

1-ظهرت إلى جانب نموذج "هيكس وهانسن" نماذج أخرى للتوازن الاقتصادي الكلي ، أهمها نموذج "مندل" ونموذج "باتنكان".

1- نموذج التوازن الاقتصادي الكلي .

يقـوم نمـوذج "هيكس و هانس "على أسلـوب التحليـل التـوازن الكلي بـدلا من التحليل التوازن الجزئي . وحـتى نوضـح أهميـة التـوازن الاقتصادي الكلي ، نفترض أن هناك زيادة في المعروض النقـدي مع بقاء الطلـب على النقـود ثابتا ، فان هـذا الأجـراء من شأنـه أن يـؤدي إلى تخفيـض سعـر الفائدة ، ومـن ثم زيادة الطلب على حجم الاسـتثمار بفعـل مـرونة الكفايـة الحدية لراس المال اتجاه التغيرات الـتي تـحدث في سـعر الفـائدة ، وسـوف تـؤدي هـذه الزيادة في الاستثمار إلى اتجاه المستـوى التـوازني للدخل إلى الارتفاع بفعل مضـاعف الاستثمار .

ولما كان الطلب على النقـود لغرض المعاملات و الاحتياط هـو دالـة لمتغير الدخل ،وان العـلاقة بينهما طردية، هذا بـدوره سيـؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود بـدافع المعامـلات والاحتياط إلى اليمين بفعل زيادة الـدخل.

و حيث التغير في كمية المعـروض النقود سـوف يؤثر علـى سعـر الفائـدة بطـريقة مباشـرة مـن خـلال تأثـيره علـى أسـعار الأوراق الماليـة،وبطـريقة غيـر مباشـرة عـن طـريق الأثر الناتج عـن التغـير في سعـر الفائـدة في الطلب على الاسـتثمار و في مستـوى التـوازن للدخـل وهكـذا تكون هنـاك سلسلـة لانهائية مـن الأفعـال و ردود الأفعال ،وبالتالي سندخل في حلقة مفرغة .

أما في سوق السلع و الخـدمات سنـلاحظ نفس الظاهـرة ، حيـث إذا تـم استخـدام اختراع تكنولوجي جديد -مثلا- سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين ، مما يـؤدي إلى زيادة الـدخل الوطـني ،ومـن ثم الـزيادة في الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط ، وحتى يتم إقناع أصحـاب

الثروات بالتنازل عن السيولة التي يحتفظون بها لغرض المضاربة ، لا بد من رفع سعر الفائدة ، لكن ارتفاع سعر هذه الأخيرة سينجر عنه انخفاض في مستوى حجم الاستثمار ، وعليه سينخفض بدوره الدخل وهكذا ندخل الحلقة المفرغة من جديد .

1-1 أهمية نموذج التوازن الاقتصادي الكلي .

يمكن إرجاع أهمية دراسة نموذج التوازن الاقتصادي الكلي إلى مجموعة من الأسباب والعوامل نتناولها فيما يلي :

-يهدف نموذج"هيكس وهانسن" الوصول إلى تحديد مستوى التوازن الكلي اخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة والدخل في آن واحد،عن طريق ربطهما بدوال الادخار والاستثمار من جهة وعرض النقود والطلب عليها كمتغيرات متبادلة وآنية لكل منهما.

فيشير منحنى (IS)إلى العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة من خلال سوق السلع و الخدمات عن طريق دالتي الاستثمار و الادخار.
أما (LM) فهو المنحنى الذي يعكس العلاقة بين سعر الفائدة و الدخل في سوق النقد من خلال دالتي عرض النقود و الطلب على النقود .

-تظهر أهمية الاعتماد على النموذج التوازني العام من خلال النظر إلى الصعوبات و المشاكل المتعلقة و المرتبطة بكيفية تحديد سعر الفائدة خاصة و قد رأينا أن هذه الأخيرة عند التقليديين تتحدد بتقاطع منحنى الادخار بمنحنى الاستثمار ، إلا أن النظرية التقليدية بافتراضها ثبات مستوى الدخل تكون قد جانبت الصواب ، باعتبار أن الادخار - حسب رأي كينز- يعتمد على الدخل ، وأن الدخل يعتمد بدوره على سعر الفائدة الذي يؤثر في الاتجاه المعاكس للاستثمار، ومن ثم الاستثمار بواسطة المضاعف يؤثر على

الدخل ، وهكـذا نكون أمام إشكاليـة مفادها أن معـرفة سعـر الفائـدة مرتبط بمعـرفة مستوى الـدخل ، وان معـرفة هذا الأخير يتطلـب معـرفة مستـوى سعر الفائدة ، وهكـذا نجـد أنفسنا نبحث ونـدور في حلقة مفـرغة ، إذا ما اتبعنا التحليل النقدي التقليدي او التفسير الكينزي لنظرية النقود.

– يقـوم نموذج "هيكس-هانسن" على المـزج بين السياسة النقـدية والسياسة المالية في الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي بواسطـة سعـر الفـائدة و الدخل – ولقد بينا سابقا – أن النظرية التقليديـة لكميـة النقـود تعتمـد في إحـداث التوازن الكلي ، ومن ثم التحكم في المستوى العام للأسعار بواسطـة السلطات النقدية (البنك المركزي)في السيطرة على كمية النقود المعروضة ، وبالتـالي فهي تعطي أهميـة بالغـة للسياسة النقـدية في تحقيق الاستقـرار في النشـاط الاقتصادي ، ذلك أن التقليديين يفترضـون وجـود مرونـة تامة بيـن التغـير في عرض النقود و التغير في مستوى الأسعار وأسعار الفائـدة و الأجـور ،إلا أن هذه النظريـة تراجعت بعد أحداث أزمة الكساد العالمي بسبب عجـزها تفسيـر ومعالجة هذه الأزمة،و من ثم ظهر قصور السياسة النقدية .

أما التحليل الكينزي فقد أعطى اهتماما متزايدا للسياسة المالية في تفسـير ومعالجة المتغيرات الاقتصادية، وارجع أن مشكلة الكساد أو بـالأحرى الاختـلال وعدم التوازن الاقتصادي، كان بسبب عدم التوازن والتعادل بين معدلات التغـير في الإنفاق الوطني ومعادلات التغير في الناتج الوطني.

ولشـرح نموذج التوازن الكلي ، لا بـد من تتبع ثلاث مراحل :توضـح المرحلة الأولى شـروط التوازن في سـوق السلع و الـخدمات و اشتقاق منحـنى (IS) ، أما المرحلة الثانية فتعمل على البحث على شـروط تحقيـق التـوازن في سـوق النقـد واشتقاق منحنى (LM)،في حين المرحلة الأخيرة تهتم بالجمع بـين مختلف شـروط التوازن في سوق الإنتاج و سوق النقد ، بغيت تحديد الشـروط

الواجب توفرها لأحداث التوازن الاقتصادي الكلي في كل من سوق السلع والخدمات و سوق النقد .

1-2 التوازن في سوق الإنتاج .

إن شرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار. ولما كان الادخار دالة متزايدة لمتغير الدخل ، و الاستثمار دالة متناقصة لمتغير سعر الفائدة ، ولتحقيق ذلك التوازن يجب أن يتساوى الادخار و الاستثمار .و حتى يستمر التوازن في سوق الإنتاج ، لابد من تحقيق العلاقة العكسية بين متغيرين اثنين ، هما الدخل الذي يحدد حجم الادخار و سعر الفائدة الذي يحدد حجم الاستثمار .

ولإيجاد التوازن بين الادخار والاستثمار باستخدام العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة وبالتالي اشتقاق منحنى (IS) ،فإذا افترضنا أن الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، فان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال سيوضح لنا العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة ، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب على الاستثمار ، وبما أن هذا الأخير هو دالة لمتغير سعر الفائدة و هي متناقصة ، فإنها تأخذ الشكل التالي : $I = I0 - KR$

حيث: (I) الاستثمار ، (K)معامل سعر الفائدة ® سعر الفائدة ، (I0) ثابت وأن $K > 0$.

أما الادخار فهو دالة لمتغير الدخل وهي متزايدة و تأخذ الشكل التالي :

$$S = Y - C(y)$$

لان $Y = C + I = C + S$

وعليه $C = a + CY$

حيث : (Y) الدخل ، (S) الادخار ،(C)الميل المتوسط للاستهلاك .

وبما أن شرط التوازن في سوق الإنتاج هو : $S = I$

فان $Y - C(y) = I0 - KR$

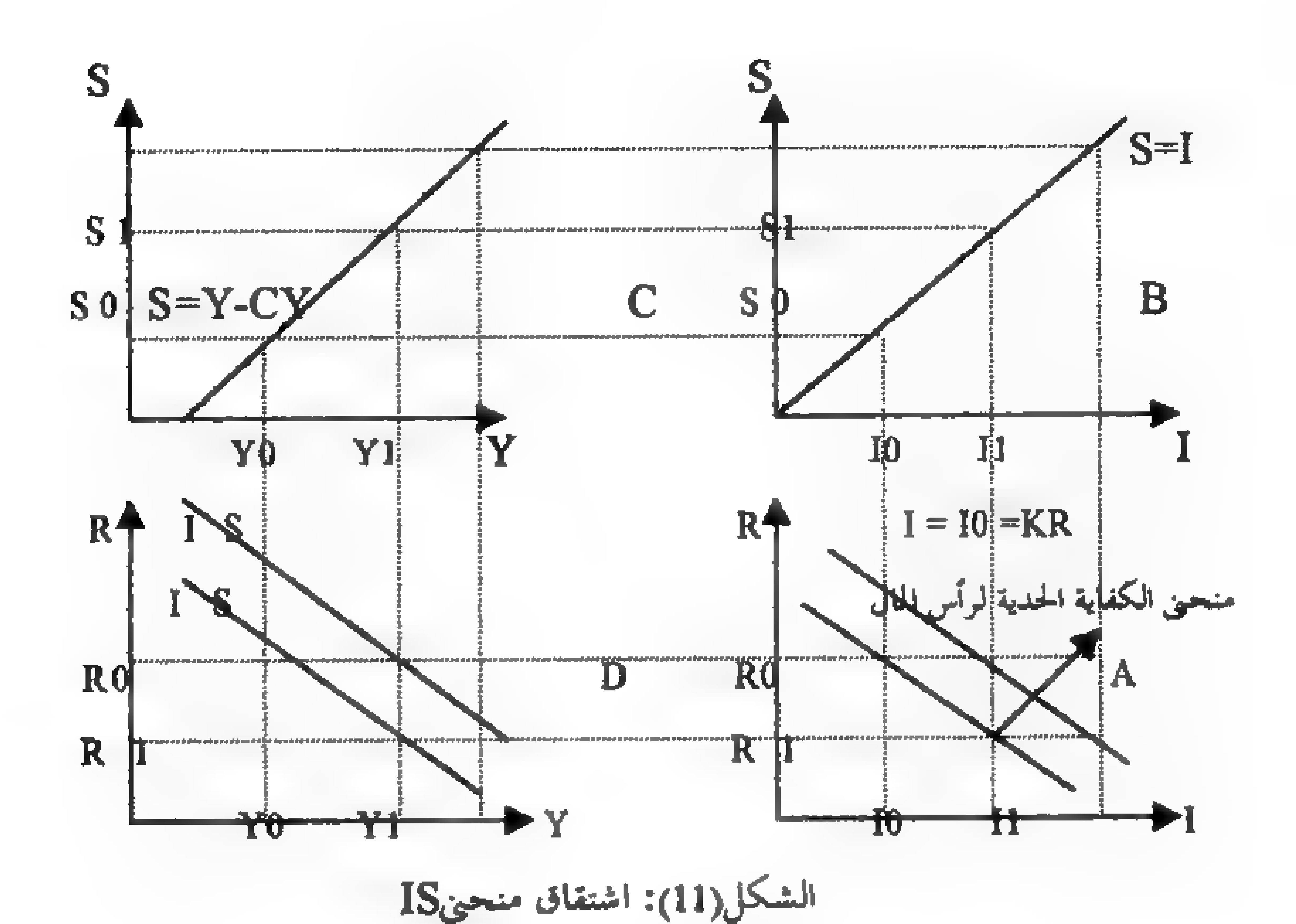
من المعادلة يتضح أنه من الضروري أن يكون كل من سعر الفائدة (R) ومستوى الدخل الوطني (Y)عند المستوى المناسب الذي يحقق شرط التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي .

فعند سعر الفائدة (R0) ، سوف يكون هناك مستوى محدد للاستثمار (I0) و الذي يمكن التعرف عليه بالنظر إلى منحنى الكفاية الحدية لراس المال ، وبمعرفة حجم الاستثمار يمكننا تحديد مستوى الدخل (Y0) عند مستوى التوازن الذي يحقق التساوي بين الادخار والاستثمار.

وإذا ما اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض إلى مستوى (R1) سوف يتجه الاستثمار إلى الارتفاع إلى مستوى (I1) و الذي يؤدي بدوره من خلال مضاعف الاستثمار إلى مستوى توازني جديد للدخل (Y1) وبتكرار هذه العملية يتم الحصول على جدول كامل يبين العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل عند التوازن .

يطلق الاقتصاديون على هذا الجدول اسم منحنى (IS) الذي يبين التراكيب الممكنة من سعر الفائدة و الدخل التي عندها يتحقق التساوي بين الادخار و الاستثمار.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة و كيفية اشتقاق منحنى (IS)بيانيا من خلال الشكل (11).



الشكل(11): اشتقاق منحنىIS

يتضمن الشكل البياني(11) أربعة مجموعات : الشكل (A) يبين منحنى الكفاية الحدية لراس المال، الذي يبين أن الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة .

أما الشكل البياني(B)، فيبين شرط تساوي الاستثمار (I) مع الادخار(S) حيث يتمثل الاستثمار على المحور الأفقي، والادخار على المحور العمودي ويتحقق هذا التساوي عند كل نقطة تقع على الخط الذي يبدأ من نقطة تلاقي محور الاستثمار ومحور الادخار(نقطة المركز)، والذي ينصف زاوية الأصل، ويطلق عليه الخط الاسترشادي عند الزاوية 45.

أما الشكل(C) فيوضح أن الادخار وهو دالة متزايدة في الدخل، ميلها موجب، وهو يقل عن الواحد الصحيح، ويمثل الميل الحدي للادخار، حيث يبين اثر الزيادة في الدخل على الادخار.

في حين الشكل(D) يبين العلاقة القائمة بين مستويات الدخل وأسعار الفائدة،التي يعبر عنها بالمنحنى(IS) والذي يشير إلى علاقة الدخل الوطني بسعر الفائدة والتي من خلالها يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، ومن ثم يتحقق التوازن العام في السوق السلعي.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى إبراز بعض الملاحظات على المنحنى :

-من الممكن أن نفسر منحنى **IS** على انه منحنى للطلب الكلي على السلع والخدمات، عند المستويات المختلفة لأسعار الفائدة، في حالة ثبات المستوى العام للأسعار.

إلا أن هذا التفسير يعتبر اقل شيوعا من التفسير الآخر لمنحنى الطلب الكلي، الذي يربط بين مستوى الدخل الوطني الحقيقي والمستوى العام للأسعار ،بافتراض ثبات سعر الفائدة، إلا أن هذا التفسير يتميز بدوره بأنه يبين التغيرات والتعديلات التي يجب إجراؤها في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، للمحافظة على التوازن نتيجة للتغير في سعر الفائدة.

-يعتبر منحنى التوازن في سوق الإنتاج (**IS**) عادة سالب كما هو مبين في الشكل(D) والسبب هو وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، بحيث كلما خفضنا سعر الفائدة كلما زاد الطلب على الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، وهو ما يدفع الادخار إلى مستوى توازن جديد بفعل زيادة الاستثمار.

-سوف يؤدي انتقال منحنى الكفاية الحدية لراس المال نتيجة حدوث تقدم تكنولوجي -مثلا- أو انتقال دالة الادخار نتيجة التغير في توقعات ميول المستهلكين،إلى انتقال مماثل في منحنى (**IS**)في الاتجاه نفسه وبمقدار يعادل الانتقال

في أي منهما مضروبا في قيمة المضاعف. فإذا ما كانت التوقعات توحـــي بانتقـــال منحنى الكفاية الحدية للاستثمار لراس المال الى اليمين(الزيادة) فان هـــذا ســـوف يؤدي إلى انتقال المنحنى بنفس المقـــدار والحجم الـــذي انتقل به منحنى الكفايـــة الحدية لراس المال انظر الشكل(A)و(D).

-إن انتقال المنحنى(IS) إلى اليمين أو إلى اليسار يكون مرتبطـــا بطبيعـــة السياسة المالية والنقدية للحكومة، في ما إذا كانت توسعية أو انكماشية.

فينتقل إلى اليمين عندما تتوسع الحكومـــة في إنفاقها مثـــلا، وينتقـــل إلى اليسار عندما تقلص من نفقاها.

-إن منحنى IS الذي تم الحصول عليه يقوم على فرضية عدم وجود إنفـــاق حكومي، وكذلك عدم وجود التعامل مع العالم الخارجي.

وإذا تخلينا عن هذه الافتراضات، سوف يكون من الضروري أن نضيـــف الإنفاق الحكومي والصادرات إلى الإنفاق الاستثماري في الشكل(A).

1-3-التوازن في سوق النقد.

إن التـــوازن في ســـوق النقـــد يتحقق بتقاطع عـــرض النقـــود مـــع الطلب على النقود ،ولما كان عـــرض النقـــود هـــو أحـــد متغيرات السياســـة النقـــدية يتحـــدد بقـــرارات السلطات النقـــدية(البنـــك المركـــزي)،لـــذلك يفـــرض ثباته في الفتـــرة الزمنية القصـــيرة،ومـــن ثم كان عـــــرض النقـــود عـــديم الـــمرونة لتغيرات سعـــر الفائـــدة، أما الطلب على النقود، فهو يتوقـــف على متغيرين سعر الفائدة والـــدخل،ومنـــه يمكن اشتقاق منحنى(LM) من ســـوق

النقـد عن طـريق تحـديد مستويات الدخل وسعـر الفائـدة المختلفـة الـتي يتحقق عندها التوازن في هذا السوق.

وعلى هذا الأساس يمكن معالجة ذلك رياضيا كما يلي: $Mo = Md$

حيث (Mo) عرض النقود ، (Md) الطلب على النقود.

$$Md = L1(y) + L2(R)$$

$$Md = L(y ; R)$$

أي أن $Md = Mo = L(y ; R)$

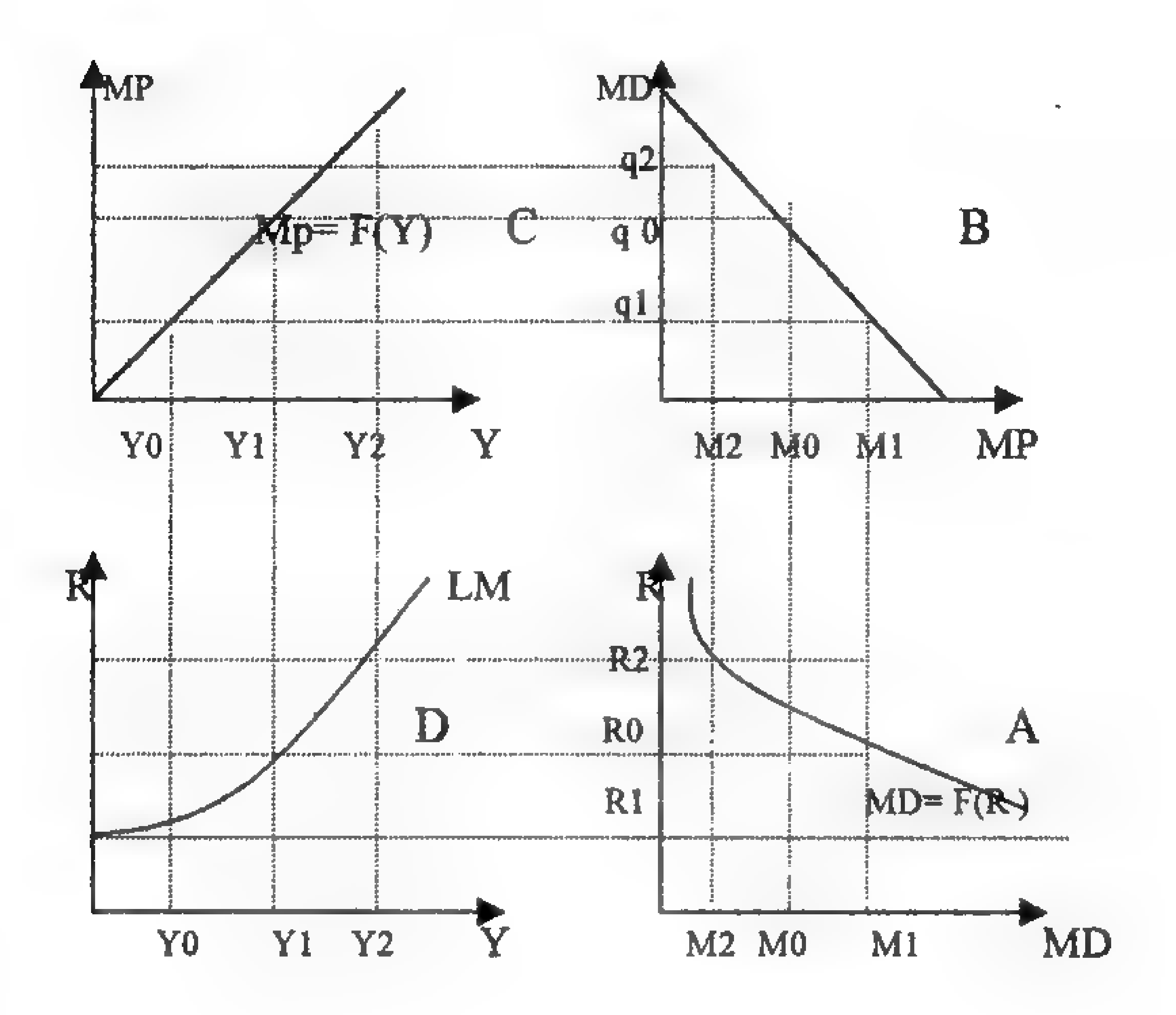
تشير هـذه المعادلة إلى أنـه في حالـة ثبات كمية النقـود المعروضـة ، فان هناك علاقة محددة بين مستـوى الـدخل الحقيقي و سعـر الفائـدة تعـبر عـن شـرط التوازن في سـوق النقـد ، يطلق على هـذه العلاقة اسـم منحنى (LM) حيث (L) يمثل الطلب على النقود و(M) عرض النقود .

ويتحقق التوازن في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق الإنتاج حيـث التوازن يتحقق في المدى الطويل.

ويمكن اشتقاق منحى (LM)بيانيا كما هو الشكل(12)

MPحجم الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط.

MDحجم الطلب على النقود لغرض المضاربة.



شكل (12): اشتقاق منحنى LM

ففي الشكل (A) تظهر الفائدة (R)على المحور الرأسمالي والطلب على النقود بدافع المضاربة على المحور الأفقي ،والرسم البياني يوضح العلاقة العكسية بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة، فعند مستوى الفائدة (Ro) يكون الطلب على النقود لفرض المضاربة عند المستوى(Mo).

تكون كمية النقود المطلوب للمضاربة هي(M1) عند سعر الفائدة قدره(R1) الذي يمثل اقل مستوى يمكن أن ينخفض إليه سعر الفائدة، وهو الذي يناظر منطقة فخ السيولة كما يراها "كيتر".

أما الشكل(B) فيبين الرسم البياني الطريقة التي يتم ها تقسيم عرض النقود بين الأرصدة النقدية بدافع المضاربة وحجم الطلب على النقود بدافع

المعاملات والاحتياط.حيث يتضح فيه التساوي بين عرض النقود والطلب عليها لأغراض المعاملات وأغراض المضاربة.

في حين الشكل (C) يوضح علاقة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والدخل حيث: Mp = f(y)

(Mp) تمثل حجم الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط.

نرصد على المحور الأفقي الدخل(Y) وعلى المحور الرأسمالي الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط.

ولتوضيح هذه العلاقة نرجع إلى الشكل(A)و(B)،فعند مستوى سعر الفائدة(Ro) ، يكون حجم الأرصدة النقدية لغرض المعاملات والاحتياط هي(qo)، ومن ثم فان مستوى الدخل اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد هو(Yo) المبين في الشكل(C)، وبنفس الطريقة نحصل على مستوى الدخل(Y1) عند مستوى سعر الفائدة(R1).

أما الشكل(D) فانه يبين كيفية اشتقاق منحنى(**LM**) ،نرسم الفائدة في المحور العمودي ومستوى الدخل في المحور الأفقي، و أن المحل الهندسي لمختلف التوليفات (نقاط التقاطع) بين مستوى الدخل المختلفة ومستويات سعر الفائدة، تعطينا ما يسمى بمنحنى **LM**.

إن جميع نقاط التقاطع تحقق لنا شرط التوازن في سوق النقد وبالتالي توضح لنا التساوي بين كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة وعند مستويات معينة للدخل ويناظره مستويات معينة من سعر الفائدة.

وقبل أن نحلل مستوى التوازن العام لمنحنى IS ;LM لابد من الإشارة إلى بعض الملاحظات الهامة المتعلقة بمنحنى(LM).

-منحنى LM يعبر عن العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة في سوق النقد وبما أن العلاقة بينهما علاقة طردية فان هذا منحنى موجب، ذلك ان زيادة الدخل الوطني الحقيقي، سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط، وفي نفس الوقت سينخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.

-يعتمد الرسم البياني لمنحنى LM على شكل كل من منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة والطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، لذلك يتمتع المنحنى بمرونة لا نهائية فيكون موازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة للدخل.

يرجع السبب في ذلك إلى أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط سيكون منخفضا، ودافع الطلب على النقود للمضاربة سيكون مرتفعا، فيؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يتم الوصول إلى مصيدة السيولة، حيث لا يمكن بعدها أن ينخفض سعر الفائدة اكثر من ذلك.

ومثل ذلك فانه عند المستويات المرتفعة من الدخل الوطني، يصبح منحنى LM خطا عموديا، والسبب هو أن عرض النقود لا يكون باستطاعته عند الحد الأدنى إلا أن يلبي طلب النقود لغرض المعاملات والاحتياط، لذلك سوف يزداد ارتفاع سعر الفائدة حتى يتم التخلص من الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة ،ويطلق على هذا الجزء من المنحنى عادة بالمنطقة التقليدية.

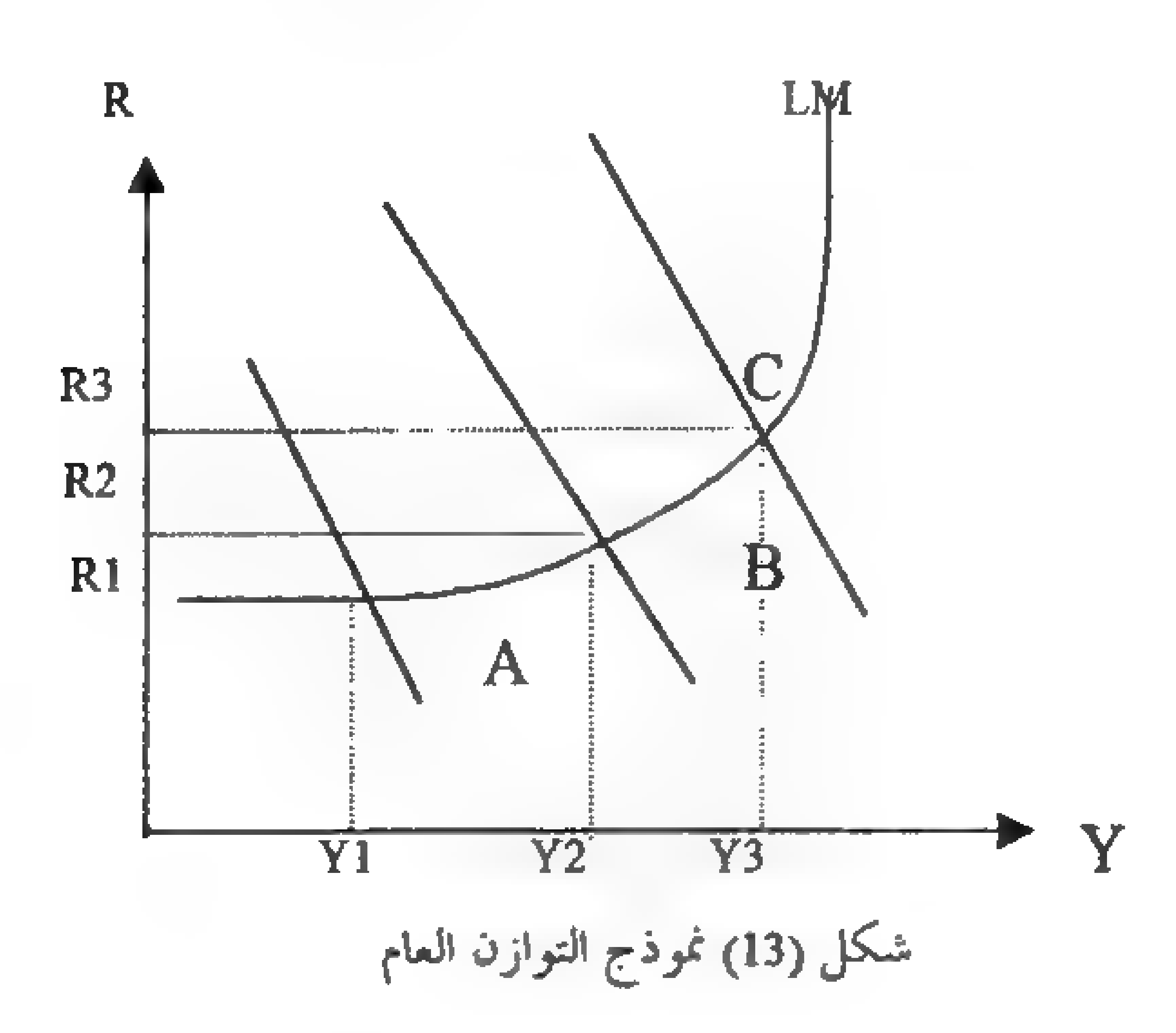
-إن زيادة عرض النقود بانتقال المنحنى إلى جهة اليمين في الشكل(B) أو انخفاض منحنى التفضيل النقدي،الذي يتمثل بانتقال منحنى الطلب على النقود للمضاربة اتجاه نقطة الأصل في الشكل(A)،سوف يؤديان إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين ،في حين أن

انخفاض عـــرض النقـــود، أو ارتفاع منحنى التفضيل النقـــدي ســـوف يـــؤديان إلى انتقال المنحنى إلى اليسار.ونلاحظ على الرغم من انتقال المنحنى فان الجزء الخاص بفخ السيولة يبقى على ما هو عليه دون تغير.

1-4- التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد (I S = LM).

بعد أن قمنا بتحليل شرط التوازن في سوق الســـلع والخدمـــات، وقمنـــا باشتقاق منحنى IS،وبعـــدها شرط التوازن في ســـوق النقـــود بتعادل الطلب على النقود مع عرض النقود،ثم اشتققنا منحنى LM ،فان شـــرط التوازن الاقتصـــادي العام يتم من خلال توازن سوقي الإنتاج والنقـــود في نفس الوقت.أي الجمع بـــين المنحنى SIوالمنحنى LM في رسم بياني واحـــد.

من إحداثيات التقاطع نحـــدد مستوى الدخل التوازني ومســـتوى ســـعر الفائدة التوازني كما هو مبين في الشكل (13).



شكل (13) نموذج التوازن العام

هناك ثلاثـــة احتمالات لتحقيق هذا التوازن، اذا رجعنا إلى الشـــكل (13) نلاحظ أنه قد يتحقق التوازن في منطقة مصيدة السيولة ، بتقاطع **(IS1)** مـــع **(LM)** فنحصل على (A) ،حيث مستوى الدخل (Y1) مقابل سعر فائدة تـــوازني (R1) ، وهذا أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه سعر الفائدة .

و قد يتحقق التوازن في المنطقة الوسطى بتقاطع **(IS2)** مع (LM) في النقطة (B) ، وعندها يكون الدخل التوازني (Y2) و سعر الفائدة التوازني (R2) .

أما عند المنطقة التقليدية فيتحقق التوازن بتقاطع المنحنى **(IS3)** مـــع **(LM)** في النقطة (C)و عندها يكون سعر الفائدة التوازي (R3) و الدخل التوازني (Y3) .

2- أثر السياسة النقدية و السياسة المالية على التوازن الاقتصادي العام .

لقـــد بينا فيما سبق محـــدودية السياسة النقـــدية في معالجة أزمة الكســـاد التي تعرض لها النظام الرأسمالي في الثلاثينيات مـــن القرن العشرين ، و فشل التحليل الكينزي الـــذي استعمل بـــدائل للسياسة النقدية لمـــواجهة تلك الأزمـــة ، فنتـــج عن ذلك اتباع سياسة مالية كان لتـــدخل الـــدولة دور فعال في التأثير على الطلب الكلي مـــن خلال زيادة حجم الإنفاق العمومي من جهـــــة و اتبـــاع سياســـة النقـــود الـــرخيصة المرتبطة بالاحتفاظ بسعر فائدة منخفض من جهة أخرى .

الامر الذي أدى إلى الوقوع في أزمة مزدوجـــة سميـــت بأزمـــة الكســـاد التضخمي ،فقامت النظـــرية النقـــدية المعاصرة محاولة إعطاء تفسير لحالة التضخـــم لما بعـــد الحرب العالمية الثانية و أزمة ما بعد السبعينيات ، على اعتبار أن هـــــذه الأزمة هي نتاج سياسة نقدية فاشلة كان مصدرها النمو المفـــرط في كمية النقـــود على حساب نمو حجم الإنتاج ،وبالتالي ارجع "فريدمان" أزمة التضخـــم إلى أنهـــا ظاهرة نقـــدية بحتة .

ومن ثم ذهب النقديون الى أن الزيادة التي تحدث في الأسعار ، لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها من قبل السلطات النقدية بمزيد من التدفق النقدي دون ما حيطة ولا حذر .

قبل التعرض لأثر السياسة النقدية و السياسة المالية على مستوى التوازن الاقتصادي الكلي يجدر بنا التعريف بمضمون و أهداف كل من السياستين ، دون الخوض في التفاصيل .

2-1 مضمون السياسة النقدية و السياسة المالية .

تُعد السياسات النقدية و المالية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و التوازن الاقتصادي العام ، و للوقوف على ذلك نتناول بإيجاز، وبدون الدخول في التفاصيل مفهوم السياسة النقدية و أهدافها ، و السياسة المالية وأهدافها- حيث سنتناول ذلك بالتفصيل في الفصل القادم - .

2-1-1 السياسة النقدية :يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد .

وبتعبير آخر ، السياسة النقدية هي مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي .

أما أهداف السياسة النقدية، فإنها تختلف تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية السائدة وظروف واحتياجات وأهداف هذه المجتمعات. وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

-تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
-العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
-إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
-تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
-العمل على التوزيع العادل للثروة.

ولتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدولة(السلطة النقدية) مجموعة من الأدوات منها ما هو كمي (تقليدي) كإعادة سع الخصم(سعر البنك) سياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وأدوات نوعية تهدف إلى التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية على القروض الاستهلاكية، وتوجيه البنوك بمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه، وغالبا ما تستعمل الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه ومصادره.

كما يمكن للدولة استعمال أدوات أخرى مستحدثة ومساعدة، كالرقابة على الائتمان، والإغراء الأدبي والبيع بالتقسيط إلى غير ذلك من الأدوات.

2-1-2 السياسة المالية: تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي،لذا فان الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إذا فالسياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات راس المال الاجتماعي.

أما أهداف السياسة المالية فهي بدورها تختلف في مفهومها وأهميتها بحسب النظم الاقتصادية، ومدى تطور المجتمعات أو تخلفها، إلا انه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية وأدواتها تتمحور حول ما يلي:

-العمل على الاستقرار الاقتصادي.
-تكفل الدولة بعدد من المشروعات والخدمات الاجتماعية.
-التقليل من التفاوت في الدخول عن طريق الضرائب التصاعدية.
-استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية لمكافحة التضخم.
-التنويع في الضرائب سواء للحد من الطلب أو زيادته في حالة الكساد.

أي إن السياسة المالية تهدف بالأساس إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل.

2-2 أهمية السياسة المالية والنقدية على الاستقرار الاقتصادي.

من تحليلنا السابق توصلنا إلى أن المدارس الفكرية الاقتصادية الرأسمالية التقليدية أو الكينزية، قد اختلفوا في مدى اثر كلا من السياستين المالية والنقدية ومدى فعالية كل منهما في التأثير على استقرار النشاط الاقتصادي الكلي، فذهب التقليديون ومن بعدهم النقديون إلى أن السياسة النقدية هي اكثر فعالية ونجاعة في التحكم في المستوى العام للأسعار(تحديد مستوى الدخل) باعتباره متغير تابع لعرض النقود، وبالتالي عدم فعالية السياسة المالية في تحقيق ذلك، وان التحكم في المعروض النقدي هو أساس علاج مشاكل الاقتصاد المعاصرة، لان كل تغيرات الدخل تغيرات حقيقية تتطلب صرامة في الإصدار النقدي.

والنتيجة الحتمية لافتراضات التقليديين هو أن الادخار سيوجه تماما للاستثمار عن طرق متغير سعر الفائدة باعتبار هذا الأخير هو ظاهرة حقيقية.

إلا أن أزمة الكساد كانت بمثابة المحرك الحقيقي لأطروحتهم، حيث عجزت عن إيجاد التفسير والعلاج لهذه الظاهرة، ومن ثم ظهر قصور هذه النظرية.

أما الكينزيون فقد اعتمدوا في علاج حالة الكساد التي تعرض لها الاقتصاد الليبرالي على فعالية السياسة المالية ، على أساس عدم نجاعة السياسة النقدية في إحداث التوازن الاقتصادي العام المطلوب. وان مرجع عدم فعالية السياسة النقدية من منظور "كينز" هو أن الاقتصاد في حالات الكساد يقع في مصيدة السيولة التي تمنع استجابة سعر الفائدة للتغير في عرض النقود لأنه يكون قد بلغ ادنى انخفاض لها، ومهما زاد عرض النقود لا تنخفض الفوائد ومن ثم لن يحدث المزيد من الاستثمار ولن يزيد الدخل.

إذا فالنظرية الكينزية تعتمد في حل المشاكل الاقتصادية التي قد تتعوض لها دولة ما على السياسة المالية، واعتبرها بالتالي الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بزيادة نفقاتها الكلية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال. أما معالجة التضخم فتتم من خلال تخفيض حجم الإنفاق الحكومي بما يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار.

والحقيقة أن "كينز" لم يلغ تماما دور وأهمية السياسة النقدية إلا انه يرى أنها ذات فعالية اقل فهو يرى انه يمكن استخدامها كسياسة مكملة أو مساعدة للسياسة المالية، خاصة أنها تؤثر في حجم الائتمان الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق الكلي.

وهذا التأثير يتحدد بحسب طبيعة الأزمة الاقتصادية السائدة، فإذا كان هناك تضخم تلجأ السلطات النقدية إلى الرفع من تكلفة الائتمان لتحد من

قدرة المصارف على التوسع فيه. أما إذا كانت في حالة الركود، فإنها تقـوم بإجراء معاكس للإجراء الأول.

وعليه ستكون هذه الفكرة هي نقطة مناقشتنا لـمدى اثر وأهمية السياسـة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي الكلي.

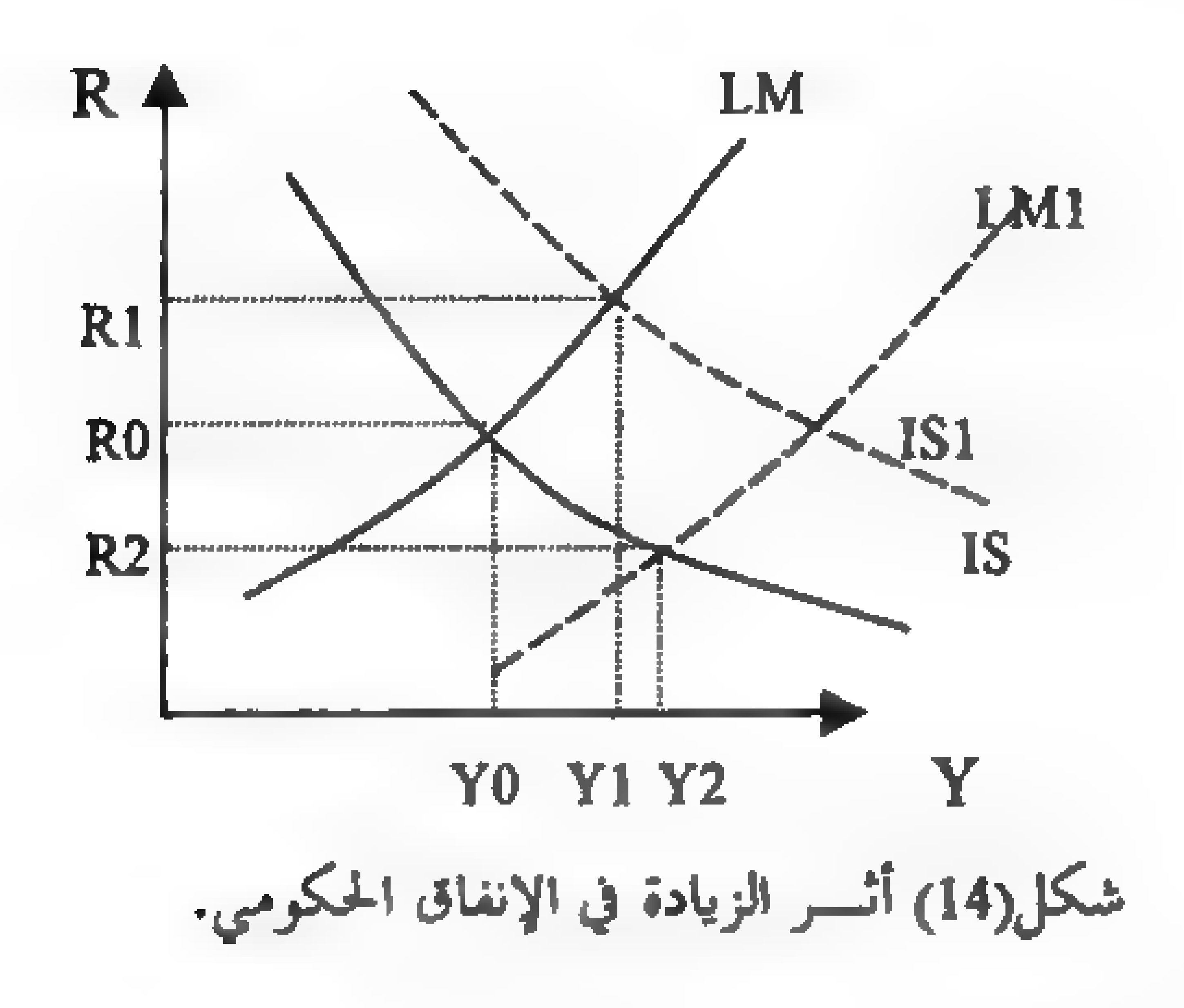
2-2-1 اثر الزيادة في الإنفاق الحكومي: إذا أردنا معـرفة اثر التغير في السياسـة المالية على التوازن العام في سـوق الإنتاج، نفتـرض أن الـدولة قررت زيـادة حجم نفقاتها للـرفع من مستوى الـدخل، ففي هـذه الحالة سينتقل منحـنى(IS) إلى اليمين، مبينا أن مستـوى الدخل التـوازني اكبر في سـوق الإنتاج عنـد أي مستوى لسعـر الفائـدة متمثلا بالانتقال إلى المنحنى(IS1)، ولكـن الزيـادة في الـدخل غالبا ما يصحبها زيادة في الطلب لغـرض المبادلات والاحتياط، وانخفاض في الطلب لغـرض السيولة، ومـن ثم ارتفاع في سعر الفائـدة.

وعليه نحصل على توازن جـديد في سـوق السـلع بزيـادة الدخـل (Y1)وزيادة سعر الفائدة التوازني(R1). ولما كان الاستثمار دالة متناقصة في سـعر الفائـدة فان ارتفاع المستـوى التـوازني لسعر الفائدة من شانه أن يـؤدي إلى انخفاض المستـوى التوازني للاستثمار. ومنـه فالزيادة في الإنفاق الحكومي تعـوض جـزئيا الانخفاض في مستـوى الاستثمار.

إلا أن هـذا التعويض يقل عن حجم الزيادة في الإنفاق، فهـذه الـزيادة تـؤدي إلى ارتفاع كل من سعـر الفائدة والدخل عن مستواهم التوازني الأصلي.

وهناك طـريقة لمعرفة اثر زيادة الإنفـاق الحكومـي علـى التـوازن العام،هـو أن الحكومة تلجأ إلى الاقتـراض لزيادة حجم نفقاتها،مـن خـلال قيامها ببيع السنـدات الحكوميـة.وبافتـراض ثبات عـرض النقـود، يـؤدي

ارتفاع مستوى الطلب الحكومي على النقود إلى خلق فائض طلب في السوق النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وتبعا لذلك يرتفع الدخل -انظر الشكل(14)-.



شكل(14) أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي.

من هذا الشكل نلاحظ ارتفاع مستوى توازن الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع العائد الحكومي، الشيء الذي يدفع الحكومة إلى تغطية جزء من الزيادة في الإنفاق عن طريق الإيراد الحكومي، ومن ثم يصبح حجم الإنفاق العام اكبر من حجم الاقتراض.

2-2-2 اثر الزيادة في المعروض النقدي: يظهر اثر السياسة النقدية على التوازن في سوق النقد، من خلال السلطات النقدية(البنك المركزي) التي ترفع من مستوى الدخل بزيادة حجم المعروض النقدي ، بدلا من استعمال السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام، ونتيجة لهذا الإجراء سيتحول منحنى(LM) إلى اليمين كما هو مبين في الشكل (4-4)، فينخفض سعر الفائدة بفعل زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، وعن طريق المضاعف يرتفع مستوى الدخل تبعا.

ولما كانت الزيادة في حجم الدخل تزيد من حجم الطلب على النقود، إلا أن هذه الزيادة سوف لن تكون بنفس حجم الزيادة في عرض النقود ومنه سيستمر سعر الفائدة في الانخفاض. لذلك نجد أن هناك اختلاف جوهري بين اثر السياسة المالية المتمثل في زيادة حجم الإنفاق الحكومي واثر السياسة النقدية المعبر عنه بزيادة عرض النقود على سعر الفائدة.

فمن التحليل السابق لاحظنا أن اثر زيادة الإنفاق العام أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة، في حين زيادة عرض النقود أدى إلى انخفاض سعر الفائدة.

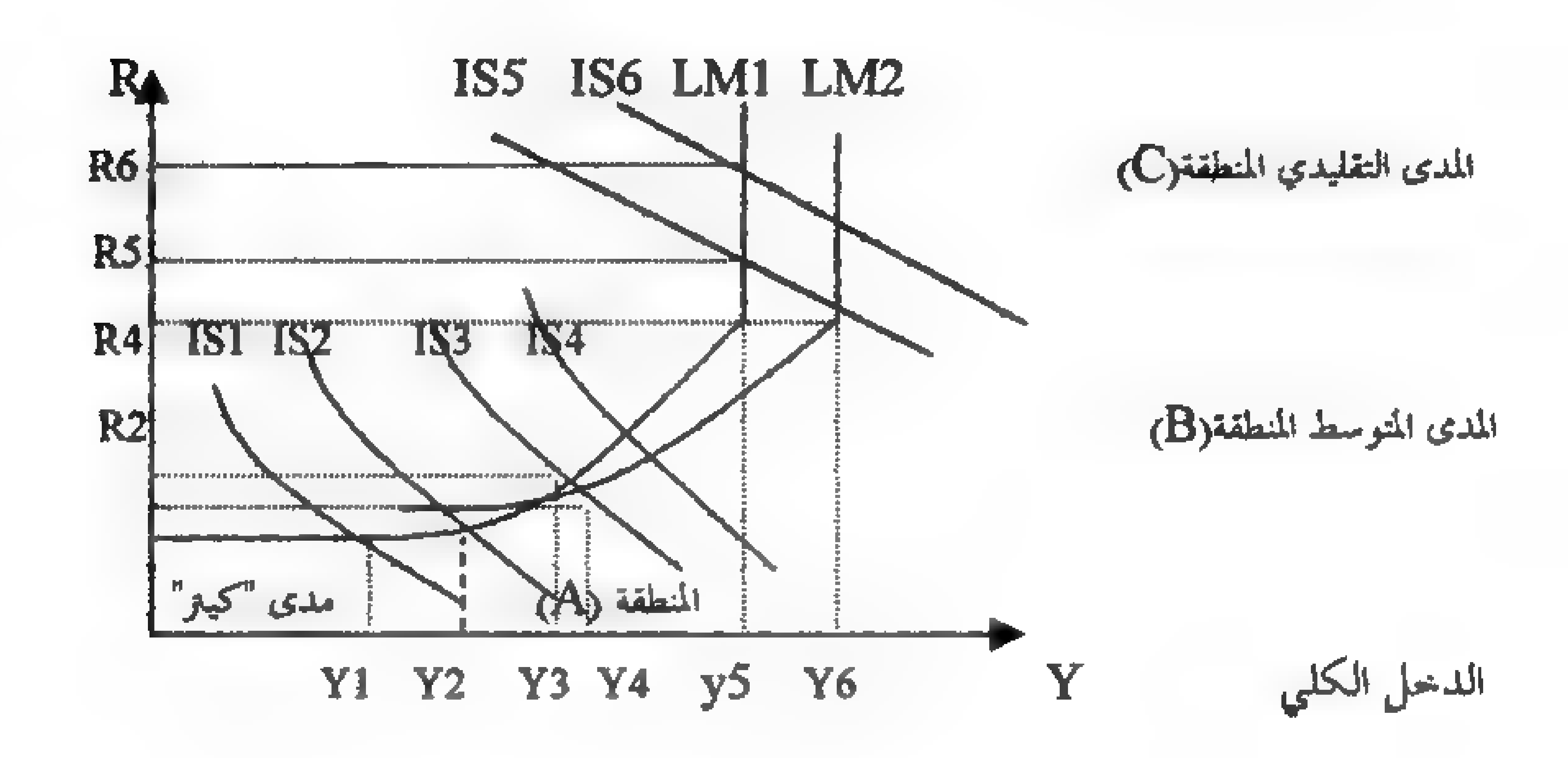
لهذا السبب يتم اللجوء إلى استخدام السياستين معا السياسة المالية والسياسة النقدية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وبالتالي تحقيق المستوى المطلوب من الدخل وسعر الفائدة.

2-3 أثر السياستين معا النقدية و المالية .

تهدف السياستان النقدية و المالية إلى جعل الطلب الكلي - لسوقي الإنتاج و النقد - يساوي العرض الكلي - لسوقي الإنتاج و النقد - داخل الاقتصاد الوطني ، و بالتالي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي .فوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي يؤدي إلى وقوع الاقتصاد في حالة تضخم ، وحدوث العكس ، يوقع الاقتصاد في حالة ركود .

ومنه فدراستنا ستنصب على أثر السياستين النقدية و المالية على الدخل و سعر الفائدة في الأحوال الاقتصادية العادية وحالة التضخم والكساد،وحتى نوضح ذلك نستعين بالشكل البياني(15).

يبين الشكل البياني اختلاف مـرونة منحنى (LM) مع أسـعار الفـائدة المختلفة وإمكانية التـوازن بينه و بين منحنى (IS) و تـحديد مستوى الدخـل ، ومنه يبين أثر السياستين المالية و النقدية معا ، فالشكل البياني يوضـح إذا مرونـة الأجزاء المختلفة لمنحنى (LM) .



شكل(15): فعالية السياستين المالية والنقدية.

و بيان إمكانية انتقالـه بفعل تغير عـرض النقـود (السياسة النقديـة) ، و كذا ميل منحـنى (IS) وإمكانية التأثيـر فيـه و انتقالـه بفعـل الإنفـاق الحكـومي والضـرائب (السياسة المالية)، ومنه أثر ذلك على الدخل .

يظهر في الشكل (15) - المنطقة (A)(مـدى كيـنز)- أن المنحـنى (IS) منخفض المرونة نسبيا -يكاد يكون موازيا لـمحور سـعر الفـائدة -في حـين (LM)يكون تام المـرونة عند مستوى أدنى لسعر الفائـدة (R1)و دخل منخفـض (Y1) في فترات الكساد الاقتصادي ، فيكون الطلب على السيـولة النقـدية للأفراد مطلقا تماما ، لذلك يكـون الأثر الأساسي على سعر الفائدة يقـع علـى

عائق السياسة المالية ، في حين تكون فعالية السياسة النقدية في التأثير على سعر الفائدة ،ومن ثم التأثير على الاستثمار وما يصحبه من تغير في الدخل منعدمة تماما ، وذلك بفعل ما اسماه "كينز" بفخ السيولة.

إذ في حالة الركود يكون اثر السياسة المالية اكثر نجاعة وفعالية من السياسة النقدية، فزيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض من الضرائب أو كلاهما معا، حيث ينتقل منحنى (IS1)إلى (IS2)حيث نقطة توازن جديدة مع (LM) فيزيد الدخل من(Y1) إلى(Y2)، الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي الفعال.

أما الشكل البياني عند -المدى التقليدي (المنطقة C)-، فيظهر أن المنحنى(LM) يكون موازيا لمحور سعر الفائدة حيث يكون عديم المرونة عند ارتفاع سعر الفائدة إلى أقصى حد يتوقعه المتعاملون في سوق النقد والأوراق المالية.

في المقابل يحدث ارتفاع مرونة منحنى (IS) -الذي يكاد يكون منحناه أفقيا- بالقياس إلى الارتفاع في سعر الفائدة والدخل، لذلك تكون السياسة النقدية(التحكم في المعروض النقدي) هو الذي يؤدي إلى تغير مستوى الدخل -تبعا لنظرية الكمية التقليدية للنقود- أي السياسة النقدية تكون فعالية وذات نجاعة في حالة التضخم في التأثير على كل من سعر الفائدة ومستوي الدخل في مقابل تواضع أو انعدام فعالية السياسة المالية لنفس فترة التضخم، حيث ينصب تأثرها على سعر الفائدة دون الدخل.

فزيادة عرض النقود تنقل منحنى (LM1)إلى اليمين حيث منحنى (LM2)-كما هو مبين في الشكل (منقطة C)- فيترتب على ذلك انخفاض سعر

الفائدة من(R5) إلى(R4) الأمر الذي يحفز على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل(Y6).

ولا تؤدي السياسة المالية في مثل هذه الظروف إلى التأثير في الدخل، فلو زادت الدولة من نفقاتها أو قللت من الضرائب أوكلاهما معا –بعد استعمال السياسة النقدية– فان منحنى (IS5)سينتقل إلى أعلى(IS6) فيزيد سعر الفائدة من(R5) إلى (R6)، ولا يتغير الدخل.

والنتيجة انه في حالة تعرض الاقتصاد إلى أزمة التضخم ينصح الأخذ بالسياسة النقدية للتأثير على سعر الفائدة والدخل معا، وهو ما ذهبت إليه النظرية الكمية التقليدية والمعاصرة من خلال تدخل السلطات النقدية في تغير حجم الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع بما يسمح بإعادة التوازن العام.

أما عند المنطقة(B) التي تمثل حالة المدى المتوسط (الحالة العامة العادية)، فعندها يتحدد المستوى التوازني لكل من سعر الفائدة وحجم الدخل. وعندها يتعادل الادخار والاستثمار،و تتوازن الكفاية الحدية لراس المال مع سعر الفائدة، وأيضا يتعادل عرض النقود والطلب على النقود .

سبق أن أشرنا إلى أن سعر الفائدة المحقق في هذا الشكل لم يكن العامل الأساسي في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار كما في النظرية النقدية، كما أن التوازن بين الادخار والاستثمار لم يتحقق بفعل الدخل لوحده كما يفترض "كينز"، وإنما يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال المتغيرين الاثنين معا ،هما سعر الفائدة والدخل معا، وهنا تظهر أهمية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في الأثر التي تتركه كلا من السياستين على سعر الفائدة والدخل .

2-4-خلاصة أثر الجمع بين السياستين المالية و النقدية .

كانت النظرية التقليدية تفضل استخدام السياسة النقدية لمعالجة المشاكل الاقتصادية وفترات الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني ، في حين اعتمدت النظرية الكينزية على السياسة المالية ، لأنها أكثر نجاعة من السياسة النقدية التي لا يمكن أن تؤثر في إحداث التوازن الاقتصادي الكلي ، خاصة في فترات الكساد حيث لا يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة في منطقة فخ السيولة .لذلك يرى "كينز" أفضلية السياسة المالية في معالجة الركود ، و يمكن استخدام السياسة النقدية في فترة التضخم عن طريق التحكم في المعروض النقدي من قبل تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) .

إن استعمال السياستين المالية و النقدية تتطلب مهارة في التنسيق والملاءمة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي ، سواء كان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الضغوط الانكماشية .

فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي - حالة التضخم -فسيترتب على ذلك حدوث بطالة ، والعكس تماما عندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي -حالة الكساد- حيث تظهر مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار،ومن ثم تظهر بوادر التضخم من جديد،وهذا ما يعرف بمنحنى " فيليبس"الذي يحلل إشكالية الاختيار بين البطالة و التضخم .

لذا تواجه الحكومات مشكلة جوهرية تتمثل في الاختيار و التنسيق والملاءمة بين السياسة المالية و السياسة النقدية ،ومن ثم إشكالية التنسيق بين الإجراءات والتدابير الخاصة بكل سياسة -خاصة -وأن أوضاع الدول من حيث النظام الاقتصادي وهيكل الإنتاج و السياسة الاقتصادية العامة تختلف من بلد متقدم إلى بلد في طريق النمو إلى بلد متخلف .

و الخلاصة أن أهمية التنسيق و التلازم فيما بين السياستين المالية والنقدية لمعالجة التضخم أو الكساد و تأثيرهما على كل من سعر الفائدة والدخل لأحداث التوازن الاقتصادي الكلي ،وعليه تعتبر السياستان النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامهما في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة .لذلك ينبغي التنسيق والملاءمة بين وسائل و أدوات و أهداف كل سياسة على حدة ،بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف و أدوات هاتين السياستين أو بين وسائل و أهداف كل سياسة لوحدها .

و لتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين ، نفترض أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة تضخم ، و لإيجاد توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي يمكن اتباع إجراءات و تدابير بواسطة السياسة النقدية و السياسة المالية كما يلي :

-تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية .

-الحد من حجم الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري)عن طريق تقليص حجم القروض العامة ، أو امتصاص فائض المعروض النقدي .

-رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية .

- تقليص حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل ، ومنه انخفاض الطلب الكلي .

أما إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة كساد ، فانه ينصح باتخاذ إجراءات معاكسة تماما للتدابير السابقة ، فتقوم السياستين النقدية والمالية بالسماح بالتوسع في الائتمان أو تخفيض كمية الاقتراض الحكومي من الأفراد،فيزداد حجم الإنفاق العام و ينخفض حجم الضرائب بما يسمح بزيادة حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي .



القسم الثاني

الفصل الخامس: السياسة النقدية .

تمهيد: إن تحقيق أي سياسة اقتصادية، كان لابد من الاعتماد على السياسة النقدية والسياسة مالية، و ذلك مهما كان النظام الاقتصادي المتبع .

لقد كانت السياسة النقدية و السياسة المالية محل جدل منذ القرن 18م من حيث أي السياستين أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية و التوازن الاقتصادي، فظهرت مذاهب ومدارس منها ما تفضل السياسة النقدية-المدرسة التقليدية والمذهب النقدي-.

بعد وقوع أزمة الكساد العالمي، ظهرت النظرية الكينزية معتمدة على السياسة المالية لمعالجة التوازن الاقتصادي، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أزمات اقتصادية (ظهور التضخم إلى جانب الكساد)، قيل أن من أسباها السياسة المالية وظهر منذ 1943إلى 1949 أن الاعتماد على السياسة النقدية وحدها لا تجدي والسياسة المالية وحدها لا تنفع، فظهرت أفكار جديدة تنادي بالعودة إلى السياسة النقدية أو الاعتماد عليهما معا.

وسنتناول السياسة النقدية التي تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

1-السياسة النقدية تعريفها أسسها وأهدافها:

تعد السياسات النقدية و المالية من أهـــم الأدوات الخاصـــة بتحقيـــق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام ، و للوقـــوف على ذلك نتنـــاول مفهـــوم السياسة النقدية ، أهدافها ،و أدواها .

1-1 تعريف السياسة النقدية :

تُعرف السياسة النقدية على أنها :"مجموعة الإجـــراءات الـــتي تتخـــذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولـــة العامة للاقتصاد .

وبتعبير آخر ، السياسة النقدية هي مجموعة القواعـــد و الأحكـــام الـــتي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي مـــن خـــلال التأثير في الرصيد النقدي.

كما تُعرف على أنها :"تلك الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

إذا فالسياسة النقديـــة هي مجموعـــة الإجراءات والأحكام الـــتي تتبعـــها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما يتفق وتحقيـــق مجموعـــة أهـــداف السياسة الاقتصادية.

2-1 أسس السياسة النقدية.

تختلف أسس السياسة النقـــدية تبعا لاختلاف مستويات التقدم والتطـــور و النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة . ففـــي الـــدول الرأسماليـــة الصناعية المتقـــدمة تتركز هـــذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهـــة التقلبـــات الاقتصادية المختلفـــة وتتبع هـــذه الدول في هـــذا الصـــدد بعـــض السياســـات

النقــدية الكمية كحتمية الســوق المفتوح أو تعــديل سعر الفائدة أو تغيير نســبة الاحتياطي لــدى البنوك وغيرها كالتأثير في الائتمان الاســـتهلاكي أو الائتمــان لأغراض المضاربة وغيرها ،إلا أن السياسات النقــدية لا تعــد كافية في تحقيق هذه الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد من الاعتماد على السياسيات الماليــة في هــذا الصدد ذلك لأن هنــاك حــدود لا تتجاوزها الدولــة في مجال خفــض أسـعار الفائــدة أو زيادة عرض النقــود وغيرها مــن الوسائل الأخرى.

أما الــدول السائرة في طريق النمو فإن أسس السياسة النقــدية تكمن في الأهــداف الأساسية لسياستها الاقتصادية ومنها السياسة النقــدية التي تنحصــر في خــدمة أهــداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها ،ويحــد من دور السياســات النقــدية في توفير الموارد المالية اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني وتخلف النظام المصــرفي القائم وقلــة تأثيره ونطاقه فضلا عــن قلــة المؤسسات المالية غير المصرفية وضيــق الأسواق.

1-3 أهداف السياسة النقدية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة . فمــن ناحية تهــدف إلى التأثير على عــرض النقــود لايجاد التوســع أو الانكمــاش في حجم القوة الشرائية للمجتمع .فالــهدف مــن زيادة القوة الشرائية هــو تنشــيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري و زيادة الإنتاج وتخفيــض البطالــة،والعكــس يــؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

في هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقديــــة في الدول النامية يعتريه الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكــن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن الدول النامية تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هــدف، وفي هــذا الشأن نجد الدول العربية في تشريعاتها تنــص علــى أهداف السياسة النقدية كالتالي:

- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة.
- تحقيق الاستقرار النقدي، لمحاربة التضخم.
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- إيجاد سوق مالي نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

-تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة الكاملة.
-العمل على الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.
-إحكام الرقابة على الائتمان بما يتناسب والوضع الاقتصادي القائم.
-تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.
-العمل على التوزيع العادل للثروة.

1-3-1 السياسة النقدية كسلاح مضاد للتقلبات الدورية .

من بين الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية هدف علاج التقلبات الدورية التي تعتري الاقتصاد الوطني من تضخم أو انكماش والتخفيف من حدتها، بما لا يعرض الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل)، وبعبارة أخرى الحفاظ على الاستقرار النقدي، وذلك من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار.

ففي فترات الكساد ينخفض الاستثمار عن الادخار، وفي سبيل تحقيق التوازن بينهما تلجأ الحكومة إلى رفع نسبة الاستثمار العمومي(الحكومي) فضلا عن اللجوء إلى السياسة النقدية لحفز الاستثمار الخاص من خلال اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تيسير شروط الائتمان، ومن بين هذه الإجراءات زيادة عرض النقود وتخفيض معدل الفائدة.

إلا أن هذه الإجراءات حسب نظرية "كيتر"، فإن تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار لا يجري إلا في حالة اقتراب منحنى الكفاية الحرية لرأس المال من الصفر، (مصيدة السيولة)، ففي هذه الحالة مهما بلغ سعر الفائدة من الانخفاض، حتى لو تدنى إلى الصفر لن ينتج عن ذلك أي رفع للاستثمار.

لذلك فقد ألقى "كيتر" كثير من الشك حول فعالية السياسة النقدية في أوقات الكساد عندما يكون الطلب على النقود غير مستقر ويكون الاستثمار بصفة عامة غير حساس للتغيرات في سعر الفائدة.

أما السياسة النقدية المضادة لتضخم، فهي السياسة التي تسعى إلى تخفيض الإنفاق الكلي في فترات الرواج، وقد تقوم السياسة النقدية بدورها المنشود من خلال التحكم في تكلفة الاقتراض(سعر الفائدة) برفعها والحد من قدرة البنوك في المزيد من التوسع في منح الائتمان.

ومما هو جدير بالذكر ان التحليل النقدي الحديث يؤكد على فعالية السياسة النقدية من خلال أسعار الفائدة للخروج من أزمات التضخم مقارنة بفترات الكساد.

ويرى الكثير من الاقتصاديين(1) أنه لكي تصبح السياسة النقدية الانكماشية ذات فعالية لا بد و أن تصل سعر الفائدة إلى مستوى من الارتفاع مبالغ فيه، بحيث لا يمكن تجاهله من قبل المستثمرين ورجال الأعمال.

1-من أنصار هذا الاتجاه " ماكينون ، شو ، ادوردز، فراي ..."راجع للتوسع :

ماكينون (رونالد) ، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، ترجمة صليب بطرس و سعاد الطنبولي ، الجمعية المصرية لنشر الثقافة و المعرفة العالمية ، القاهرة ط1،1996.

إن ارتفاع سعر الفائدة قليلا ما يعوق رجال الأعمال عن الإقدام على الاستثمار،حيث أن توقعات المؤسسات المالية بمزيد من الارتفاع في سعر الفائدة أملا في الأرباح يدفعهم إلى بيع السندات وتوفير المزيد من الأموال. فضلا عن زيادة إقبال المودعين على إيداع أموالهم لدى هذه المؤسسات بهدف الحصول على سعر الفائدة المرتفع، إلا أن الارتفاع المبالغ فيه في سعر الفائدة لا يخلو من المساوئ .

1-3-2 التعارض بين الأهداف: رغم أن كثير من الأهداف السابقة متناسقة مع بعضها البعض مثل هدف العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية ،لكن هذا التناسق لا يتحقق دائما ،فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة، فإن التضخم وأسعار الفائدة (من خلال شراء السندات) فسوف يرتفع ، وإذا أقدم البنك المركزي على منع ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي.

ولكن من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية، ومن ثم زيادة العرض النقدي وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار(حالة التضخم).

ثم إذا أراد البنك المركزي أن يخفض معدل نمو العرض النقدي لكي يمنع التضخم،ففي الفترة القصيرة فإن كلا من سعر الفائدة ومعدل البطالة قد يزيد ,فالتعارض بين الأهداف قد يضع البنك المركزي في مواقف صعبة.

2-استراتيجية البنك المركزي.

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف بمعنى لا يمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة ،ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية.

ومن هنا يتبع البنك المركزي استراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه .فخطة البنك المركزي تسير على النحو التالي:

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطية" تلك الأهداف الوسيطية تتمثل بمتغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار .

وحتى إذا ما كانت الأهداف الوسيطية لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات "الأهداف العاملة" مثل الاحتياطات الكلية و سعر الفائدة على أذون الخزينة وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

يتبع البنك المركزي الاستراتيجية السابقة لأنه من السهل عليه أن يحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطية بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة، فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطية والأهداف العاملة يمكن للبنك المركزي أن يتأكد بسرعة ما إذا كانت

سياساته تسير في الطريق الصحيح أم لا ،بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياساته على العمالة ومستوى الأسعار.

2-1 مخطط للاستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية .

الأهداف العاملة:

1-الاحتياطات الكلية(الاحتياطيات ، الاحتياطيات الغير المفترضة القاعدة النقدية، الأساس غير المقترض)

2-سعر الفائدة(سعر فائدة الأرصدة المركزية، سعر فائدة أذونات الخزينة).

الأهداف الوسيطية:

1-مستويات العرض النقديM1 ، M2

2-أسعار الفائدة(القصيرة، الطويلة الأجل)

الأهداف النهائية:

1-عمالة مرتفعة.

2-استقرار مستوى الأسعار وسعر الفائدة.

من خلال الشكل يتضح أن البنك المركزي يستخدم الأهداف العاملة والأهداف الوسيطية لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف النهائية، فبعد أن يضع الأدوات الأولية للسياسة النقدية، فإن الهدف العامل مثل القاعدة النقدية والذي يمكن أن يسيطر عليه البنك المركزي ويراقبه يستخدم لتحديد الأدوات اللازمة للتأثير عليه.

وبعد ذلك السياسة النقدية تضع اتجاه تحقيق الهدف الوسيط المتمثل في معدل نمو معين للعرض النقدي. ومن خلال مراقبة المتغيرات الوسيطية في مجراها يمكنه إجراء تعديلات في أدوات السياسة النقدية.

2-2 معايير اختيار الأهداف الوسيطية :إن المنطق وراء اختيار استراتيجية الأهداف الوسيطية يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، إي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها.

أ-القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطية ضروريا لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها.

لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية ومن ثم تصبح أكثر فائدة كأهداف وسيطة.

فالبيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي. ولكن أيضا تقاس بيانات سعر الفائدة بدقة أكثر ونادرا ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي والتي تخضع لقدر كبير من المراجعة.

فسعر الفائدة يقاس بسرعة وبدقة، وسعر الفائدة هنا هو سعر الفائدة الأسمي، ولكنه مقياس رديء للتكلفة الحقيقية للاقتراض والذي يقرر لنا على وجه اليقين ماذا سيحدث للناتج الوطني، وهذه التكلفة الحقيقية للاقتراض أكثر دقة في القياس بالمقارنة بسعر الفائدة الحقيقي وهو سعر الفائدة المعدل بالتضخم المتوقع، ولكن يصعب قياس سعر الفائدة الحقيقي لأنه لا توجد طريقة لقياس

التضخم المتوقع وحيث أن كلا من سعر الفائدة والعرض النقدي والقاعدة النقدية لهم مشاكل قياس، فإنه يصعب تفضيل أحدهم على الآخر كهدف وسيط.

ب-القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطيع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط،فإن معرفة البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط، ولكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه، فلن يستعمل الناتج الوطني كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسته.

بالمقابل فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي، رغم أن أثر تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملا.

ومن ناحية أخرى يمكن للبنك أن يستخدم عمليات السوق المفتوحة لتحديد سعر الفائدة مباشرة، ولكنه لا يمكن أن يتحكم في العرض النقدي تحكما كاملا، ولهذا فقد تتفوق سيطرة البنك المركزي على سعر الفائدة على سيطرته على العرض النقدي وفقا لمعيار القدرة على السيطرة، ولكن رأينا أن البنك المركزي لا يمكنه أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأن البنك المركزي ليس له سيطرة على توقعات التضخم ولهذا ومرة أخرى لا يمكن وضع حد فاصل لتحديد ما إذا كان يفضل سعر الفائدة على القاعدة النقدية كهدف وسيط أو العكس.

ج- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي ،فمثلا إذا استطاع البنك المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تماما على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني الجزائري.

3- أدوات السياسة النقدية.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع (النقود الورقية والنقود المصرفية) من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة، فالمصرف المركزي يجب أن يقوم بدور أكثر من فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على المصارف.

ولما كان البنك المركزي هو السلطة النقدية المركزية في معظم الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية ونظمها المسيرة للكتلة النقدية، فإنه يثار نقاش وجدل حاد عن مدى استقلالية البنك المركزي عن السلطات الحكومية(1).

يستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير و تنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات،لتحقيق الأهداف المسطرة ،بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية،وبحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد.

فالسياسة التوسعية (حالة ركود) تقتضي عدم كفاية السيولة اللازمة للاقتصاد، فيقوم البنك المركزي بزيادة السيولة.أما السياسة الانكماشية (حالة التضخم)، فيفترض وقوع الاقتصاد في تدفق نقدي فائض عن الحاجة ،الأمر الذي يستدعي من السلطة النقدية القيام بالحد من التوسع النقدي مما يسمح بإعادة التوازن الكلي من جديد، دون أن يخل ذلك بالمؤشرات الاقتصادية الكلية .

1- عملت ألمانيا وهولندا -وفرنسا بدرجة أقل- على استقلال البنك المركزي وأهميته في تنفيذ السياسة النقدية، في حين عملت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على عدم الفصل بين السلطات النقدية والتنفيذية.أما البنك الجزائري فمذ الاستقلال ، وضع تحت تصرف الخزينة ، ولكن قانون 90/10 المتعلق بالقرض و النقد فصل بينه و بين السلطة المالية .

فتحقيق أهداف السياسة النقدية ،يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف، على اعتبار أن تلك الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض، فإجراءات تحقيق تشجيع النمو(سياسة توسعية) يتعارض وإجراءات تحقيق الاستقرار النقدي (سياسة انكماشية).

و من ثم تستعمل الحكومة –بالإضافة الى وسائل السياسة المالية– مجموعة من أدوات السياسة النقدية منها أدوات كمية (تقليدية)، وأدوات نوعية تهدف إلى التأثير على استخدامات المعروض النقدي كتشجيع القروض الاستثمارية على القروض الاستهلاكية،وتوجيه البنوك بمنح القروض لقطاعات تعرف ركودا على حساب قطاعات أخرى تعرف توسعا غير مرغوب فيه، وغالبا ما تستعمل الدولة سعر الفائدة لتوجيه الائتمان على اختلاف أنواعه ومصادره.

إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد وتكامله،ومن أكثر الأدوات المستعملة تأثيرا على الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع بما يخدم توجهات السياسة الاقتصادية الكلية، هي الأدوات الكمية.

3–1 الأدوات الكمية:

3–1–1 سياسة معدل إعادة الخصم(1):يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت في سنة1839.

1–معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات اقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان قصيرة الأجل.والعملية تقضي بأن يحصل البنك التجاري على قيمة تقل عن القيمة الاسمية للورقة بمقدار المبلغ المحسوب على أساس معدل إعادة الخصم.

ففي حالة التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم (سعر البنك) ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ البنك المركزي إلى سياسة الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الائتمان–المتمثلة في معدل الفائدة– فترتفع تكلفة التمويل، مما يدفع المستثمرون بالامتناع عن الاقتراض ،وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية بشرائهم أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فخ السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.

أما في حالة اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية ،أو الاقتراض منه للتوسع في منح الائتمان. فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الائتمان بتكلفة منخفضة.

ويتم تقديم القروض المخصومة من خلال تسهيلات البنك المركزي ويطلق علىي تلك التسهيلات "نافذة الخصم".

إن ميكانيكية تأثير سعر الخصم على حجم القروض المخصومة أثر مباشرة، إذ أن رفع سعر الخصم يرفع تكلفة الاقتراض من البنك المركزي، ومن ثم تقلل البنوك ما تأخذه من قروض مخصومة، كما أن تخفيض سعر الخصم سيزيد ما تأخذه البنوك من قروض مخصومة.

ويدير البنك المركزي نافذة الخصم بعدة طرق تمنع إساءة استخدام قروضه، فعندما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة السوقي، فهناك حافز كبير للبنوك لكي تحصل على القروض المخصومة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر فائدة أعلى، لذلك يضع البنك المركزي قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك إلى الحصول

على القـــروض المخصومة فإذا تـــردد بنك على نافـــذة الخصم مرارا فإن البنـــك قـــد يغلق النافـــذة في وجهـــة ذلك البنك في المستقبـــل، فاللجـــوء للنافـــــذة هـــو امتياز وليس حقا للبنك.

اذا هناك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ،خصوصـــا في الدول ذات أسواق مالية وأنظمة مصرفية متطورة، وهذه العلاقة هي علاقة تناسـبة، فزيادة سعر إعادة الخصم تؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الفائدة والعكس صحيح، فسعر إعادة الخصم هو المتغير المستقل وسعر الفائدة هو المتغير التابع.

يبدو استخدام أداة سعر إعادة الخصم أمرا سهلا، يعمل مباشرة على تحقيـق أهداف السياسة النقدية، إلا أن الواقع يدل على عكس ذلك، إذ أن هـــذه الوسـيلة تتطلب استحواذ البنوك لوحدها على تمويل المؤسسات ومعتمدي القـــروض ،إلا أن هذا الوضع هـــو بعيد المنال، خاصة أن هذه الوسيلة كانت حقيقة أكثر نجاعـــة في ظل نظام قاعدة الذهب.

إلا أن ما عرفتـــه الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلـــت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير ،خاصـــة بالنسبة للدول النامية التي تتمتـع بمنحنى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قـــوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائـــــدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيـــلا مـــن تكاليف التمويل، وهذا لوجود التمويل الذاتي، وفي هذه الحالة يعتبر حجم الأمـــوال المقترضة قليل المرونة اتجاه التغيرات في سعر الفائدة.

إن سياسة سعر الخصم تصبح أداة أقل فعالية في حالة الكساد منه في حالـــة التضخم إذ يـــؤدي الكساد إذا كان كبيرا إلى زعزعـــة ثقة رجال الأعمـــال، وفي هـــذه الحالة يصبح الطلب على القروض عديم المرونـــة كثيرا اتجاه التغيرات في سعر

الفائـــدة، فانخفاض سعر الفائدة قد لا يدفـــع رجال الأعمال إلى الاستثمار حـــتى وإن أصبح صفر إن لم يتوفر الدفع إلى الاستثمار أي الربح.

فالكثير من الاقتصاديين(1) يشككون في مدى نجاعة وفعالية هـــذه الأداة في تحقيق الأهداف الانكماشية أو الأهـــداف التوسعية، وخاصة في ظل تنـــوع مصادر التمويل، والتخلي عن نظام قاعـــدة الذهب، وحرية تدفق رؤوس الأموال ،ومـــن ثم لم تصبح هذه الأداة سوى مؤشر أمام البنوك التجارية في اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

3-1-2 سياسة السوق المفتوحة(Open Market):تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عـــن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكـــثر شيوعا و استعمالا خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.

أما "كينز" فإنه يعتبر هـــذه الأداة أكثر فعالية مقارنة بـــأدوات السياســـة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثير مباشرة على المعروض النقـــدي، ومن ثم في حجـــم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هـــذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، وأن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة.

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع ، ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية

1-يعتبر "فريدمان" من أشد المعارضين لاستعمال هذه الأداة.

نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبدائل للنقود، فيتقلص حجم السيولة، وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش،يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي،بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية.

فقيام البنك المركزي بعملية شراء السندات،ذلك يعني أنه سيزيد الطلب عليها مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية،ولما كانت العلاقة بين قيم الأصول المالية(أسهم وسندات) وأسعار الفوائد علاقة عكسية، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدلات الفوائد، ومن ثم يحفز المستثمرين على المزيد من طلب الائتمان.

ويتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستعمال هذه الأداة، على مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذون الخزانة، وحجم التعاملات في السوق المالية، ومدى تنظيم وتطور الجهاز المصرفي وهذه العوامل تكاد تكون محدودة في الدول النامية.

تتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي:

-تتم عمليات السوق المفتوحة بمبادرة من البنك المركزي، الذي يكون له الرقابة الكاملة على حجم عمليات السوق المفتوحة.

-عمليات السوق المفتوحة مرنة فيمكن أن تمارس بأي درجة بغض النظر عن مدى صغر الحجم المطلوب، فيمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تحقق هذا الهدف بشراء أو بيع أوراق مالية بحجم صغير أو حجم كبير .

-يمكن عكس عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فإذا حدث خطأ في ممارسة عمليات السوق المفتوحة، فيمكن للبنك المركزي أن يعكس استخدام تلك الأداة، فإذا قرر أن العرض النقدي ينمو بسرعة كبيرة وقام بعمليات شراء أكثر من اللازم فيمكنه أن يصحح الوضع بممارسة بيع في السوق المفتوحة.

-يمكن ممارسة عمليات السوق المفتوحة بسرعة، فهي لا تنطوي على تأخيرات إدارية فعندما يقرر البنك المركزي إحداث تغيير في القاعدة النقدية أو الاحتياطات فهو فقط يعطي أمرا مباشرا لتاجر الأوراق المالية للشراء أو البيع.

-كما تؤثر عمليات السوق المفتوحة على سوق النقود من خلال أسعار الفائدة، إذ أن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية يؤدي إلى رفع أسعارها وبنفس الوقت انخفاض العوائد المتأتية منها طالما أن الأوراق الحكومية تشكل الجزء الأكبر من الأوراق المطروحة في السوق المالية.

3-1-3 سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني: إن تدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي النقدي الإلزامي ،يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، وهذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين،لذلك يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك و المتعاملين(1) .

يعتبر معدل الاحتياطي النقدي القانوني أحد العوامل المحدد للبنوك التجارية في أحداث (خلق) النقود المشتقة -مضاعف الائتمان-.

1-كانت الولايات المتحدة الامريكية أول من استعمل هذه الأداة بشكل مباشرة في 1933.

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي المحلي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، وفي حالة الانكماش يخفض هذه النسبة، حتى يسمح للبنوك التجارية التوسيع في منح الائتمان عن طريق رفع مضاعف الائتمان.

تعتبر سياسة تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني(الإجباري) سهل الإدارة نسبيا، مقارنة بالأدوات الأخرى، وتكون هذه الأداة أكثر فعالية ونجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإجبارية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي(اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.

كما تعتبر سياسة تغير معدل الاحتياطي النقدي القانوني من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للمصرف المركزي، خاصة في الدول المتخلفة، أين يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام أسواق النقد أو المال، كما أن تغير سعر إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم(محدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها) في هذه الدول.

3-2 الأدوات النوعية(الكيفية).

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل أو العكس، وكذلك تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية، فقد تواجه بعض القطاعات تضخما يحتاج معه إلى التقييد في الوقت الذي يتسم فيه النشاط في بعض القطاعات الأخرى بالانكماش مما يتطلب تنشيطه، فالأدوات

الكيفية تؤثـــر مباشـــرة على حجم التمويل الكلي وتـــوظيف الأموال واستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتـــدخل السلطة النقـــدية في القطاعات ككل.

3-2-1 تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعيـة لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم المصرف المركزي بفرض حـد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاســـتهلاكية المعمـــرة ، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفـــة، أو يقـــوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديـــد رصيـــد مـــن المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء مـــن قيمـــة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفـــة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.

3-2-2 السقوف التمويلية: تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوســـع مـــن التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحـدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى المصـــرف المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقديـــر المصرف أو السلطة النقدية.

ومـــن ثم فإن استخـــدام المصرف المركزي سقف إجمالي على ما يمكن أن يمنحه المصـــرف لكل عميل لضمان تنـــوع وتوزيع الاستثمار يعود بدون شـــك بالفائدة على الفرد المجتمع.

3-2-3 تخصيص التمـــويل: يستطيع المصرف المركزي أن يضمن توزيعـــا هادفـــا لاستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأمـــوال في أوجه الاستثمارات التي تحقق الرفاهية الاقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه ، وفي نفس الإطار يمكن للمصرف المركـــزي أن

يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللمصرف المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض المصارف أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير، لتوفير السيولة و الائتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الالزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.

3-2-4 الإقناع الأدبي: هو أداة يحاول من خلالها المصارف المركزي إقناع المصارف التجارية باتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

4-حدود السياسة النقدية في الدول النامية:

ما تناولناه من دراسة وتحليل عن السياسة النقدية أهدافها وأدواتها، إنما يتعلق أساسا باقتصاد متطور ،فكل النظريات التي اهتمت بشرح فعالية السياسة النقدية لم توضع أصلا للدول النامية، وإنما لتفسير الأزمات الدورية التي تجتاح النظم الرأسمالية المتقدمة وتقديم العلاج المناسب لها.

فلا التحليل الكينزي اهتم بالدول النامية، ولا نظرية "فريدمان" صيغة لمعالجة أوضاع الدول المتخلفة،أضف إلى ذلك، العديد من العوامل التي تقلل من فعالية السياسة النقدية والائتمانية في الدول النامية مقارنة بنظريتها في الدول المتقدمة.

4-1 عوامل ضعف السياسة النقدية للدول النامية: تعاني هذه الدول من اختلال في البنيان الاقتصادي واختلال في علاقتها الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى اختلال هيكل الائتمان القائم في هذه الدول.

ومن ثم فعند فحص عناصر فعالية السياسة النقدية عند هؤلاء نجد الاقتصاديات الدول النامية لا تحوي عناصر النجاح من ذلك:

-تفتقر الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية -إن وجدت- وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.

-نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية ،فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

-تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)،مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعية) وهو تمويل (طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعامات التنمية الاقتصادية.

-ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول بالمقارنة بالدول المتقدمة الذي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية.

-عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلـــب في وضـــع موازيـــن مدفوعاتها، وتخلف النظم الضريبية، مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي، وبالتـــالي يحول ذلك دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-من بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار، وإن كان هـــذا الهدف يلائم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم اقتصاديات الـــدول الناميـــة، حيث أن هـــذه الأخيرة تعتمـــد في تمويل التنمية على وسائل التمـــويل التضخمي (التمويل بالعجز). والنتيجة لذلك التضخم (ارتفاع الأسعار) في البلدان النامية ليـس ظاهرة نقدية فحسب وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسساتية، لهـــا أبعـــاد اقتصاديـــة واجتماعية وسياسية.

-تركز الدخل والعمالة في الـــدول النامية على الإنتاج الأولي ،مع ارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية، وهـــذا من شأنه أن يعرض تلـــك الـــدول إلى تقلبـــات اقتصادية عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.

-يعتمد التداول النقدي بصفة أساسية في الدول النامية على النقود الماديـــة (خاصة النقود الورقية)، أما النقود الصرفية(النقود الكتابية) فما زال دورها محـــدودا كأداة لتسوية المدفوعات(ما عد العمليات التي تتم بين المؤسســـات والشـــركات، حيث يتم استعمال النقود المحاسبية بشكل مقبول).

-يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التـــداول النقـــدي إلى قصـــور نماء العادات المصرفية،لأسباب عدة منها انخفاض مستوى الدخل وانتشـــار عادة الاكتناز، وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن.

-يقوم النظام للمصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات الـــتي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني مـــن

الائتمان المصرفي طويل الأجل،أضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تلعبه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.

2-4 شروط نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، انما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية(عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات ....
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.
- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية ... ، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف، تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري و المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية .
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...،ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ، ومدى أهمية السوق الموازية.
- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

ونتيجة لما سبق فإنه يمكن القول أن السياسة النقدية لا يمكن التعويل عليها بمفردها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، نتيجة لما سبق توضيحه من تعارض قد

ينشأ عند تنفيذ هذه الأهداف، فضلا عما تتسم به اقتصاديات الدول النامية من سمات تحول دون قيام السياسة النقدية بالدور المنوطة به في دفع معدلات التنمية، لذلك فإن الأمر يستلزم أولا قيام هذه الدول بإصلاحات اقتصادية و نقدية تسمح لها بتفعيل السياسة النقدية ، و ثانيا تدخل الحكومات بمساندة هذه السياسة بالسياسة المالية، دون تهميش ،أو تحييد لدور و أهمية البنك المركزي .

5-سياسية الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي .

تنشأ الحاجة إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، حينما تعاني الدول اختلالا داخليا يتمثل في عدم توازن بين اجمالي الطلب الداخلي واجمالي العرض، مما ينعكس على ميزان المدفوعات(1).

فإذا ما كان التمويل الخارجي متاحا، فإن التوسع في الطلب قد يستمر لفترات طويلة ولكن على حساب تزايد عجز الحساب الجاري الخارجي، وفقد القدرة على المنافسة الدولية، وعدم كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة عبء الدين الخارجي. ومع استمرار هذا الاختلال تفقد الدولة جدارتها الائتمانية ومن ثم مصادر تمويلها الخارجي،فيفرض عليها الإصلاح الاقتصادي. وذلك بتدخل مؤسسات النقد الدولية أو التنسيق معها على أقل تقدير، ولعل هذا مرجعة أمور ثلاثة:

- إن الاقتصاد النامي لا يمكن أن يعمل بمنأى عن المحيط والبيئة العالمية.
- تعمق الاختلالات الداخلية،وتشعب أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مما يؤدي إلى اختلالات خارجية جوهرية.

1_اختلال العلاقة بين الطلب والعرض قد يرجع إلى عوامل خارجية أو عوامل داخلية، فالعوامل الخارجية قد تكون: تدهور التبادل الدولي أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، في حين العوامل الداخلية قد تتمثل في: عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة والتي توسع من الطلب الإجمالي الداخلي بسرعة تفوق الطاقة الإنتاجية للدولة.

-إن المساندة الدولية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي تكون ضرورية، نظرا لحاجة هذه الدول إلى تمويل خارجي يخفف وطأة عملية الإصلاح.

5-1 منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح:يستند منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية على ثلاثة فرضيات ضمنية :

-ان كل اختلال خارجي مصدره وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي،نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات الحقيقية.

- إن كل إصلاح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الأسمى، وإعادة تخصيص عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

-إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست انكماشية، فهدفها يتمثل في التوصل إلى توازن خارجي عند التشغيل الكامل عن طريق تغيير نظام الأسعار وتخصيص الموارد.

وعلى ضوء هذه الفرضيات، فإن برامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة :

- بلوغ وضع سليم لميزان المدفوعات، يمكن من أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب.

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر ،مع الحفاظ على مستوى مناسب من العمالة.

-احتواء التضخم أو تخفيضه إلى أن يعادل أو يقارب المعدل العالمي للتضخم إلى جانب تحقيق استقرار سعر الصرف.

- محاولة تحقيق العدالة في مجالات، توزيع الدخل، التعليم، الصحة، التغذية.

ويرى الصندوق أن سبيل بلوغ تلك الأهداف هي:

-الملائمة بين الطلب الداخلي،والموارد المتاحة في الأجل القصير من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي.

-تمهيد الطريق لنمو قابل للاستمرار، في ظل استقرار الأسعار في الأجل المتوسط اعتمادا على ما يسمى ببرنامج التكييف الاقتصادي.

2-5 سياسات الإصلاح:إن برامج الإصلاح التي يدعمها الصندوق تنطوي على إدماج سياسات التثبيت قصيرة الأجل، التي تهدف لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي .

أما سياسات التكييف الهيكلي فهي أطول أجلا ترمي إلى تحفيز جانب العرض في الاقتصاد، وفيما يلي عرض لكلا النوعين من السياسات:

أ-سياسات التثبيت:هي السياسات التي تؤثر على كل من مستوى، ومعدل نمو الطلب الداخلي الإجمالي، بحيث تؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي، وهذا التوازن الداخلي يعد من وجهة نظر الصندوق شرطا لحدوث التوازن الخارجي، ويتألف برنامج التثبيت من عنصرين أساسيين هما: السياسة النقدية والسياسة المالية.

ب- السياسة النقدية:يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة اتباع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى التحكم في المعروض النقدي، بغرض الحد من التضخم، وتصحيح وضع ميزان المدفوعات ،ولتحقيق ذلك ينصح الصندوق اتباع أدوات السياسة النقدية التالية:

-**وضع سقوف على الائتمان المحلي**: هذه الأداة لن تمكن البنك المركزي من التوسع في منح الائتمان للحكومة، أو البنوك التجارية، وهذا بدوره سوف يقيد عرض النقود تلقائيا، ومن ثم ينخفض مستوى الانفاق الحكومي ،وبالتالي الطلب على الواردات.

ومن ناحية أخرى فإذا أدى انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، فقد يمكن اجتذاب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي، وكلا الأمرين سوف يؤدي إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات.

-**رفع أسعار الفائدة:** يلعب سعر الفائدة دورا هاما في تحقيق التوازن الداخلي و التوازن الخارجي وضمان التخصيص الكفء للموارد المالية في الاقتصاد الوطني ،ويرى الصندوق أن تقييد أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة لا يعكس الندرة النسبية لعنصر رأس المال ولا معدلات التضخم ومن ثم فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة وهو ما يؤدي إلى:

- الإسراف في الاستثمارات ذات الكثافة الرأسمالية العالية.
- إضعاف الحافز على الادخار، وبالتالي تدهور حجم المدخرات.
- هروب رؤوس الأموال للخارج خاصة في ظل المغالاة في أسعار الصرف.

لهذا فإن الصندوق يطالب برفع سعر الفائدة حيث أن ذلك يضمن:

-تحويل الموارد المالية من الاستهلاك إلى الادخار، وتغير شكل ونمط توزيع الادخار في السلع المعمرة والعقارات والمعادن النفيسة ،لصالح الأصول المالية المحلية لدى الجهاز المصرفي، وهو ما يسمح بتمويل حجم أكبر من الاستثمارات.

-الاتجاه للادخار على حساب الاستهلاك -بفعل سعر الفائدة المرتفع - يؤدي إلى انخفاض في سرعة دوران النقود، ومن ثم يقل معدل التضخم ويزداد الدخل الحقيقي وهو ما يساعد على زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

-تساعد أسعار الفائدة المحلية الموجبة -آخذا في الاعتبار سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية -على تقليل هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والاحتفاظ بالمدخرات محليا ،ومن ناحية أخرى تشجع على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة تحويلات العمال المهاجرين إلى الداخل، فيزداد عرض الأرصدة المتاحة للإقراض من جهة، وينخفض عجز ميزان المدفوعات من جهة أخرى.



الفصل السادس : التضخـــم

تمهيـــد: لا يعتبر التضخم ظاهـــرة حديثـــة النشأة، وإنما ظاهرة تمتـــد إلى العصور القديمـــة حيث عـــرفت البشرية ظاهـــرة ارتفاع الأسعار منـــذ القدم،فكانت قيمة العملـــة تتأثر بكمية المعـــدن الثمين المتـــوفرة، ويظهـــر ذلك مـــن خلال انخفاض قـــيمة النقود عنـــد اكتشاف ماطق جـــديدة غنية بالـــذهب أوالفضة، أو عنـــد ابتكار طرق تعدين الذهب الجـــديدة، التي من شأنها زيادة كميته، ويتضح ذلك جليا مـــــن خلال الحروب التي تعـــرضت لها منطقة الشـــرق الأوسط، والتي أدت إلى سلب ونـــهب كنوز العملات المعـــدنية من ذهب وفضة.

ورغـــم أخطـــار هذه الظاهرة فإن المشكلة ليست في التضخم ذاته وإنما في كيفية استخدامه والتحكم فيه.

مـــــن الشـــواهد الـــواقعية على حدوث التضخم، هو ذلك الذي أصاب الولايات المتحـــدة الأمريكية في الفترة(1775_1780) ثم خلال الحرب الأهلية(1861_1865)، ومـــا أصاب فرنسا خلال الفترة(1789_1796)، وبريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وبـــداية القرن التاسع عشر.

1- مفهوم التضخم، أنواعه وأسبابه.

1-1 التعريف العام لظاهرة التضخم:

يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمـــر للقيمة الحقيقية لوحـــدة النقـــد، هـــذه القيمة التي تقاس بالمتـــوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهـــذه الوحـــدة من النقـــد .

هـذه الكمية من السلع والـخدمات تقل بارتفاع أثمانها وتـزيد بانخفاض هـذه الأثمان، ومـن هنا فإن هنـاك تناسبا عكسيا بين القـوة الشرائية لوحـدة النقد وبين المستوى العام للأسعار.

وبالتالي فإن المظهر العام للتضخم هـو الارتفاع المتـواصل و المسـتمر للأسعار، الذي تسببه قـوة تضخمية تختلف النظريات النقدية في تفسيرها.

غير أن هـذا لا يعني بالضـرورة أن كل ارتفاع متواصـل في الأسـعار هـو ارتفاع تضخمي،فقد يكون سبب الارتفاع في الأسعار،هو الانخفاض المفـاجئ في العرض الكلي للإنتاج، كتعرض الإنتاج الزراعي في بلد يعتمـد على الزراعـة للجفاف لعـدة مواسم متتالية،فالارتفاع المتواصل هنا،لا يعتبر تضخميا لأنه نـاتج عن اتجاه جهاز الثمن لتحقيق التوازن المتناقص للإنتاج والطلب عليه.

1-2 تعاريف مختلفة للتضخم.

اهتم الاقتصاديون بـدراسة ظاهرة التضخم كاصطلاح يعبر عـن ظـاهرة اقتصادية معينة أو مجموعة مـن الظواهر الاقتصادية بهـدف الوصول إلى تفسـير وتحديد دقيق لهذه الظاهرة من حيث المضمون و الأبعاد .

و على الرغم من هـذا الاهتمام المتـزايد لدراسة تلك الظاهرة ، و شيوع استخدام هـذا اللفظ فإنه لا يوجـد اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف موحـد للتضخم ، يلقى قبولا عاما في الفكر الاقتصادي .

فقد عبرت أغلب تعاريف التضخم بعـد الحرب العالمية الأولى عن تأثيرهـا بالنظـرية التقليديـة لكمية النقـود ، حيث أعطت تفسيرات سهلة و مبسـطة

،ومن أبرز هـذه التعاريف " أن التضخم هـو الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقـود" .

غير أن هـذا التعريف العام هـو محاولة لجمع مختلف تعاريف الاقتصاديين التي تصب كلها في المظهر العام للتضخم وهو الارتفاع المتواصل للأسعار.

وعلى هذا الأساس لا يعتبر التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيـها الأسعار بشكل متقطع و غير مستمـر، أو عندما يكون الارتفاع في الأسعار غير محسوس.

وعليه يمكن تقـديم عرض مختصر لأهم محاولات التعريف بالتضخم .

*-"بيرو" التضخم هـو: "ازدياد النقد الجاهز دون زيادة السلع والخدمات".

*-"كورتير" التضخم هـو الحالة التي تأخـذ فيها قيمة النقـود بالانخفاض عنـدما تأخذ الأسعار بالارتفاع .

*-"قمف": "ازدياد وسائل الـدفع المستعملة بصـورة غير عادية بالنسـبة لكمية البضائع، والـخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة".

*-"ليرنر": "زيادة الطلب على العرض".

*-"روبنس": :ارتفاع غير منتظم للأسعار".

*- "مارشال": التضخم هو ارتفاع المستمر في الأسعار.

*-"كلوز": التضخم هو الحركات العامـة لارتفاع الأسعار الناشئة عـن العنصر النقدي كعامل محرك و دافع.

*-"بيجو" تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج .

1-3 النظريات المفسرة للتضخم .

تختلف النظـريات النقـدية في تفسيرها لمصـدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل ،وللتعرف على المصادر المختلفة للقـوى التضخميـة، نتعرض لمختلف النظريات النقدية التي حاولت اعطاء تفسير مقنع عن التضخم .

1-3-1 النظـرية النقدية التقليدية لتفسير التضخم:يرى أنصار النظرية الكميـــة أن الــزيادة في كمية النقـــد المتـــداول في السوق هي سبب ظـــهور البـــوادر التضخمية.

.بمعنى آخر فكلما طرحت في الســوق كميات مـــن النقود المتداولة كلمـا ارتفعت الأسعار التي تنم عن حصـــول ظاهرة تضخمية في المجتمع وتفسير ذلك من خلال معادلة "فيشر"،ومعادلة "كمبريج"-راجع تفاصيل ذلك الفصل الاول-.

ورغم أهميـــة تطـــوير معادلـــة التبادل لــ"فيشر"كمعبر عـــن النظريـــة الكمية إلا أن مـــدرسة "كمبريج" لم تختلف على المـــدى القصيـــر عـــن النظـــرية الكمية الكلاسيكية في إطار معادلـــة للتبـــادل التي تـــربط بعـــلاقة طـــردية بـــين المستوى العام للأسعار وكمية النقـــود .

فعلى المـــدى القصيـــر يترتب عن زيادة عـــرض النقود على الطلب عليها ارتفـــاع متناسب في المستـــوى العام للأسعار.

غير أن العـــلاقة بين كمية النقـــود والمستـــوى العـــام للأســـعار الـــتي تضمنها هذه النظـــرية ليست بالبساطة التي تصـــورها ، فقـــد ترتفـــع الأســـعار لأسباب لا عـــلاقة لزيادة كمية النقود فيها.

ذلك أن أزمـــة الكساد (1929_1933) أثبتت عـــدم صحة هذا التحليـــل للتضخم، إذ لم تـــؤد زيادة كمية النقـــد الذي أصـــدرته الحكومـــة إلى ارتفـــاع الأسعار، بسبب ازدياد التفضيل النقـــدي للأفـــراد الذين كانـــوا يتوقعـــون انخفاضا أكثر للأسعار، وهـــذا ما يوضـــح أن النقـــود تطلب لذاتها زيادة علـــى كونها وسيلة للتبادل.

ورغم هـذه الانتقادات فإن هـذه النظـرية استطاعت أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظـروف معينـة يتحقق فيـها قـدر كبـير مـن افتـراضاها، وخاصة في البلدان الناميـة حيث جمـود جهازها الإنتاجي يقـربها من افتراض ثبات الناتج الوطني .

1-3-2 النظرية الكينزية لتفسـر التضخم:يمكن أن نسمي نظـريـة التضخـم الكينزية بنظـرية فائض القيمـة،حيث أثار "كينز" في نظريتـه العامة أن النظـرية التقليديـة للنقـود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيـم ، كمـا رفـض الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي، وعند "كينز" يتحدد المستوى التوازني عنـد تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العـرض الكلي أي بالطلب الكلي الفعال.

ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:
المرحلة الأولى:لا تكون فيها كلا المواد الإنتاجية للاقتصـاد الرأسمـالي الصنـاعي مستغلـة ،في هـذه الحالة عنـد زيادة الإنفاق الوطني بـزيادة إنفاق الحكومـة مثلا: فإن ذلك سيـودي إلى زيادة الـدخول، وبالتالي يـزيد الإنفـاق علـى الاستهلاك أي يـزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج ، مما يسـبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج.

غير أن مـع زيادة الإنفاق يتجـه الاقتصاد الوطني مـن التشغيل التـام حيث لا يقابل فائـض الطلب زيادة في الإنتاج،حيث تبـدأ الاتجاهات التضخميـة في الظهور، وهـذا التضخم هـو "التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصـول إلى مستوى التشغيل التام.

وسببه هـو عجز بعض عناصر الإنتاج عـن مواجهة الطلـب المـتزايد عليها، وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمـال لرفـع الأجـور،وكـذا

الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهـذا التضخم لا يثير المخاوف لأنـه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

المرحلة الثانية:وهـي مرحلة التشغيل التام حيث تكـون الطاقات الإنتاجية قـد وصلت إلى أقصى حـد من تشغيلها.

فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحـداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات ، حيث تكون مرونة العـرض الكلـي قـد بلغت الصفر.

ويسمى الفـرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني فائض الطلب الـذي ينعكس على ارتفاع الأسعار.

ومـن الملاحظ أن الارتفاع في الاسعار يستمر باستمـرار وجـود فائض الطلب "القوة التضخمية" ويسمي "كيتر" هـذا التضخم "التضخم البحت".

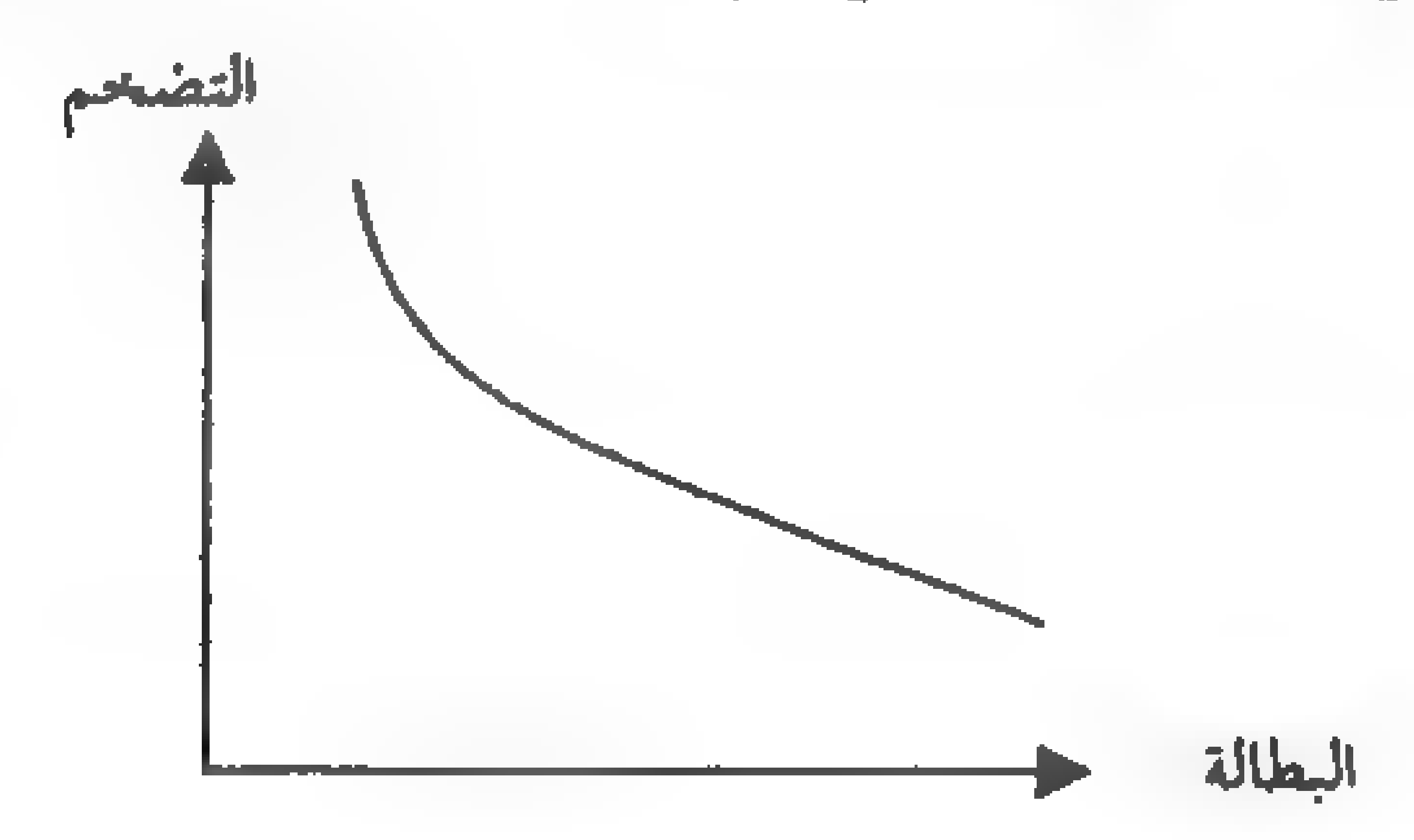
وفي تقييم للتحليل الكيتري للتضخم، فإنـه يعبر أكثر عن الدول الرأسماليـة الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسـواق عالية الكفاءة، وهـذا ما يخلق فائضا إنتاجيا. ولا يعبر عـن البلـدان المتخلفة التي تتميز بقصـور حجم طاقتـها الإنتاجية، وناتج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيرا عنها.

ورغم ذلك فإن هـذه النظـرية تلقي الضـوء على الاختلال بين قـوى الطلب الكلي وقـوى العرض الكلي، وهـو أمـر مهم للبلـدان النامية و المتقدمة -راجع الفصل الثاني المتعلق بالنظرية النقدية الكيترية- .

1-3-3 نظرية التضخم الناشئ عـن دافع النفقة:تتلخص هـذه النظريـة في أن ارتفاع نفقة الإنتاج هـو الذي يـدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

هــذه النظرية ترى أن مصــدر القوى التضخمية هــو في جانب العــرض فارتفاع الأجور بشكل مستقل عن ظروف الإنتاج والطلب الكلي،يدفع الاتحــادات العمالية إلى ممارسة ضغوطها على أصحاب الأعمال والمطالبة برفع الأجور.

وفي دراسة شهيرة "لفليبس" عــن بريطانيا، لاحظ أن هناك عــلاقة بــين معــدلات الأجــر النقدي ومعــدل تغير البطالة, حيث صاغ هــذه الفكــرة في منحناه المسمى"منحنى فليبس"انظــر الشــكل(16).



وقد أكــد هــذا المنحنى على العلاقة العكسية بين معــــدل التضخــم، ومعدل البطالة، ومحتــوى هــذه العــلاقة أن انخفاض حجــم البطالــة يــــدفع معدلات الأجور إلى أعلى وبالتالي ارتفاع مستويات الأسعار.

وعــن الربط بين نظرية فائض الطلب، ونظــرية التضخم الناشئ عــــن دفع النفقة، يمكننا القول أن ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات يــزيد مــن الطلب على عناصر الإنتاج وخاصــة عنصر العمل. ومن ثم ينخفض مستــــوى البطالــة، ويبدأ عمل الاتحــادات العماليــة في المطالبة برفع الأجور،وعند حصــول ذلك ترتفع نفقة الإنتاج، فيحدث ارتفاع الأسعار.

ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أجور الأفراد يرفع من دخولهم، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب ،و بالتالي زيادة الإنتاج، وزيادة الطلب على العمل، ثم تخفيض مستوى البطالة الذي يؤدي إلى رفع الأجور والأسعار مرة أخرى.

1-3-4 النظرية المعاصرة لتفسير التضخم:أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، وانتشار هذه النظرية في الواقع لا يرجع فقط إلى مساهمات "فريدمان" في هذه الصياغة الجديدة، بل أيضا إلى المناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الرأسمالية في السبعينات، وخاصة انتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهو ما يناقض منحنى "فليبس".

وكذلك عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية،وهي الظروف التي نشأت فيها النظرية، هذه النظرية التي تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، حيث تقوم نظرية "فريدمان" على مبدأين:

_المؤثر في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج ، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور كمية النقود.

_التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية.

يتصور "فريدمان" أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه، وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في أحداث تغير في كل من الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة.

ونخلص من هذا أن مصدر الارتفاع التضخمي في النظرية المعاصرة لكمية النقود، يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن "الحجم الأمثل" الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

إن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير في كل من الناتج الوطني والتغير في سرعة دوران النقود ـ راجع تفاصيل الفصل الثالث الخاص بالنظرية النقدية المعاصرة -.

1-4 أنواع التضخم .

يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير و الأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة و المختلفة للتضخم ومنها:

1-4-1 التضخم الطليق(المكشوف): يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح في الأسعار دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية، مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية، والتسارع في تراكمها فترتفع المستويات العامة للأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

1-4-2 التضخم المقيد(المكبوت): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعاتها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية واستفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة، والدولة بتدخلها لا تقض عليها، وإنما يكون هدفها هو الحد من حركات الاتجاهات التضخمية المتفشية، بصفة مؤقتة، ومن ثم

الـــحد من استفحال آثارها في المجتمع، عن طريق إجراءات متعددة مثـــل تجميـــد الأسعار لمنعها من الإرتفاع، الرقابة على الصرف تثبيت أسعار الفائدة الخ....

1-4-3 التضخم الزاحف: هـــو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا،أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئا وفي حدود 02% سنويا.

1-4-4 التضخم الجامع: هـــو أشـــد أنـــواع التضخم آثارا وضررا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى ارتفاعات الأسعار دون تـــوقف،وبسرعة قـــد تصل إلى 050% سنويا أو أكثر، فتفقد النقـــود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط للتبادل ومخزن للقيـــم، مما يدفع بالسلطات الحكومية إلى التخفيض من قيمتها و ما يصحب ذلك من آثـــار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.

والشواهـــد على مثل هـــذا النـــوع من التضخم كثيرة، منها التضخـــم الذي عرفته اليونان حيث ارتفعت الأسعار بنسبة25 ألف مـــرة ســـنة 1948 عمـــا كانت عليه سنة 1939، وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11ألف مـــرة، وفي فرنســـا 1000مرة، وفي إيطاليا 6000مرة. وبعد الحرب العالمية الأولى اتصف التضخم الـــذي أصاب الاقتصاد الألماني بالجموح.

1-5 أسباب التضخم:

بمقتضى التحليل الكينزي فإن الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا رئيســـيا في تحديد مستويات العمالة، الدخل، والإنتاج، فالتغـــيرات في مســـتويات الإنتـــاج، والاستهلاك والاستثمار والادخار، تعتمـــد بصفـــة رئيســـية علـــى التغـــيرات في مستويات الطلب الكلي الفعال.

وفي حالة التضخم يعبر عـــن الخلل في التوازن بارتفاع الطلب الكلي عـــن العرض الكلي أو بانخفاض العرض الكلي عن مستوى التشغيل الكـــامل، ويمكـــن

البحث في هذه الحالة في مجموع العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع، وكذلك في مجموع العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض.

1-5-1 العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع:

يمكن إرجاع تلك الدوافع إلى مايلي:

أ-زيادة الإنفاق الاستهـلاكي والاستثماري: إن النظريات الخاصة بالتـوازن، والخاصة بالعرض والطلب الكلي وجهاز الأثمان تفترض اقتران الخلـل في التـوازن بالزيادة في الإنفاق الكلي عـن مستوى التشغيل الكامل، ويتمثل في زيادة الطلـب الكلي عـن العرض الكلي، وعند هـذا المستوى يحـدث التضخم، والمتمثـل في الزيادة في الإنفاق الكلي الـذي لا تقابلها زيادة مماثلة في المنتجـات والسلـع المعروضـة، على فرض الوصول إلى حجـم التشغيل الكامل، وبالتالي فإن حجـم الإنفاق الكلي هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.

ب-التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف: إن توسع البنوك التجاريـة في منح الائتمان والاعتمادات، يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبـالغ نقـدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيـادة الإنتـاج، فتشـجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعـروفة كتخفيض سعر الفائـدة. ، فيـزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بـدوره يـؤدي إلى ارتفـاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية كان سببها الأول الاعتمـادات الـتي فتحتـها المصارف للمنتجين.

ج- العجز في الميزانية: تعتبر هـذه الطريقة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمـويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصـر الإنتاجية المعطلة في المجتمع.

والعجز في الميزانية لا يـحدث صـدفة بقـدر مـا تتعمـد الـدول إحداثـه، لتمويل خطط تمويلية تنـوي الحكومة القيام بها، فتلجـأ إلى تـوفير النفقات الضرورية الـلازمة لها بوسائل كثيرة.

ويقصد بإحداث عجز في الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي.

وإن عجز الميزانية هو وسيلة متعمدة تلجأ إليها الحكومة وهي على علم بآثارها السيئة، ومن قبيل الافتراض أن ذلك في سبيل إنعاش الحركة الاقتصادية، وتوفير رواج الأشغال وتنفيذ برامجها المدنية والعسكرية هذا في حالة ما قبل مستوى التشغيل الكامل.

أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة، فإن النفقات العامة في هذه الحالة لا تجد لها منفذ سليما وتكون في هذه الحالة سببا في ارتفاع الأسعار، والتي كانت كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام، والمعروض السلعي.

د- تمويل العمليات الحربية :تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة، ففي هذه الحالة إذا ما رأت الدولة أن قدرتها المالية قد ضعفت، تلجأ إلى أقرب الموارد وهي آلة الإصدار لتمدها بالمال اللازم، والحقيقة أن الحاجة إلى المال تبدأ قبل اندلاع الحرب للاستعداد لها، وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد، وكذلك ما بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب من ويلات تنصب معظمها على الاقتصاد.

هـ- الارتفاع في معدلات الأجور:السبب المباشر والفعال في ارتفاع معدلات الأجور، ونفقات المعيشة يكمن في صلب الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية ذاتها التي تسمح بحرية النقابة العمالية وإعطائها حق الإضراب تبريرا لتحقيق مطالبهم في رفع الأجور. فزيادة الأجور ترفع من حدة التكاليف الإنتاجية مما يخفض من معدلات الأرباح عند مستوى التشغيل الكامل ويمكن تجاوز هذه المشكلة باقتراح الحكومة للحلول التالية:

*الاتفاق مع الاتحادات العمالية على عدم المطالبة بزيادة الأجور لفترة زمنية محددة.

*الاتفاق مع الاتحادات العمالية على المطالبة بزيادات في الأجور بنسبة تتعادل مع نسبة الزيادة في إنتاجيتهم محافظة على استقرار ولو نسبي للأسعار.

و- التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية ،فكثيرا ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر التضخمية ولعل أفضل الحالات التي يكون فيها للظروف النفسية آثارها الفعالة هي فترات الحروب حيث تكون الظروف مهيأة لتقبل الأقاويل والتنبؤات بارتفاع الأسعار مستقبلا الذي يزيد من حركة النشاط والانتعاش، وفي قطاع الاستثمار يترتب على التنبؤ بارتفاع الأسعار، إقدام المنتجين على تجنيد أصولهم الحالية للحصول على معدلات أكبر من الأرباح، فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال والعكس عند التنبؤ بانخفاض الأسعار.

5-2 العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض:

بما أن التضخم يعود إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال، وما يقابله من معروض السلع والمنتجات عن مستوى التشغيل الكامل، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في كفاية الطلب الكلي الفعال يعود لأمور كثيرة منها:

أ-تحقيق مرحلة الاستخدام التام: قد يصل الاقتصاد الوطني لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل والتام لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى بحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزا،عن دون المستوى المرتفع الطلب الكلي .

ب-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: قد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد

يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، وقد تكون الأساليب المتبعة قديمة، ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.و قد يكون النقص في العناصر الإنتاجية كالعمال، والموظفين المختصين والمواد الأولية.

ج-النقص في الرأس المال العيني:قد يعود عدم المرونة للجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى التشغيل الكامل، مما يباعد ما بين النقد المتداول، وبين المعروض من السلع، والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

فالتضخم إذن يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعال المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعال عن المردود الإنتاجي المعروض المقابل له،أي إلى عوامل انخفاض العرض الكلي وعوامل ارتفاع الطلب الكلي الفعال.

2- آثار التضخم وكيفية معالجتها.

2-1 الآثار المترتبة عن التضخم:

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل والإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع.

2-1-1 إعادة توزيع الدخل الوطني:الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية

واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي،وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل،كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له،ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل.

وأثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية:

* بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

* ارتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل أقل من معدل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.

* ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة ومستوى الأسعار من جهة أخرى.

*ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.

ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:

أ-أصحاب الدخول الثابتة:تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية، ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة.

ب-أصحاب المرتبات والأجور:تشكل هـذه الفئة معظم العمال وتتميز الأجـور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظرا لـوجود الاتحادات العمالية الـتي تطالب بـرفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار وبالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة ،فأصحـاب الأجور أقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخول الثابتة.

ج-أصحاب المشـروعات:أصحاب هـذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خـلال فترة التضخم فارتفـاع الأسـعار يـؤدي إلى زيـادة الإيرادات النقدية الإجمالية ولأن النفقات الإجمالية النقـدية لا ترتفـع مباشـرة بعـد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشـروعات سـوف تـزداد بنسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكـذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخـل الحقيقـي نظـرا لاختلاف معدلات الزيـادة في الدخول النقدية فبعض الفئات تزداد دخولها علـى حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل .

2-1-2 إعادة توزيع الثـروة:إن التغير في ملكية الثـروة يرتبط ارتباطـا وثيقـا بالتغيرات في الـدخول الحقيقية.فملاك الثروات إذا ما انخفضت دخولهم الحقيقيـة خـلال عملية التضخم سيلجئون إلى التصـرف في ثروتهم بالبيع وذلك بغيـة المحافظة على مستوى معين من الاستهلاك اعتادوا عليه .

فأصحاب الأراضي والعقارات ما يشجعهم على البيع هـو ارتفاع القيمـة النقـدية لـهذه الأصول بمعدلات تفوق معدلات الارتفاع العام في الأسعار،وهـذا ما يعرف بإعادة توزيع الثروات على المجتمع.

وحتى عمليات القـــروض تتأثر بالتضخم، فإذا ما اقتـــرض شـــخص"أ" مبلغ"س1" من شخص"ب" على أن يســـدده بعـــد 5سنوات وحدث وأن ارتفعت الأسعار فالشخص الـــمدين مطالب بـــرد المبلغ النقـــدي"س1" رغـــم أن القـــوة الشرائية للمبلغ المقترض قـــد انخفضت إلى النصف مثلا، فهـــو سيسدد نصف القوة الشرائية فقط حين حلول أجل الوفاء.

وبذلك فإن ارتفاع الأسعار باستمرار ينتج عنه انخفاض القـــوة الشـــرائية للنقـــود يتسبب في إلحاق الأضـــرار المالية بالـــدائنين واستفادة المدينـــين خاصـــة عندما تكون آجال الديون طويلة وخشية ذلك يطالب المدينين باحتســـاب أســـعار فائدة عالية قد تعـــوض الدائنين عما قـــد يلحق بهم من أخطار مالية، فهـــذا يوطد العـــلاقة الطردية بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم ،غير أن الارتفاع الحـــاد في أسعار الفائـــدة له أضرار بليغة على الاقتصاد قد تجره إلى الانكماش والركود.

3-1-2 آثار التضخم على النشاط الاقتصادي:تـــؤدي إعـــادة توزيع الدخـــل الحقيقي والثروة إلى زيادتهما لفئة وانخفاضهما لفئة أخرى وما ينجم عنه آثار بعيـــدة المدى على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى الآثار المباشرة التي يحدثها على الاقتصاد.

إذا كان الاقتصاد في مرحلة قريبة مـــن مستوى التـــوظف الكامل فـــإن زيادة الطلب الكلي وارتفاع الأسعار يمكن أن تـــؤدي إلى زيادة الإنتـــاج لكـــن بمعـــدلات منخفضـــة وكلما اقتـــرب الاقتصاد من مستـــوى التشغيل الكـــامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر ،مما يـــزيد في حـــدة ارتفاع الأسعار ومـــا ينجر عنها من انتشار المضاربة وقيام رجال الأعمال بتخـــزين السلع بغية بيعـــها في وقت لاحـــق لتـــزداد الأرباح وهـــذا ما يؤدي الى المزيد من ارتفاع الأسعار .

وفي هذه الحالة يعدل الأفراد عن الاستثمار في المجالات ذات العائد علـــى المدى الطويل التي تعود بنفع كبير على الاقتصاد ،وبالتالي يوظفون أموالهم في إنتـــاج

السلع الاستهلاكية الكمالية التي تستهلكها فئات معينة زادت دخولها زيادات كبيرة خلال فترة التضخم.

وكلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التوظف الكامل تنتشر فكرة تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة الأمر الذي يؤدي بالاقتصاد إلى الوقوع في أزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر حتى تشمل الاقتصاد بمجموعه.

2-2 السياسات المباشرة لمواجهة التضخم.

لقد بذل الكثير من الاقتصاديين جهودا كثيرة في دراسة ظاهرة التضخم نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع ، إذ يتسبب في أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية مما يدعو بالسلطات إلى التدخل من أجل إحداث مساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وذلك باستخدام وسائل السياسة المالية والنقدية.

تتمثل الوسائل المباشرة في إجراءات اختيارية أو إجراءات إجبارية، فتتمثل الإجراءات المباشرة في تشجيع الأفراد على رفع مدخراتهم، وتقليل إنفاقهم الاستهلاكي.

وتعتبر الإجراءات الاختيارية غير فعالة في تشجيع الأفراد على رفع حجم ادخاراتهم، وحتى تكون فعالة في معالجة التضخم، يجب أن يتحقق الادخار على نطاق واسع، وذلك حسب درجة استجابة أصحاب الدخول المنخفضة اختياريا على تقليل حجم إنفاقهم الاستهلاكي .

كما أنه من الصعب إقناع أي فرد على الادخار في حالة التضخم وهو يعلم أن قيمة النقد في تناقص دائم، وباستطاعة الحكومة أن تنجح في هذا الميدان

إذا عمدت إلى مراقبة الأسعار، وتحـديد الاستهـلاك، وإذا برهنت للأفـراد بأهـا لن تسمح للأسعار بالارتفاع أكثر وأها مستعـدة لمكافحة التضخم، وفي هـذه الحالة يمكن للأفـراد أن يقبلوا على الادخار وعلـى الاكتتـاب في سنـدات الحكومة، ولكم رغم ذلك يعتبر أثـر وسائل الادخار الاختياري محـدودا جـدا في معالجة التضخم، لذلك من الضروري اللجوء إلى طريقة الادخـار الإجبـاري وهـو اقتطاع جـزء من مداخيل العمال (أجور، رواتب) والاحتفـاظ بهـا في حساب خاص بادخارات العمال.

كان "كيتر" أول من اقترح الأخذ بهذا المشروع الذي يعرف باسم الـدفع المؤجل، حيث يتم الاحتفاظ بمدخرات العمال خلال فـترة التضخـم، ولا يجـوز إطـلاقها إلا بعد الدخول في حالة الركود، ويعتبر مشـروع "كيتر" وسيلة لتحقيق الاستقـرار في مستويات الأسعار، طالما يستهدف معالجة التضخم أو الانكماش.

هناك وسائل أخـرى يمكن اللجوء إليها لمعالجة فائض الطلب الكلي مـن خلال السيطرة على الأسعار وذلك باتباع سياسة تقنين تـوزيع السلع الضـرورية، بكميات قليلة للحـد من الإنفاق الاستهلاكي وتعتبر هـذه الوسائل مـرفوضة وغير فعالة خاصة إذا لم تحض بتأييد من أفراد الشعب .

لكن التجارب و الواقع العملي لهـذه الإجراءات و الوسائل ثبت فشلها ، و لم تستطيع تحقيق الأهـداف الـمرجوة منها ، لذلك تعتمد الحكومات الحـديثة في مواجهة مخاطر التضخم على نجاعـة وفعالية أدوات السياسة النقـدية من جهـة والسياسة المالية من جهة أخرى .

2-3 السياسة النقدية في معالجة التضخم.

تتضمن وسائل السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بواسطة البنـك المركزي، ويهدف باستخدامه لهـذه الوسائل إلى تقليل عـرض النقـود لغـرض

المضاربة، وبالتالي رفع تكاليف القروض الممنوحة مـــن قبل الجهاز المصرفي، هـــذا ما يجعل الأفراد يقللون من رغبتهم في الاقتراض من أجل شـــراء وتخزيـــن السلع الضرورية التي تعاني من قلة العرض .

ويعتمد البنك المركزي على مجموعة من الادوات الكمية و النوعية والادوات المساعدة ،خاصة سياسة السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتيـــاطي النقدي القانوني، وغيرهم من أدوات السياسة النقدية التي سبق التعرض لها في الفاصل السابق- الفصل الخامس-.

2-3-1 صعوبات استخدام وسائل السياسة النقدية:تكمن صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في مواجهة ظاهرة التضخم في المسائل التالية :

*إذا قامت الحكومة بتقليص حجم الكتلة النقدية قبل الوصـــول إلى حالـــة التشغيل التام يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و التقليص من حجم الاســـتثمارات، وانخفاض مستوى الدخل ويترتب عن انخفاض الإنتاج ارتفاع الأسعار.
*إن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة القروض التي يمكـــن أن يحصل عليها الجمهور مما يطرح مشكلات جديدة أمام الحكومة.
*إن انخفاض أسعار الأوراق المالية (السندات) نتيجة ارتفاع أسعار الفـــائدة سيعرض أصحابها إلى الخسارة مما سيثير سخطهم على السياسة النقدية.
*قد تسمح السلطات النقدية باستمرار ارتفاع الأسعار حتى بلوغ الاقتصـــاد التشغيل الكامل حيث تتدخل الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار، إلا أنه في هـــذه الحالة ستواجه السياسة النقدية مشكلة تحديد أو معرفة مستوى التشغيل الكامل.

بواسطة هـــذه الوسائل الكمية، فإن البنك المركزي يســـتطيع تـــحديد الحجم الأمثل الأعلى للائتمان والقروض الممنـــوحة من قبل البنـــوك التجاريـــة خـــلال فترة معينة ،أي العمل على تنظم عـــرض الائتمان بما يـــخدم السياســـة

الاقتصادية الانكماشية التي تتبعها الدولة في فترات التضخم ، بينما الأدوات النوعية تنظم الطلب على الائتمان أي تـدخل البنك في تبيان شروط وكيفية استخـدام الائتمان وتبيان الكيفية التي يجب على البنوك التجارية منح الائتمان بموجبها وهـي تتمثل خاصة فيما يلي :

*سياسة سعر الفائدة:في حالة التضخم يتدخل البنك المركـزي ليحـدث التوازن عن طريق سعـر الفائدة، حيث يقوم بـرفع هـذه الأخيرة على القـروض الاستهلاكية للحد منها.

*سياسة البيع بالتقسيط:تعتمد هـذه السياسة على ثلاثـة عناصر ،الحصة الأولى، الحصص المتبقية وسعر الفائدة، ففي حالة التضخم تقوم هذه السياسة علـى أساس رفع الحصـة الأولى والتقليص من المدة المتبقية ورفع سعر الفائدة.

*الإغراء الأدبي:يقوم البنك المركزي بتوجيه الاقتراحـات والإجـراءات المتعلقة بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطاتها وودائعها، ولا بد علـى البنـوك التجارية الإلزام بها، ففي حالة التضخم ترفع أسعار الفائدة على القروض الممنوحـة لغرض تخفيض مستويات الأسعار والطلب الكلي إلى المستوى اللازم والمعقول.

*سياسة الإجازات والعقوبات:البنك المركزي يمنح امتيازات وإجـازات لبعض البنوك،كما قد تكون له عقوبات صارمة يفرضها على البنوك التي لا تلـتزم بسياسته ،فقد تصل عقوبته إلى إقصاء البنوك التي لا تلتزم بقراراته.

2-4 السياسة المالية في ضبط التضخم:

عندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوطات التضخمية عـن طريق إجراءات السياسة النقدية فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة مـن وسـائل وأدوات السياسة المالية ، وإن من أهم تلك الأدوات ما يلي :

2-4-1 الرقابة الضريبية:تعتبر فكرة الرقابة الضريبية جـزء من السياسات الماليـة العامة في التحكم في عوامل الإنفاق العام ،وإحدى المتغـيرات الـتي تسـتخدمها

سياسة الميزانية في الرقابة على التضخم والكساد بحيث تشكل دعامة كبرى من دعائم سياسة الميزانية في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات أثر في ضبط حركات التضخم والانكماش وكونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الإنفاق الوطني من جهة وكأداة تجميع لفوائض القيم من جهة أخرى.

في حالة قصور الإنفاق الخاص تقتضي سياسة الرقابة الضريبية زيادة الإنفاق بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري، أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وترك جزء أكبر من الدخول النقدية بين الأفراد لاستخدامها في حفز عناصر الطلب الفعلي من استهلاك واستثمار.

أما في حالة جموح الإنفاق الخاص يقتضي رفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخول وذلك لسحب جزء من القوة الشرائية فيقع الأفراد في ظل معدلات أعلى من الضريبة، فيحجمون عن الإنفاق إلى الادخار لانخفاض مستويات دخولهم مما يلطف من حدة الطلب، وفي نفس الوقت يزيد من محصلات الضريبة، وهذا ما يحدث في فترات التضخم غير أن سياسة الرقابة الضريبية غير مرنة لعدم قدرتها على التكيف والتلاؤم مع تعدد الميزانيات وتغيراتها لأكثر من مرة في العام.

إن ارتفاع التكلفة الضريبية قد يضعف من حوافز الإنتاج الاستهلاكي والاستثماري ما دام الناتج من الأرباح سيقتطع في شكل ضرائب.

2-4-2 الرقابة على الدين العام:تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق واستخدامها في تمويل الميزانية. فالسياسة المالية في رقابتها على الدين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل.

غالبا ما تلجأ السلطات الحكومية إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور.

يمكن استخدام سياسة تمويل العجز المنظم بالقروض في البلدان النامية نظرا لضعف معدلات الإنتاج فيها أو عدم التوظيف الكامل للعناصر الإنتاجية إلا أنه قد يترتب عنها ارتفاع الأسعار خاصة إذا كان التمويل بالإصدار النقدي.

إن ما يحد من سياسة القروض في الدول النامية ضيق الأسواق المالية وما يجري فيها من معدلات ومبادلات للسندات الحكومية بيعا وشراءا وبالقدر الكافي مما يتطلب زيادة في تعبئة الادخار الاختياري غير المتوفر وانصراف القادرين على توظيف أموالهم في توسيع مشاريعهم أو في مشاريع جديدة أكثر ربحا من توظيفها في القروض الحكومية.

3-4-2 الرقابة على الإنفاق العام:تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضريبة.

تكرس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية.

في حالــة التضخم تقــوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحــداث فــائض في الميزانية يؤثر بــه على أوجــه الإنفاق الأخرى، فهنا يجب التفــريق بين نوعــي الإنفاق العام حيث تكون الــرقابة بالتقليل مــن حجم الاستهــلاك أقــوى أثــر وأكثر مفعولا من التأثير في حجم الاستثمار.

من المناسب القــول أن سياسة تقييــد الإنفــاق الحكومــي في معالجــة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية وضرورات التنمية في البلدان النامية.

ورغــم الانتقادات التي تعــرضت لها السياســة المالية إلا أنهــا أثبتــت فعاليتها كوسيلة عــلاجية للأزمات الاقتصاديــة المختلفــة خاصة في حالــــة الكساد-لما تتمتع أدواتها من تأثير فعال في التحكم بالظــواهر التضخميــــة ،إلا أن تكاثف السياسات الاقتصاديــة الماليــة والنقــدية كفيلتان بمعالــجة الأزمــــات فيمكن معالــجة ارتفاعات الأسعــار بتخفيض حجــم الطلب الفعلي بــــزيادة الإيرادات الميزانية عــن طــريق الاكتتاب بالقــروض العامــة لامتصاص فائــض القــوة الشــرائية ،وفي نفس الــوقت يمكن استخــدام السياسة النقــدية بتقليــل حجم الائتمان وبتقييــد شروط منحه ورفع تكلفة منحه.

و في الأخير وصلت الــدراسات الاقتصادية إلى حقيقــة تتمثـــل في أن التضخم أمــرا ضروريا ولا غنى عنــه للاقتصاد بفرض نفسه من استحـــــداثات التنمية كظاهرة حتمية للتــوسع النقــدي تتمثل في ارتفاعات تضخمية للأســعار، أو كوسيلة حتمية للنمــو الاقتصادي تتمثل في سياسة التمـــويل بالعجـــز في الميزانية وانتهت تلك الــدراسات إلى حقيقية إيجابيــة تكمن في أن التضخم هـــو ثمرة العلاقة السلبية بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن التضخم يعــبر عـــن اختــلال التوازني بينهما سواء كان ذلك الخلل التــوازني نتيجة تحقـــق مرحلــة التشغيل التام لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقــدمة أو نتيجة جـــمود أو عــدم مرونة وتخلف القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو.

الفصل السابع :أثر الإصلاح الاقتصادي على السياسة النقدية في الجزائر.

تمهيد:العولمة الاقتصادية ظاهرة من ظواهر القرن، تسعى الكثير من الدول لمواكبتها بشكل أو بآخر، والجزائر باعتبارها دولة موجودة في محيط عالمي يتسم بالتحول والتغير كان لزاما عليها أن تساير هذا النمط من التحول، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية خاصة أنها في إطار خوض تجربة جديدة في نمطها الاقتصادي المتمثل في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي المسير مركزيا إلى اقتصاد ليبيرالي يسير وفق مبادئ وأسس اقتصاد السوق.

ولا شك أن هذا التحول في نظر الكثير من المحللين والخبراء الاقتصاديين الجزائريين والأجانب أنه إذا لم يأخذ هذا التحول في بعده التنظيمي والاستراتيجي متطلبات العولمة، فسوف يكون مآله الفشل الذريع.

انطلاقا من ذلك فإن برامج الإصلاح التي تعاقبت منذ السبعينيات الى منتصف التسعينيات ،الى الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة (1986-1993)، وما أعقب ذلك من إصلاحات على مستوى السياسة النقدية من خلال قانون النقد و البنك 1986، و القانون المعدل و المكمل الذي صدر في سنة 1988، و خاصة قانون 10-1990 المتعلق بالقرض و النقد .

وفي الأخير الإصلاحات في إطار الاتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولي، من خلال برنامج الاستعدادي الأول 1989، و الثاني سنة1991 ، ثم الإصلاحات الاقتصادية الموسعة مع صندوق النقد الدولي في اطار برنامج التثبيت (1994-1995) و برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

1-معالم السياسة النقدية في ظل الاقتصاد اشتراكي.

تعتبر النقود في عصرنا الحاضر متغير مهم، تؤثر في شتى الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، فالمختصون في النقدية يعرفون حقيقتها العملية والمخاطر التي يمكن أن تحدثها . أما على مستوى العلاقات الدولية فهي تعتبر "سلاح فعال" في أيدي الدول المتقدمة لامتصاص ثروات وخيرات الدول المختلفة.

لذا كان لزاما للتحكم في الظاهرة النقدية هو البحث عن وضع قانون خاص بها، لأنها تشكل موضوعا معقدا، يقول المختصون في هذا المجال، ليس بالسهل تسيير النقود أكثر مما هو سهل تسيير المصانع.

في هذا الموضوع، وقبل أن نتناول تطور الكتلة النقدية في الجزائر وعناصر تغطيتها، والعلاقة بين تطورها وتطور حجم الإنتاج المحلي ما بين الفترة1962-1986، نتطرق إلى الإجابة عن التساؤل الأساسي الذي كثير ما يطرحه الباحثون والمختصون عن محددات أو شروط إصدار النقد بالجزائر، فهل هناك فعلا سياسة نقدية معتمدة من قبل السلطات النقدية للتأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة -خاصة- إذا علمنا أن الإنتاج النقدي في الجزائر والإنتاج الحقيقي(السلع والخدمات) هما وجهان لعملة واحدة.

1-1 طبيعة النقود في الاقتصاد الجزائري:

يؤدي التغير المستمر لقيمة النقود بالضرورة إلى تغير ثروات ومكتسبات الأمم والشعوب لذلك فالمشاكل النقدية والمالية تمثل مكانة هامة في أدبيات اقتصاد الدول وأبحاث المختصين.

فدور النقود في الاقتصاد أحدث انعكاسات ونظريات عديدة حول ماهية النقود ودورها، وهل هي حيادية أو غير حيادية، في هذا الشأن يقول الأستاذ "أحمد هني": "نلاحظ أن البلدان التي تهدف في إطار خطتها للتنمية إلى

إخضاع النقود والعملة إلى هذه الخطة، هي البلدان التي لم تتمكن من جعل هذه العملة والنقود كوسيلة نشيطة في التنمية أو في علاقتها الدولية".

وفي الجزائر وقبل قانون القرض والنقد سنة 1990 كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، و لم تكن أداة استراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية. فبالرغم من أنها منذ الاستقلال اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيادة الوطنية، فأنشئت لذلك وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"(1)، وإصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر، وتم تأميم المصارف. وكانت تدخل هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي –خاصة- هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي(سنة 70-1971) فتحملت الدولة عبأ كل الاستثمارات الوطنية، وهذا التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي أصبح يتجلى لا طبقا للمنظار النقدي والمصرفي وإنما حسب ظروف التغير النقدي كمادة أولية.

فالنقود لم تعد كأداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول، أي أن النقود لم تعد تتداول كرأس مال، بل أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول.

لذلك تفطنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول

1_ تم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 1964/4/10، وهو عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها -آنذاك- قيمة الفرنك الفرنسي — 180ميلغرام من الذهب-.

رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

1-2 عرض النقود في الاقتصاد الجزائري.

إن عرض النقود غير مستقل عن نوع تسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة، وبما أن الجزائر منذ1965 انتهجت التسيير الاقتصادي المركزي المشابه لدول أوروبا الاشتراكية، فالمشكل الحقيقي الذي اعترض الجزائر التي أرادت أن تقيم تنمية اقتصادية شاملة وسريعة في كل القطاعات، الأمر الذي أدى بها في كثير من الأحيان إلى الاعتماد في تمويل الاستثمارات إلى المزيد من الإصدار النقدي، الشيء الذي نتج عنه عدم توازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية، وقلة مردوديتها، سواء قطاع الفلاحة أو الصناعة أو الخدمات، وهو ما أدى بالضرورة إلى ارتفاع في الأسعار وقلة في السلع، وتنامي الأسواق غير الرسمية.

ولما كان عرض النقود يخضع لمجموعة معقدة من القرارات لمختلف الأعوان الماليين،حيث بنك الإصدار والخزينة العمومية والبنوك الاولية (Banque primaire)(1).

فالجزائر كغيرها من الدول الاشتراكية أوكلت مهمة الإصدار بالدرجة الأولى إلى وزارة المالية التي تقوم بالوصاية على كل الأعوان النقديين والماليين، أي أن

1_قبل الإصلاح المالي والنقدي سنة1986 كانت الخزينة العامة هي المصدر الرئيسي لإصدار وتسيير العملة الوطنية، عوض البنك المركزي، هذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هذه السياسة أكثر من أنه موسسة إصدار وتسيير للنقود.

دراسة عرض النقود ترجع أساسا إلى تقدير كمية النقود الواجب إصداره حتى تسمح لتمويل وتسيير الاقتصاد وفقا للأهداف المخططة .

ونتيجة لذلك، فالسؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه المعطيات هو هل هناك مراقبة فعلية وحقيقية للمعروض النقدي؟ فأي محاولة لمراقبة الكتلة النقدية المتداولة لا معنى لها إلا إذا كانت السلطات النقدية –خاصة- المصرف المركزي يمتلك الأدوات والوسائل اللازمة والضرورية لتثبيت التدفق النقدي، أي أن تنظيم حجم الكتلة النقدية المتداولة يرجع أساسا للسلطات النقدية.

1-2-1 تطور الكتلة النقدية:تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، وتتكون أساسا من النقود الورقية البنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية. إذا فالكتلة النقدية في الجزائر تتكون من العناصر التالية:

أ- النقود الورقية(Fiduciaire): تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية بالجزائر.

ب_ النقود الكتابية(Scripturale): تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر،وتتكون أسسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

ج_ أشباه النقود(Quasi-Monnaie):تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع الأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة(Placement) للأعوان الاقتصادية، و هذه العناصر يطلق عليها اسم " السيولة المحلية"(M 2) .

2-2-1 تطور مكونات الكتلة النقدية: إن الباحث في مجال تطور مكونات الكتلة النقدية يلاحظ ارتفاع شديد في المعروض النقدي ، إذ وصلت في سنة 1985 إلى

دج، بعدما كانت 4,8مليار دج في سنة 1964، أي أن الكتلة النقدية تضاعفت بـ:46,6مرة خلال الفترة 1964– 1985.

فتداول النقود الورقية كان بزيادة نسبتها 30,6مرة ما بين سنة 1964–1985، بينما تداول النقود الكتابية كان بزيادة تقدر ب62,8مرة خلال نفس الفترة، أما أشباه النقود فقد سجلت زيادة معتبرة وصلت إلى 254,5مرة في الفترة نفسها.

اذا الزيادة المتوسطة السنوية كانت كمايلي:

مجموع الكتلة النقدية:	%020,43	ما بين سنة 64–1985.
النقود الورقية:	%017,83	ما بين سنة 64–1985.
النقود الكتابية	%022,20	ما بين سنة 64–1985.
أشباه النقود	%029,00	ما بين سنة 64–1985.

و عليه فقد ظهر تطور هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة 1964–1985 كما يلي:

	المرحلة الأولى 64–1971	المرحلة الثانية 72–1978	المرحلة الثالثة 79–1985
-النقود الورقية:	%040	%040,3	%37,9
-النقود الكتابية:	%052,3	%053	%053,2
-أشباه النقود:	%07,7	%06,7	%08,9
-المجموع:	%0100	%0100	%0100

1–2–3 تطور تغطية الكتلة النقدية(Contre-partie):إن تغطية الكتلة النقدية هي في الحقيقة ديون على مؤسسة الإصدار، ولا يحق أن يصدر النقد من قبل البنك المركزي الجزائري إلا من العناصر التالية:

أ-الذهب والعملات الصعبة: تـــأتي مـــن إيـــرادات صادراتنـــا مـــن الســـلع والخدمات(المحروقات)، ودخول صافية لرؤوس الأموال (اســـتثمارات خارجيـــة مباشرة وغير مباشرة) وتحولات أحادية للقطاع الخاص والعام (مساهمة المـــهاجرين الجزائريين بالخارج)، أضف إلى ذلك ما تملكه الدولة من سبائك وعملات ذهـــب، وعملات أجنبية حرة التداول.

ب-ديون على الخزينة: تمثل جانب من مكونات الغطاء النقدي للكتلة النقديـــة، فعندما تكون الخزينة أمام نفقات فتلجأ إلى المصرف المركزي يمنحنها تســـبيقات أو تفرض على البنوك التجارية الاكتتاب في سندات الخزينة.

ج- قروض للاقتصاد: تسمح هذه العملية للشركات بالاقتراض من البنوك لسـقف محدد، وحتى تستطيع البنوك التجارية تلبية احتياجات السيولة فإنها تلجأ إلى مؤسســة الإصدار لإعادة الخصم(Rescompte) على أساس معدل سعر فائدة.

إن من بين العناصر الثلاثة لتغطية النقد فإن أخطرها هي الدين على الخزينـة العامة(المجموعة ب) التي تمثل خطرا حقيقيا للتـــوازن الاقتصادي واستقرار الأسـعار خاصة أن هذه الديون توجه بالدرجة الأولى على شكل نفقات على الاســـتهلاك أو على الاستثمار الذي لا ينتج سلع وخـــدمات مباعة ،أي هنـــاك خطـــر للديـــون القصيرة الأجل التي تحصل عليها الخزينة من المصرف المركزي على شكل تسبيقات.

ما يلاحظ على تطور مكونات الكتلة النقدية أن الدولة قـــد زادت مـــن الديون على الخزينة خلال الفترة 79-1985 إلى 2,9مرة، في حين التغطية من الذهـــب والعملة الصعبة لم تتزايد إلا ب:1,3مرة ، في حين القـــروض للاقتصـــاد ارتفعـــت بـــ:2,9 مرة لنفس الفترة .

تمثل القروض على الاقتصاد أكبر نسبة لتغطية الكتلة النقدية ب75%، تليها ديون على الخزينة وبدرجة أقل التغطية بالذهب والعملات الأجنبية .

1-2-4 الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام: يتعلق الأمر هنا بمقارنة زيادة الكتلة النقدية بالناتج المحلي الإجمالي، من الإحصائيات يتضح أن نسبة الزيادة المتوسطة لحجم الكتلة النقدية في كل مرحلة من المراحل الثلاثة -المذكورة سابقا- كان دوما أعلى من الناتج المحلي الاجمالي.

وبالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، فإن الكتلة النقدية تضاعفت بنسبة 47مرة ما بين الفترة (64-1985)، بينما تضاعف الناتج المحلي الإجمالي ب:22,3مرة لنفس الفترة،وبإجراء مقارنة لكل مرحلة نلاحظ ما يلي:

الفترة	الكتلة النقدية.	الناتج المحلي الإجمالي.
المرحلة الأولى(64-1971):	2,9مرة	1,9مرة
المرحلة الثانية(71-1978):	3,7مرة	3,2مرة
المرحلة الثالثة(79-1985):	2,8مرة	2,2مرة

يظهر من خلال المعطيات أن المرحلة الثانية هي الأكثر زيادة بمعدل متوسط 25,4% متبوعا بالمرحلة الثالثة، ثم المرحلة الأولى .

فالزيادة المطردة للكتلة النقدية على حساب حجم الناتج المحلي الإجمالي تمثل خطرا حقيقيا على التوازن الاقتصادي الكلي، نتيجة أن التدفقات النقدية أكبر من التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، الشيء الذي نجم عنه تضخم حقيقي فعلي أثر بطريقة مباشرة على القيمة الشرائية للعملة وبالتالي على القوى الشرائية للفرد والمجتمع رغم سياسة الدعم التي كانت تتحملها الخزانة العامة.

3-1 النظام المصرفي الجزائري.

إن نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحاضر أصبح مرهونا بمدى فعالية ونجاعة الجهاز المصرفي للدولة،ومدى قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة،وقدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات،بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت المصارف الحديثة تتنافس لتوفيرها للعملاء.

فتطور الجهاز المصرفي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع خاصة إذا علمنا أن معظم الدول النامية تعاني من تخلف في جهازها المصرفي وضعفه ومحدودية نطاقه وتأثيره، وهو بالتالي يحتاج إلى التطور ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه.

كان بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف والمنشآت المالية العامة والخاصة(بنوك تجارية وبنوك أعمال ومؤسسات مالية بل كان بها حتى بنك إصدار دون أن تكون له كل الحقوق التي لمثله في الدول ذات السيادة)، إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة، هو في الحقيقة امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين ومصالحهم.

أما بالنسبة للسياسة الائتمان فقد كانت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين فقط، فخصصت جل المصارف لتمويل نشاطات التنقيب على البترول ومناجم الفحم والحديد، وتشجيع الزراعة الاستعمارية والتجارة الخارجية في حين أهمل القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلاحين الجزائريين والدليل على ذلك هو توزيع هذه المصارف وتمركزها في المناطق الآهلة بالسكان المعمرين وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية .

وعليه فنشأة وتطور الجهاز المصرفي في فترة الاحتلال الفرنسي لم يخدم بالدرجة الأولى الجزائريين، بل كان في كثير من الأحيان نقمة عليهم، نظرا لارتفاع

معدلات الفوائد الممنوحة للفلاحين الجزائريين، الشيء الذي أدى في الأخير بالكثير منهم إلى فقدان أراضيهم -الزراعة كانت مصدر رزق معظم الجزائريين- لعجزهم عن سداد أقساط الديون وفوائدها.

ورغم تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي آن ذاك، إلا أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحض به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.

1-3-1 النظام المصرفي في الجزائر المستقلة:ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا واسعا، لكنه تابع للمستعمر، وقائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي، ونتيجة لذلك فقد واجهت وضعا اقتصاديا مزريا وصعبا، بسبب النتائج التي خلفتها الحرب التحريرية، إلى جانب ذلك المغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد، واتباعهم في السنوات الأخيرة -قبل الاستقلال- سياسة "الأرض المحروقة".

والنتيجة أن ظهر ازدواجية نظامين مصرفيين، واحد قائم على أساس ليبرالي، والآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة، وبالتالي عجز البنك المركزي احتواء النظام المصرفي ككل وتسييره وفقا للتوجيهات الجديدة للدولة،ومنه لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الاقتصاد (1).

---

(1)- تضمن الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال دائرتين: الأولى دائرة مالية وتشمل البنك المركزي(BCA) وثلاثة مصارف تجارية(مصارف ابتدائية)،BNA,CPA,BEA ومصرفا متخصصاBAD ،أما الدائرة الثانية فهي دائرة ادخارية استثمارية وتتكون من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEPومؤسسات مالية منها الشركة الوطنية للتأمينSAA والصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

إن المتتبع لتطور النظام المصرفي للجزائر المستقلة يمكن أن يرجعه إلى ثلاثة مراحل تتشابه إلى حد بعيد مع مراحل تطور الاقتصاد الوطني.

1-3-2 إقامة جهاز مصرفي وطني: إن تاريخ 29 أوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية،وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة،والتدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة.

أ-البنك المركزي الجزائري: يعتبر إنشاء البنك المركزي الجزائري(1) في حد ذاته حدثا تاريخيا ومكسبا للجزائر بعد استقلالها، أمام المهام والوظائف التي أسندت له ففي مجملها لا تختلف عن المهام التقليدية للبنوك المركزية في مختلف الدول.

وفقا لقانون المالية سنة1965 فإن البنك المركزي قد وضع كلية لخدمة الخزينة العامة، بمنحها تسبيقات و قروض غير منتهية بدون قيد أو شرط، وعلى ذلك كان البنك المركزي لا يخرج عن كونه محاسب للخزينة العامة.

ب- الصندوق الجزائري للتنمية(2): الفراغ الذي أحدثه تحفظ ورفض البنوك الأجنبية المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني،أدى إلى التعجيل بإنشاء الصندوق الجزائري للتنمية،بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمام عدم قدرة هذه الأخيرة الحصول على القروض البنكية الأجنبية،وقد أكلت له مهام منها إنجاز وتنفيذ برامج الاستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط،تسيير ميزانية التجهيز .

1-تأسس البنك المركزي الجزائري بقانون 62/144 بتاريخ 1962/12/13.

2_ تأسس الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى القانون 165-63 الصادر في 1963/05/07.

النتيجة أن هذه المرحلة كانت من أصعب مراحل إنشاء الجهاز المصرفي الكفيل بالنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار،فما كان على الحكومة آن ذاك إلا أن تقيم جهاز مصرفي قوي وبسرعة خاصة أمام التقاعس والرفض المتعمد للبنوك الأجنبية في تمويل النشاطات الاقتصادية.

1-3-3 تأميم المصارف وإقامة البنوك التجارية: بدأت هذه المرحلة 1966،إذ تم تأميم المصارف الأجنبية،وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم،فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك(1) لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية.

1-4 الإصلاح المالي سنة 1971: جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول(1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية العامة على مركزة حساباتها الجارية وكل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع.

هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير ومراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديه حساباتها.

1-سنكتفي في هذا الموضوع بالتعرض لتأسيس البنوك الوطنية بحسب تاريخ نشاطها ،دون الدخول في تفاصيل وظائفها .

- تأسس البنك الوطني الجزائري BNA بالمرسوم رقم 66/ 178 المورخ في يوم 1966/06/13.
- تأسيس القرض الشعبي الجزائري CPA بالمرسوم رقم 66-336 الصادر في 1967/05/14.
- تأسس البنك الخارجي الجزائري BEA،بموجب مرسوم 204-67،بتاريخ 1967/10/19 .

إن الإصلاح الذي أدخلته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الاستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة النقد والقرض أو إلغاء الصندوق الجزائري للتنمية وتعويضه بالبنك الجزائري للتنمية(1)، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الاستثمارات المبرمجة سواء في المخطط الرباعي الأول(70-1973) أو المخطط الرباعي الثاني(74-1977).

1-5 مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية: انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات،وقد تزامنت مع الخطط الخماسي الأول (80-1984)، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي.

ولم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب، كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فانبثق عنهما مصرفان هما على التوالي:البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR،وبنك التنمية المحلي BDL(2).

كما عرف الاقتصاد الوطني في نهاية هذه المرحلة(1985) صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات وانخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية، والدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد .

1-تأسيس البنك الجزائري للتنمية(BAD) وفقا للمرسوم46 /71 المؤرخ في 1971/06/30.

2_ تأسيس البنك الفلاحي للتنمية الريفية بمرسوم 82/106 والمؤرخ في 1982/03/13

_تأسيس بنك التنمية المحلي بالمرسوم رقم 85/65 في 1985/04/30،

و في النهاية يمكن القول أن الجهاز المصرفي الجزائري، هو بمثابة جهاز محاسب ومسير إداري بحت أكثر من أنه جهاز مصرفي حقيقي، أو بتعبير آخر الجهاز المصرفي الجزائري هو جهاز وسيط بين السلطات النقدية (البنك المركزي والخزينة العامة) و المؤسسات الاقتصادية، دون أن يكون له رأي أو قرار،رغم احتهاد المشرع الجزائري في إدخال بعض التعديلات والإصلاحات.

فالنظام المصرفي و المالي الجزائري المتكون نظريا من قانتين، الخزينة العامة والبنوك الاولية ، إلا أنه من الناحية العملية فلا يعرف الا قناة واحدة هي الخزينة العامة، إذ الفيض النقدي راجع أساسا إلى نشاط الخزينة.

ومنه، نرى أن إصلاح الجهاز المصرفي هو إشراكه بصورة فعلية وحقيقية في عملية التنمية الاقتصادية وتعبئة كل مدخرات المجتمع الجزائري، فيجب ألا يبق كوسيط يعيش على هامش الفائدة التي يحصل عليها من عمليات الإقراض والاكتتاب في السندات.

2-الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة.

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسلت معتبرة على السياسة النقدية، و على أهدافها وادواها . و إن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي، تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية ، تمثلت -خصوصا - في الإصلاح النقدي لسنة 1986، ثم إصلاح 1988، ووصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض و النقد ، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، و أعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه ، وخلق سوقا نقدية بين البنوك.

لكن كل هـــذه الإصلاحات لم ترق للمستـــوى المرغوب ، مما دفع الجزائر لاول مرة اللجـــوء لمؤسسات النقد الدولية لمســـاعدتها في القيـــام بإصلاحـــات اقتصادية وتعديلات في مبادئ السياسة النقدية .

2-1 الأسباب والعوامل الدافعة للإصلاح.

2-1-1 الأسباب العامة للازمة : عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ، منذ الاستقلال إلى أزمة المحروقات سنة1986، ويمكن إرجاع ذلك الاختلال إلى مجموعـــة من الأسباب والعوامل:

- اعتماد الصناعات المصنعة منذ السبعينيات ،كـــأحد أشـــكال النمـــوذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائـــــر علـــى الصناعـــة وأهملـــت الزراعة،وانتهجت التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد، فضلت القطاع العام وأهملت القطاع الخاص، الخ....

-غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينيات (عرفـــت فـــترة الســـتينيات والسبعينيات بوضوح نموذج التنمية الاقتصادي)،رغم محاولة الحكومـــة الجزائريـــة محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئـــه، فتوقفـــت عجلـــة التنميـــة بانخفـــاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي كانت تعتمد كليـــة علـــى المحروقات،نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.

-مما زاد في تأزم الوضع في الجزائر ،بالإضافة إلى انخفاض أسعار المحروقـــات هـــو ارتفاع حجم الـــواردات مـــن السلع و الخـــدمات الضروريـــة كـــالمواد الغذائية والترفيهية كاستيراد السيارات السياحية والتجهيزات المترلية في إطار سياســـة "من أجل حياة أفضل"، وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز في مـــــيزان المدفوعـــات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي.

-سياسة التمويل، اعتمدت الجزائر كلية في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الامر الذي أدى إلى نمو غير موازي بين الكتلة النقدية، والنمو الاقتصادي، فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبيقات واعتمادات من البنك المركزي، دون قيد أو شرط.

2-1-2 انعكاس ازمة البترول لسنة 1986 على التوازنات النقدية:إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفض سعر صرف الدولار.

لقد كانت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات وتطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ، نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات، وما نتج عن ذلك من ارتباط القرار الاقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية والأسواق المالية والنقدية.

إن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى ،دفع بها إلى شفى الانهيار بسبب أزمة البترول، وانهيار مداخيل الصادرات سنة 1986، حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى اقل من 14 دولار في سنة1986 بعيدا كل البعد عن أسعار 1982 التي بلغت آن ذاك 32دولار للبرميل.

ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12,7مليار$ سنة 1985 إلى 7,9مليار$ سنة 1986، أي انخفاض قدر ب4,8مليار$ خلال سنة واحدة، أي نسبة انخفاض 38% وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات.

2-1-3 أثر المديونية الخارجية على الاستقرار النقدي: وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية والنقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة في المخطط الرباعي الأول(70-1973) والمخطط الثاني (74-1977).

خاصة وأن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود خلال هذه الفترة، فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية عبر المؤسسات المالية العالمية، لتستقطب المزيد من الدول الباحثة عن رؤوس الأموال الأجنبية ،فخرجت الدول المتقدمة من وضعها المالي الصعب، وأوقعت الدول المتخلفة والنامية في فخ المديونية، الامر الذي أدى بها في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة منه المساعدة للخروج من ورطتها، ومن ثم تدخلت هذه المؤسسات الدولية فارضة شروط مجحفة لتقديم المساعدة، وتسهيل عملية إعادة جدولة هذه الديون.

لذلك يمكن تتبع مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر من 1970 الى 1993 عبر المراحل التالية .

أ-المرحلة الأولى من 1970 إلى 1985:قدرت المديونية الخارجية 1970بحوالي0,95 مليار لتصل إلى 17مليار في 1980أي تضاعفت 17مرة خلال عشرية واحدة أما خدمات الدين انتقلت من 0,05 مليار$ 1970إلى 3,9مليار$ 1980أي تضاعفت 84مرة.

بلغت الديون الخارجية في نهاية المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) حوالي 12مليار لترتفع بعد ذلك إلى 19,8مليار في سنة1985، وهذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة، ولكن هذه الديون لم تكن لتشكل أي خطر أو حرج ،حيث كانت تسدد في أوقاتها المحددة.

ففي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970-1985 وجدت الجزائر نفسها في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية الغير المناسبة بالنسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي والخارجي، جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا في الفترة ما بين 1980-1985، حيث انخفضت المديونية الى 14 مليار دولار في سنة 1984.

ب -المرحلة الثانية: من 1985إلى 1993: تميزت هذه المرحلة مرة اخرى بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة في سنوات 89،90،1991،و بأزمة سياسية و أمنية حادة ،فأدى ذلك الى الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل ،كما يوضحه الجدول(1).

جدول (1): تطور الديون الخارجية خلال الفترة1985-1993

الوحدة: مليار دولار

السنة	85	86	87	88	89	91	92	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	19,8	23,7	27,8	25,8	26,8	27,9	26,7	25,7

المصدر:بنك الجزائر نشرية سنة 1996.

أما خدمات الدين في السنوات الثلاثة الاخيرة من هذه المرحلة 91,92, 1993 فقد بلغت على التوالي9,5 مليار $ ،9,3 مليار $ وأكثر 9 مليار $ ، في الوقت الذي بلغت فيه ايرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي 12,9 مليار $

12,1 مليار$ ،و 11مليار $ ، مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين، بلغت هذه النسب 73,9 % في1991 ،76,5% 1992، و82,2% في 1993.

و يمكن ارجاع أسباب ارتفاع نسبة خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة الى أربعة عوامل رئيسية :

-انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسبب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

-تغيرات أسعار الصرف الدولار بالنسبة للجزائر،حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95%.

- ارتفاع قيمة الواردات، نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة،و ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستورة، حيث سجلت الجزائر عجزا كبيرا في هذا المجال ،كما أن مشتريات الجزائر بالعملات غير الدولار تمثل أكثر من 60% .

-ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة، لصالح الدول المصنعة ،في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية.

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي ، قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية و مالية ونقدية ،انطلاقا بقانون النقد والبنك سنة1986، و قانون النقد والقرض سنة 1990، مرورا بقانون 1988 المعدل والمكمل لقانون 1986وغير ذلك من الإصلاحات التي مست مختلف قطاعات الإنتاج و مؤسسات الخدمات ، إلا أن الوضع تأزم أكثر في نهاية 1988(أحداث 1988/10/5).

وبعد هذه الأحداث المأساوية كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تحدث إصلاحات أكثر عمقا وشمولية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي -خاصة - بعد انهيار النظام الاشتراكي في دول أوروبا الشرقية واتباع هذه الدول نمط اقتصادي ليبرالي ،لعبت مؤسسات النقد الدولي والولايات المتحدة

الأمريكية دورا فعالا في استدراج هذه الدول الى نظام اقتصادي عالمي قائم على مفاهيم وأسس تختلف عن المفاهيم السابقة، في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية.

وأمام هذه الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية لم تكن أمام السلطات الجزائرية إلا التوجه إلى مؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989،مستنجدة بسياسته وتوجيهاته،في إطار اتفاقيات التمويل المدعمة والتي جرت في سرية تامة .

2-2 إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق.

بعد أن تعرضنا لاسباب الأزمة التي حلت بالدولة الجزائرية في سنة 1986،حيث توقفنا عند أزمة البترول ، وما نتج عنها من اختلالات على مستوى ميزان المدفوعات ، نتيجة الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين ، بسبب تقلص موارد الدولة من عائد الصادرات ، كانعكاس مباشر لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات و المستويات الاقتصادية ، ومن بين القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية و المالية .

إن تخلص الدولة من قيود الضغوط الهيكلية التي عرفت بها القوانين السابقة المسيرة و المنظمة لعمل البنوك ، دفعها إلى إحداث عدة إصلاحات في هياكلها،وخاصة على مستوى الجهاز المصرفي، حتى تكون قادرة على إعطاء الوجه الحقيقي الذي لا بد أن تظهر به في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

2-2-1 قانون القرض والبنك لسنة 1986 : تحت ضغط أزمة النفط الخانقة ، فأول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف الى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه و مؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد

السوق ،هو إصدارها لقانون بنكي جديد(1)، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية ، محددا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين ،مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة ،ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية،معتمدا على المخطط الوطني للقرض،مستعملة آليات و أدوات نقدية لأحداث التوسع أو الانكماش المطلوب .

وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات،الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل أسعار الفائدة الأسمى المطبقة من طرف المصارف،مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان.

وبموجب قانون86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث يقوم القانون على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي.

ودون الخوض في تفاصيل بنود ومواد هذا القانون، يمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية :

-تقليص دور الخزينة المتعاظم في التمويل الاستثمارات واشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية ، إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك .

-أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك،وإن كانت هذه المهام تعوزها الآليات التنفيذية،ومن ثم تبدو في أحيان كثيرة مقيدة .

1- قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك و القروض .

- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية ، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.

-أعاد القانون للمصلوف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد لمدته أو للأشكال التي يأخذها، كما استعادت المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه ،و الحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد .

2-2-2 قانون استقلالية البنوك لسنة 1988 : لم يخل قانون 1986 من النقائص العيوب،فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية ،وخاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة1988.

وعليه، فإن بعض الأحكام التي جاء بها لم تعد تتماش وهذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد. وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون ،وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 (1)المعدل والمتمم للقانون 86-12.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد المبادئ و القواعد التي قام عليها قانون 1988في النقاط التالية :

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

1-قانون رقم 88-06 الصادر في 12جانفي 1988،المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالبنك و القرض.

- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لاجل إحداث التوازن في الاقتصادي الكلي

- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك، يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الاتجاه.

-يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

والنتيجة أن الإصلاحات الاقتصادية و المالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة1988 ،فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية، بما فيها البنوك، والتي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية، على اعتبار أن هذا قانون يعتبر مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية اقتصادية ، وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية .

و من هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا في سنة 1988.

2-3 قانون القرض و النقد 10-1990.

وضع قانون المتعلق بالقرض والنقد (1) النظام المصرفي الجزائري على مسار

1- قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14 ،الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين،و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة،وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة.

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14/ 04/ 1990 وفق جدول يمتد على 15سنة.

تم إلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات .

2-3-1 مبادئ قانون القرض و النقد: سمح قانون 10-1990 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد،الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد.

يعتبر القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة1986 والقانون المعدل و المتمم لسنة 1988.

حمل القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها، تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.

أما عن مبادئه الأساسية فانه يمكن أن اختصارها في النقاط التالية :

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد.

ب-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية: لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد،وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

_استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة.

_تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

_ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.

_ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ج- الفصل بين دائـــرة الميزانية ودائـــرة الائتمان:كانت الخزينة في النظام الموجـه تلعب الـــدور الأساسي في تمـــويل استثمارات المـــؤسسات العمومية،حيث همـش النظام المصرفي وكان دوره يقتصـــر على تسجيل عبـــور الأموال من دائرة الخزينـة إلى المؤسسات، فجاء القانـــون ليضع حدا لذلك ،فأبعـــدت الخزينة مـــــن منـح القـــروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمـــويل الاســـــتثمارات العموميـة المخططة من طـــرف الدولة،و من ثم أصبـــح تـــوزيع القـــــروض لا يخضـع لقـــواعد إدارية، وإنما يـــرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

د- أهمية السياسة النقـــدية :كان من مبادئ قانون 10-90 إعادة الاعتبار للسياسـة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد،بعـــدما كانت مهمشة ومغيبة خلال ثلاثة عقود من الزمن ، و نتيجة لذلك اعيد للبنك الجزائري وظائفه ومهامه التقليدية منها:

-إصدار* الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
-تحديد قيمة وشكل حجم ومواصفات الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
-شروط كيفية مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع المعدنية.
-منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
- الترخيص بفتح واعتماد مكاتب ووكالات تمثل البنوك الأجنبية.
-يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بـــــالأدوات المباشرة وغير المباشرة(معدل الخصم ، سياسة السوق المفتوحة).

2-3-2 أهداف قانون القرض و النقد: يمكن التعرض بإيجاز لاهم أهداف قـــانون 10-1990 في النقاط التالية:

-وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي و المصرفي .
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض .
- إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني .
- تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية .

-إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).

-ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك .

و أخيرا يمكن القول أن قانون القرض و النقد قد وضع و بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

3- برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين:

الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي ، كانعكاس أزمة النفط 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية و المالية ، او احتماعية كأحداث 1988/10/05، او سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989، والانتقال الى تجربة التعددية الحزبية .

أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق .

3-1 برنامج الاستعداد الائتماني الأول(1989 و1991) : دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقعت على اتفاقيتين:

الأولى في 31 ماي 1989، و الثانية في 3جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط ،نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي :

*- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي ،وتقليص حجم الموازنة العامة.

*- تحرير الأسعار و تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

*-الحد من التضخم ،و تخفيض قيمة الدينار.

*-تحرير التجارة الخارجية ، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

*-إلغاء عجز الميزانية ، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

3-2 تقييم البرنامج الاستعدادي .

للوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج، و ما هي الإجراءات النقدية التي اتبعتها السلطة ، نورد الحقائق التالية :

*- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21,5دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار.

*-رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من10,5% إلى 11,5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% ، وكانت تهدف هذه الاجراءات الى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب ،ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات .

*-نمو الكتلة النقدية(M2 1991 21,3%)،بعدما كان معدل النمو 1990 يقدر بـ11,3%.في حين تغير (PIB) بمعدل0,8%،وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يفضي إلى وجود كتلة

*- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل قدرته 9,3% ليرتفع في سنة 1990الى 17,9% ، ليصل في سنة 1992 الى أعلى مستوى له بمعدل 31,7%و هو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب .

*- القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.

*-استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية -المرتفعة أصلا- ،حيث قدرت 26,7مليار $ في سنة 1992بعدما بلغت 28,8مليار $سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من73,9% في 1991 الى76,5% سنة 1992.

4- برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية ،و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية و الأمنية ،كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين :

مرحلة التثبيت الهيكلي من 22ماي 1994-21ماي1995 ،ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22ماي 1995-21ماي 1998 .

و على اثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس و لندن. قبل ان نتناول كل ما يتعلق بحيثيات البرنامج الأول و الثاني، يجدر بنا استعراض الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية ما قبل 1994.

4-1 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما قبل 1994:

للوقوف على حقيقة هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم نقدم بعض المؤشرات الاقتصادية و النقدية في النقاط التالية:

*-بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة1993 ما قيمته10,41 مليار$ منها 9,88 مليار $محروقات و هو ما يمثل نسبة 95% من اجمالي الصادرات ، عند سعر17,8 $ للبرميل الواحد.في حين بلغت الواردات 7.99 مليار$، و تمثل فاتورة المواد الغذائية 75% من إجمالي الإيرادات ، مسجلة بذلك فائضا في الميزان التجاري قدره 2,42 مليار $.

*-كان عامل المديونية الخارجية وخدمات الدين من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية مما حذى بالحكومات الجزائرية اللجوء لمؤسسات النقد الدولية طالبة المساعدة لإعادة جدولة هذه الديون ،و تظهر الأرقام حقيقة وضع ميزان المدفوعات في سنة 1993، فقد بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25,7 مليار $ منها نسبة 97,3% ديون متوسطة و طويلة الأجل، 2,7% ديون قصيرة الأجل.

أما خدمات الدين في نهاية 1993فقد بلغت حوالي9مليار$، أي أن نسبة خدمات الدين (مبلغ خدمات الدين / قيمة الصادرات) وصلت إلى 82,2%، و هي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها في مدى قدرة الدولة الوفاء بالتزاماتها الدولية و المقدرة بين 25%-30%.

*-نمو مطرد للكتلة النقدية (M2) ، فقد ارتفعت من 515,9 مليار دج في نهاية 1992 الى627,4مليار دج في 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 21,6% . و في المقابل سجلنا نمو اقتصادي سالب قدر 2,2-% في نهاية 1993.

*-إن انحصار معدل التضخم عند مستوى 20,5% في سنة 1993بعدما كان 31,7% في 1992 ، إلا انه كان بعيدا عن المعدل المرغوب فيه ،و نتيجة لذلك سادت أسعار الفائدة الحقيقية بقية سالبة(12,5-%)،الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات،رغم ارتفاع الفائدة الاسمية (الموجهة) في 1993 إلى حوالي 13%.

*-كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية و انخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات)، أثر مباشر على الاحتياطيات الصرف بالعملة الصعبة ، حيث قدرت في نهاية 1993 بحوالي 1,5مليار $،و هو ما يمثل احتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2,24شهرا ،و هذا لا يمثل هامش آمان لقدرة البنك المركزي لمواجهة الالتزامات الخارجية للدولة.

*-الى جانب المؤشرات الاقتصادية و النقدية التي تعرضنا لها،يمكننا ان نقــدم مؤشرات اخــرى متعلقــة بالجانب الاجتماعي ، خاصة ما تعلق بالبطالة والقــدرة الشرائية ، أين سجلنا معــدل بطالــة قارب 25% مــن القوة العاملة (1,5مليــون عاطل) في ظل معدل مرتفع للنمو السكاني قــدر بأكثر من 03%سنــويا.

أضف الى ذلك انخفاض في متــوسط دخل الفــرد ، فمــن 3524 $ســنة 1990 ،تقلص الى حوالي 1853$ ، الأمر الذي أدى الى انخفاض الاستهلاك الفــردي ب6,4% سنــة 1993 وهذا رغم الاستقرار في أســعار الســلع و الخــدمات ، واستقرار سعر الصرف خلال الفترة 1991-1993، ما بين 22,5-23,3 دج/$(5).

*-انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل04% سنة 1993 ،بسبب الجفــاف وضعف الاعتمادات المالية، بالإضافة الى مشكل العقار الفلاحي الذي بقي مطروحــا منذ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية في 1983.

*- مشكل تطهير المؤسسات العمومية ،حيث سجل عجز الخزينة المتضمــن مخصصات صندوق التطهير ب9,2% من الناتج المحلي الإجمالي(PIB) سنة1993 مقابل 1,3% سنة1992.

4-2 محتوى اتفاقية الإصلاح الاقتصادي الموسع مع (ص ن د)94-1998.

وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائــر ،الممتــد خلال الفترة 1995-1998، وذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمــدة ســنة (افريل 1994-ماي 1995) بشكل مرض، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانيــة للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس و لندن.

واحتوت رســالـــة النيـــة المحررة من قبل السلطات الجزائرية 30مـــارس1995 على مذكرة بالسياسات الاقتصادية والمالية(برنـــامج التعديـــل الهيكلـــي) للفـــترة مارس1995-أفريل1998 متضمنة عل الخصوص قبول الجزائر سلسلة إصلاحات مـــن أجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق، وذلك منذ نهاية الثمانينـات، رغم التراجع خلال سنتي 1992-1993 .

يمتـــد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائريـة مع مؤسسات النقد الدولية الى مرحلتين :مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجـــل تمتـــد لمدة سنة من افريل 1994- ماي 1995 ،ومرحلة التعديل الهيكلـــي متوســطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنـــوات من 1995- 1998.

و يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختـــلالات العميقة في التوازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986 ،رغـــم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات النقديـــة(الاتفاقيـــات الســـرية) أو الإجراءات والإصلاحات ما قبل دستور 1989.

كما يهدف برنامج التثبت و التعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشـــمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية، السياسة النقدية ،نظام الصرف، ســـعر الفائدة، ميزان المدفوعات ، المنظومة المصرفية والقطاع المالي، المالية العامة ، الضرائب ، الرسوم الجمركية ، التجارة الخارجية ،الأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص، قطاع الفلاحة، البناء،و تدابير الحماية الاجتماعية، سوق الشغل، في إطار احترام مبدأين أساسيين:

-المحافظة على قدر من هامش المناورة في مجال السياسة الاقتصادية.

-المحافظة على مكاسب العمال،وحماية الشبكة الاجتماعية للطبقة المحرومة من الشعب

4-3 أهداف برنامج التثبيت 1994-1995: ترتكز السياسة الاقتصادية والنقديـــة في إطار البرنامج التثبيت على تحقيق الأهداف التالية:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M 2)،بتخفيض حجمها من 021% سنة1993 إلي 014%سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفـائدة الاسمية الى مستويات مرتفعة (البحث عن اسعار فائدة حقيقية موجبة).

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17 % في افريل 1994 (1دولار مقـابل 36 دج)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في الســوق السوداء،تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف.

- تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنســبة03%ســنة 1994، 06%سنة1995،مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.

-تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة علـى الادخار،و بالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ،لاحداث منافسة على مســتوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال ، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة.

- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 020% .

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 010%.

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.

-رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة .

أما أهداف برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 ،(هو الأوسع و الأشمل يمتـد إلى 3سنوات)، هو العمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحــول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف، وللوصول إلى ذلك، فإن أهداف الاتفاق هي:

– تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 05% خلال فترة البرنامج.

– العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من01/01/ 1996، والعمل على تحويل (د ج) لأجل المعاملات الخارجية الجارية.

– يهدف البرنامج إلى التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، بحيث، سينخفض العجز من 06,9% من(PIB) في1994/1995 إلى 02,2% من(P I B) خلال 1997/1998.

_ التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة) ، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم،مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 020%، ابتداء من 1998.

4-4 إجراءات تحقيق أهداف البرنامج :إن الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الاتفاق الموسع،قد اتسمت بسياسة ميزانية صارمة .

لجأت منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2)، و من ثم العمل على تخفيض معدل التضخم الى المستوى الذي يسمح باستقرار الاسعار ، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية، فيما بين البنوك(InterBancaire)،كما قامت بفرض نسبة025% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت016,5%.

أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال إصلاح النظام المالي، كـانت تهدف إلى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظـام المصرفي، حيث في 1994 تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني، لأجل تنمية إمكانيـات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي ليحل السوق النقدي مكانه كأداة من أدوات السياسة النقدية، كما تم إدخـال أداة عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات القروض ،والعمـل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في 1996.

كما عملت على ضبط الموازنة العامة خلال ثلاث سنوات القادمـة، ممـا تطلب من السلطات اعتماد نظام ضريبي فعال ومـرن و شامل. والتحكم بشـكل صارم في نفقات الحكومة، والعمل على زيادة الإيرادات العامة.

أما إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي، فقد تم تشجيع إنشاء المصارف والمؤسسـات المالية الخاصة، وإعادة رسملـة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة ب8% في نهاية 1995، وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ،ونمو فعالية إجراءات الوسـاطة المالية، وكذا العمل على التحرير المتـزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة علـى الودائع لحث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخـراتهم في شكل أصول ماليـة ونقدية بالعملة الوطنية،لرفع نسبة تعبئـة الادخار، وانتقـاء أكفـأ المشـروعات الاستثمارية ، والرفع من إنتاجية راس المال.

4-5 تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادي الموسع :عرف برنامج التعديـل الهيكلـي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التـوازن الاقتصـادي الكلـي ،بالإضافة الى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسـة لإدارة الطلب، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية:

-ارتفاع احتياطي الصرف من 1,1مليار$ سنة 1994 الى 7مليار$ سنة 1998 (تضاعف 6,36مرة).

-ارتفاع المديونية الخارجية من 29,49مليار $سنة 1994 الى 30,47مليار $ سنة 1998، وهذا بسبب الانخفاض المفاجئ في موارد الصادرات،التي بلغت حوالي 10مليار $ ،هذا وقد سجل تحسن ملحوظ في مورد الدولة من العملة الصعبة في سنوات 1996(13,8مليار $)و1997(13,7مليار $).

أما نسبة خدمات الدين فقد عرفت ارتفاعا بالقياس الى سنة 96-1997،فمن 30,9% و 30,3% على التوالي بلغت 48% في سنة 1998 - رغم اعادة جدولة حوالي 50% من مجموع الديون الخارجية خلال مدة برنامج الاصلاح الموسع مع نادي باريس و لندن-نتيجة انخفاض موارد الصادرات وارتفاع المديونية الخارجية .

-انخفاض في سعر صرف الدينار،فمن 36دج/$ سنة 1994،بلغ سعر الصرف 1998حوالي 58دج/$، أي انخفاض بنسبة 61%.

-من النتائج الإيجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي هو انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994الى 5 % سنة 1998، و نتيجة لذلك انخفض معدل اعادة الخصم من 15%سنة 1994 الى 9,5% 1998.

-ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998بنسبة 19,1% ، في حين بلغت نسبة نمو 10,5% سنة 1995.راجع الجدول العام(14) لاهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي .

الفصل الثامن:انعكاس الاصلاحات على التوازنات النقدية

تمهيـــد: إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنــوك عن وظائفها التقليـــدية،كتمويل الاقتصاد وتعبئة الإدخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكــون أهـــم وسائلها معـــدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة حقيقيـــة لراس المال .

ان تخلي النظام المصـــرفي عن أهم مهامه بحيث أصبحت البنوك مجـــــــرد شبابيك تنفـــذ توجيهات المخطط، وأصبح كل من تقييـــم المخـــاطر وتخصيـــص القـــروض وفقا لمعايير تجارية يشكلان هدفين ثانويين بالنسبة للبنوك .

كان لهذه السياسة انعكاساتها السلبية على أداء البنوك و المؤسسات و سلوك المدخرين وأصحاب رؤوس الأموال ، و لم تتنبـــه السلطات النقدية الى مدى خطورة هذا النهج الى بعد أزمة النفط ، أين وقفت على مـــدى الاختلالات التي حلت بكل المؤشرات الاقتصادية والنقدية ، ومن ثم لم يكن أمامها الى الالتزام بإجراء إصلاحات و تعـــديلات على الكثير من المتغيرات الاقتصادية ، كان من أهمها قوانين القـــرض والبنك و قوانين استقلالية المؤسسات ، وإجراءات التحرير المالي،و التحرير التدريجي لسعر الفائدة ،و قرارات إلغاء التمويل المباشر و المدعم للمؤسسات والهيئات،واعادة الاعتبار للسياسة النقدية و جهازها التنفيذي (البنـــك المركـــزي)،وفتـــح المجـــال للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي .

وقد عرفت المرحلة التي امتدت مـــن 1990الى 2002 تغـــيرات مؤسســـاتية وهيكلية على مستويات عـــدة نتيجة الإصلاحات المـــوسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية مع مؤسسات النقـــد الدولية بغية تعميق الإصلاحات التي انطلـــت فيـــها ابتـــداء من 1986، للانتقال من اقتصاد مركزي موجه الى اقتصاد السوق ، بهـــدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية،و توفيـــر التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية ، بغية العـــودة الى التوازنات الاقتصادية الكلية ، من خـــلال تحكم أكـــثر في نمـــو

الكتلة النقدية واستقرار في الأسعار و أسعار الصرف و رفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

نذكر أنه ابتداء من سنة 1994 ، حيث دخلت الجزائر في تنفيذ الاتفاق السنوي حول البرنامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي، أصبح دور السلطة النقدية وبالتالي دور السياسة النقدية عنصرا من عناصر السياسة الاستقرارية المسطرة في هذا البرنامج .

كما أن هدف هذه السياسة و الأدوات المستخدمة لتحقيقها محددة بالتوافق الكلي مع تلك التي تخص السياسة المالية والأداء اليومي لعملية الاستقرار ويتم بتنسيق كامل بين الدائرتين النقدية و المالية .

1-أثرالاصلاحات على نمو الكتلة النقدية.

لا شك أن النهج الذي اعتمدته الجزائر في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي أعقبت أزمة النفط، والتي امتدت على مراحل انطلاقا من 1986 إلى1991، ثم من 1994 إلى1998 في إطار برنامج التعديل الهيكلي مع مؤسسة النقد الدولية كان له انعكاس على مستوى التوازنات النقدية والمالية الداخلية والخارجية.

وللوقوف على مدى أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية الداخلية سنقوم بتحليل أهم متغيرات الكتلة النقدية و عناصر مكوناتها.

1-1 تطور نمو الكتلة النقدية:

لقد أرادت الجزائر أن تقيم تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط، أين يتم الاعتماد في تمويل برامج الاستثمارات التنموية على القروض المصرفية عن طريق المزيد من الإصدار النقدي، ولقد كانت الخزينة العامة هي المصدر

الحقيقي للإصدار عوض البنك المركزي، هذا الأخير كان يشبه جهاز تنفيذ هـــذه السياسة أكثر من أنه مؤسسة إصدار وتسيير للكتلة النقدية المتداولة.

هذه السياسة أفرزت وضعا غير مستقر، نتج عنه عدم التوازن بين الكتلـــة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية العمومية وضعف إنتاجيتها ،والنتيجـــة الحتمية لهذا النهج هو أن نمو الكتلة النقدية كان دائما أكبر من نمو الناتج المحلي الخام عبر مراحل تطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة64-1986كما يظهر في الجدول(2).

جدول(2): تطور نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام الفترة 1964-1986

%

المرحلـــة	متوسط نمو الكتلة النقدية %	متوسط نمو الناتج المحلي الخام%
مرحلة 1960-1971	17	8,5
مرحلة 1972-1978	25,4	22,5
مرحلة 1979-1986	19,1	16

2-1 تطور مؤشرات الكتلة النقدية :كان من أهـــداف برنامج التثبيت والتعـــديل الهيكلي الـــذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفـــترة 1994-1998 ،هو التحكم في نمو التوسع النقدي بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية من خـــلال رفع اسعار الفائدة الاسمية ، بهدف تحقيق تخفيض معـــدل نمو الكتلة النقديـــة مـــن 021% الى014% خلال فترة البرنامج .

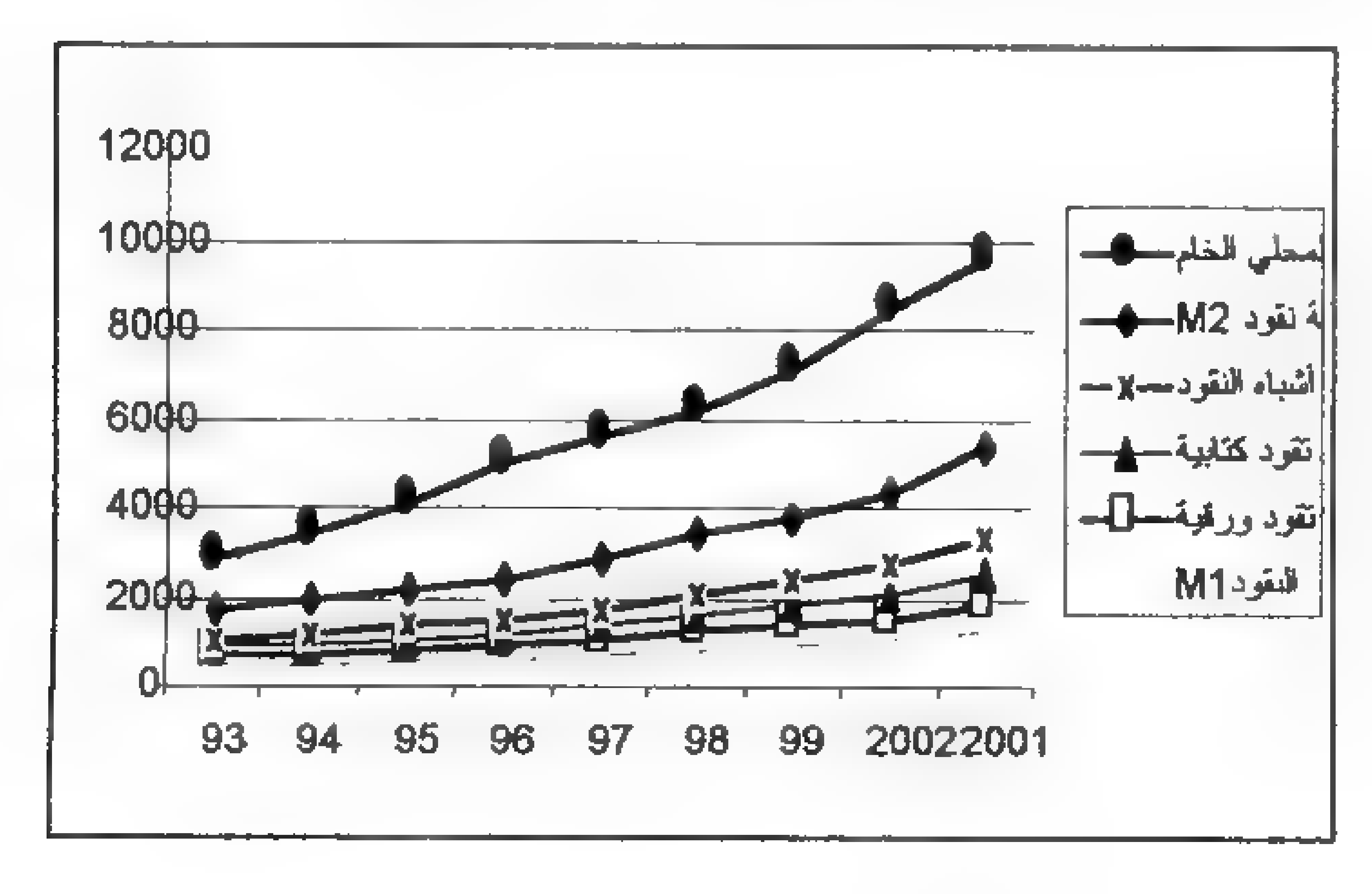
جدول رقم (3): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1993–2001

الوحدة: مليار دج

السنة	النقود M1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل نمو M2 %	ناتج محلي خام Le PIB	معدل نمو Le %PIB
1993	446.9	211.3	235.6	180.5	627.4	21.6	1189.7	10.7
1994	475,9	223,0	252,9	247,7	723,6	15.3	1487.4	25.0
1995	519,1	249,8	269,3	280,5	799,6	10.5	2002.6	34.6
1996	595,2	290,6	304,6	324,4	919,6	15.0	2564.7	28.1
1997	671,6	337,7	333,9	409,9	1082	17.6	2780.2	08.4
1998	813,7	390,8	422,9	474,2	1288	19.1	2810.1	01.1
1999	889,8	440,3	449,5	578,6	1468	14,0	3215.2	14.4
2000	1041,4	485,0	556,4	617,9	1659	13,0	4078.8	26.9
2001	1235,6	577,3	658,3	836,2	2072	24,9	4222.1	03.5

–L Algerie En Quelque Chiffre .Resultats.1998-1999 .ONS Ed 2001.

منحنى بياني لتطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1993–2001



من الجدول (3)نلاحظ أن التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاق ،قد سمح بتحقيق الهدف ، فمتوسط معدل نمو الكتلة النقدية بلغ 14.9%خلال الفترة 94-1998، لتنخفض هذه النسبة إلى 13% سنة 2000.و يرجع تفسير سبب تقلص النمو هو اتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة تقشف صارمة ،تمثلت في تخفيض عجز الميزانية ، تجميد أجور العمال ، تخفيض العملة و تقليص حجم الإنفاق العام بالحد من تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة .

أما ارتفاع حجم السيولة المحلية الخاصة M 2 في سنة2001 إلى 2071,8 مليار دج مقابل 1659,3 في سنة 2000 ، أي نمو للكتلة النقدية بنسبة 24,9%، إنما يرجع تفسير ذلك الى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية –راجع الجدول(5)-،و الانطلاقة في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001 ،حيث خصص له مبلغ بحوالي 7ملايير دولار(حوالي520 مليار دج) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاثة سنوات، ابتداء من افريل 2001 الى افريل 2004.

جدول(4) :هيكل الكتلة النقدية(%) الفترة 1993-2001

التعيين	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
نقود ورقية	33,7	30,8	31,2	31,6	31,2	30,2	30,0	29,3	27,9
نقود كتابية	37,5	35,0	33,7	33,1	30,9	32,8	30,5	33,5	31,8
أشباه النقود	28,8	34,2	35,1	35,3	37,9	40,0	39,5	37,2	40,3
الكتلة النقدية	100	100	100	100	100	100	100	100	100

من هيكل الكتلة النقدية كما يوضحه الجدول رقم(4) نلاحظ أن هناك ارتفاع في الودائع للأجل (أشباه النقود) حيث بلغت 40,3% سنة2001 ،في حين كانت النسبة 28,8% سنة 1993.

أما النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) فعرفت تراجع ، حيث لم تعد تمثل إلا 31,8%من إجمالي الكتلة النقدية سنة 2001 ،بعدما كانت تمثل 37,5% سنة1993 في حين عرفت النقود الورقية شبه استقرار خلال الفترة (1994-2000)، لتسجل انخفاضا طفيفا سنة 2001،إذ لم تعد تمثل سوى 27,9% من مجموع الكتلة النقدية .

لم تتجاوز أشباه النقود متوسط نسبة 15% خلال الفترة 1964 -1992 ،في حين بلغت في سنة 2001 نسبة 40,3% ،وتفسير ذلك لا يتعلق بنجاعة الجهاز المصرفي أو تغير للسلوك الاقتصادي للأفراد والمؤسسات ،بقدر ما كان يتعلق ذلك بإجراءات برنامج التعديل الهيكلي ،كالتحكم في نمو الكتلة النقدية ،و تراجع معدل التضخم ،واستقرار سعر صرف الدينار، الأمر الذي سمح بالتعامل بمعدلات فوائد حقيقية موجبة .

3-1 عناصر مكونات الكتلة النقدية:عرفت تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الصعبة تصاعدا مطردا ، فقد بلغت الأرصدة النقدية الصافية 26,3مليارد دج1995 لتتضاعف خمس مرات فتبلغ 133,9مليارد دج في 1996 الجدول (5).

استمرت التغطية بالذهب و العملات الصعبة في ارتفاع مطرد، لتصل إلى أعلى قيمة لها خلال فترة تنفيذ البرنامج 350,3 مليار دج في 1997.ثم تراجعت إلى 169,6مليارد دج سنة 1999بسبب تراجع مداخيل المحروقات نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال 1998-1999 ،وقد وصفت هذه الحالة بالصدمة (le choc).

بلغت الأرصدة النقدية الصافية 1310,7 مليار دج سنة2001 ،مقابل 775.9مليار دج سنة2000 أي زيادة بنسبة 68,9% ،و تفسير ذلك يعود إلى التحسن في احتياطيات الصرف و احتياطي الذهب .

إن تغير عناصر مكونات الكتلة النقدية كانت دائما مرتبطة بمدى نشاط الخزينة ونشاط المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تغيرات أسعار المحروقات باعتبار أن الدولار هو العملة ذات القرار الاقتصادي.

جدول(5): تطور عناصر مكونات الكتلة النقدية خلال المدة 1993-2001

الوحدة : مليار دج

السنة	أرصدة نقدية صافية	ديون داخلية	ديون للدولة	ديون للاقتصاد	عمليات أخرى صافية
1993	19.6	748.1	527.8	220.3	-140.3
1994	60,4	774,3	468,5	305,8	-111,1
1995	26,3	967,1	401,5	565,6	-193,8
1996	133,9	1054,3	282,2	772,1	-268,6
1997	350,3	1164,9	423,6	741,3	-433,7
1998	280,7	1273,4	542,3	731,1	-266,2
1999	169,6	1593,8	658,7	935,1	-295,0
2000	775,9	1282,9	506,6	776,2	-399,5
2001	1310,7	1234,1	394,7	839,3	-473,0

-L Algerie En Quelque Chiffre .Resultats.1998-1999 .ONS Ed 2001.

– Evolution Economique ET monetaire En Algerie Rapport2001- Juillet2002.

-Retrospective Statistique .ONS,-1970-1996 Ed .1999.

4-1 هيكل القروض الداخلية:من جدول هيكل الديون الداخلية يمكن استنتاج الملاحظات التالية :

*صاحب مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي انخفاض معتبر في حجم الديون على الخزينة(قروض قصيرة الأجل) ،فقد بلغت 32% في سنة 2001،بعدما كانت تمثل 70% سنة 1993 ، ويرجع تفسير ذلك إلى تخفيض عجز الموازنة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية .

*أما القروض المتوسطة والطويلة أي قروض الاقتصاد فقد عرفت تغيرا معاكسا حيث ارتفعت إلى68% سنة 2001 من إجمالي الديون الداخلية ، وقد كانت لا تتجاوز نسبة 30% في 1993، ويعود سبب ذلك إلى السياسة المالية الصارمة وإلى استمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون منذ سنة 1994 باتجاه الجهاز المصرفي وخاصة ديون البنك المركزي .

جدول(6):هيكل الديون الداخلية (%) الفترة 1993-2001

البيان	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
ديون للدولة	70,0	60,0	41,5	26,8	36,4	42,6	41,3	39,5	32,0
ديون للاقتصاد	30,0	40,0	58,5	73,8	63,6	57,4	58,7	60,5	68,0
ديون داخلية	100	100	100	100	100	100	100	100	100

– Evolution Economique ET monetaire En Algerie Rapport2001- Juillet2002.

–Retrospective Statistique .ONS,–1970–1996 Ed .1999.

2- أثر الإصلاحات على معدل التضخم :

التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للاسعار، أسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه مؤسساتية و هيكلية كما يقول الأستاذ "حسين بن يسعد".

جدول (7)تطور معدل التضخم،وفق مؤشر الاستهلاك لمدينة الجزائر العاصمة

الفترة 1990-2001

السنة	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
مؤشر عام	148	195	236	304	394	468	495	519	532	534	558
التغير %	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3	4,2

المصدر : أعداد مختلفة من الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 2001-2002- 2003.

من الجدول(7) نلاحظ أن معدل التضخم كان في ارتفاع مطرد إلى أن وصل حوالي 32% كأقصى حد له سنة 1992، ثم انخفض في سنة1996 ليبلغ نسبة 18,7%، ثم عرف تراجع مهم بلغ 5,7%سنة1997، ليستمر في الانخفاض إلى 2,6% سنة1999، ليصل الى انحصار قياسي بلغ 0,34 % عام 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال .

إن تفسير أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر ، يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي ،كتحرير الأسعار ،و تعديل اسعار الفائدة برفعها الى مستويات قياسية سنتي 1994 و1995 ،وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة ،و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية ، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من

الإصدار النقدي المفرط مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية .

إن تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم إلى 04,2% سنة 2001، إنما يرجع ذلك الى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية (24,9%) ، بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي(1).

3-الأثر على سعر الفائدة .

إن التسيير الإداري للاقتصاد الجزائري أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية ،وهي تمويل الاقتصاد وجمع الإدخار في إطار سياسة اقتصادية سليمة تكون أهم وسائلها معدلات الفائدة من حيث أنها تكلفة حقيقية لراس المال ،وبالتالي فهي تلعب دورا هاما في إيجاد التوازن بين عرض وطلب رؤوس الأموال. وعليه فان تخلي النظام المصرفي عن أهم مهامه بحيث أصبحت البنوك مجرد شبابيك تنفذ توجيهات المخطط، وأصبح كل من تقييم المخاطر وتخصيص القروض وفقا لمعايير تجارية يشكلان هدفين ثانويين بالنسبة للبنوك .

3-1 تطور معدل الفائدة:إن تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات دنيا بقيم حقيقية سالبة ، و تطبيق معدلات فائدة تفاضلية ، حيث تميز بين القطاعات الاقتصادية و بين فترات سداد القرض ،إضافة إلى التسيير الإداري المركزي لهذه الأخيرة خلال مدة طويلة أدى إلى وضعية مالية غير ملائمة لتحريك الادخار.

1- عاد معدل التضخم الى الانخفاض سنة 2002 ، حيث بلغ بحسب موشر الاستهلاك للجزائر العاصمة ما مقداره 1,2% .

وبغرض الخروج من هـذه الوضعية وفي إطـار عمليـة الإصلاحـات الاقتصادية لجأت السلطات النقدية إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة علـى ودائع البنوك التجارية في ماي1989، متبعة في ذلك نموذج "ماكينون، شو ،و فـراي" المطبق على بعض الدول و منها "الشيلي ، كوريا الجنوبية ، مصر الخ.... " ،ومـن ثم فان الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الأهداف التالية:

*- إعطاء الادخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الاستثمارات .
*- إرغام المؤسسات على عقلنـة سلوكها اتجاه اسـتعمال القـروض، بالقيـام بالاستثمار الأكثر كفاءة.
*-تطبيق سعر فائدة حقيقي موجب من شأنه أن يعطي عوائد حقيقية موجبة .

3-2 تطور معدل إعادة الخصم:للمحافظة على سيادة معدل فائدة موجب كـان على البنك المركزي أن يتدخل لتصحيح الوضع من خلال أحد أدوات السياسـات النقدية الممثلة في معدل إعادة الخصم ، حيث يلجأ إلى رفع هذا المعدل مما يؤثر علـى أداء البنوك التجارية ، التي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفـائدة المطبقـة علـى القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية .

قبل قانون القرض و النقد، لم يمارس البنك الجزائري أي نشاط ملمـوس في مجال الرقابة على المصارف ،و لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سـوى أداة لـتزويد البنوك بالسيولة و القروض اللازمة.

فمعـدل إعادة الخصم الممارسة من طـرف البنك الجزائـري والـذي يشكل أداة تحليلية مهمـة من حيث أنها معيار حقيقي لفهم السياسـة النقديـة المطبقة مـن قبل السلطات النقديـة،و في هـذا السياق يمكن تتبع مراحل تغـير معدل إعادة الخصم كما يلي :

*-ثبات المعدل من 1964_1971 عند مستوى 3,75%.

*-انخفاض المعدل بنقطة واحدة من 1972-1986 ليبلغ 2,75% وهي فترة تطبيق مخططات التنمية.

*-ارتفاع المعدل إلى نسبة5% من 1986 _ 1989 ، ليبلغ في سنة 1990 6%.

*-ارتفاع المعدل إلى 11,5% _1991-1993-،ليصل إلى 15% كحد اقصى 1994.

*-انخفاض المعدل بنقطة في نهاية 1995 ليصبح 14% ، ليستمر هذا الانخفاض إلى معدل9,5% في سنة 1998 و هي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي.

*- استمرار انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 6% سنة2001-انظر الجدول(8)-.

جدول رقم (8): تطور معدل سعر الفائدة و معدل التضخم (%)

الفترة (1990-2001)

البيان	90	91-93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
م إ خ % (نهاية السنة)	6,0	11,5	15,0	14,0	13,0	11,0	9,5	8,5	6,0	6,0
م ف م % (متوسط)	8,0	12,8	18,0	17,8	16,3	14,2	10,2	9,3	8,5	8,5
معدل التضخم%	18,0	25,8	29,0	29,8	18,7	5,7	5,0	2,6	0,3	4,2
*م ف ح %(متوسط)	-10	-13	-10	-12	-2,4	8,5	5,2	6,7	8,2	4,3

م أ خ(معدل إعادة الخصم)، م ف م(معدل الفائدة الموجه)، م ف ح(معدل الفائدة الحقيقي).

*معدل الفائدة الحقيقي= معدل الفائدة الأسمى – معدل التضخم.

-Statistiques Financieres Internationales .-FMI-Juin 2001.

-Rap2001– Banque D Algerie .

أما فيما يخص معدل الفائدة الموجه(Taux D interet directeur)، و هو السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع و منحها للقروض ، فمن الجدول أعلاه يمكن استنتاج النقاط التالية :

من الجدول نلاحظ أن متوسط معدلات الفائدة الاسمية ارتفعت بوتيرة عالية، حيث انتقلت من 8% سنة1990 إلى18,5% كحد أقصى سنة1994، مدشنة بذلك بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي، و المتميز بسياسة تقشف حكومي ومرحلة انكماش نقدي ومالي .

انخفض متوسط معدل الفائدة تدريجيا إلى أن وصل نسبة حوالي 10% سنة1998، وهي سنة نهاية فترة البرنامج، ثم استمر الانخفاض ليستقر عند 8,5% خلال السنتين 2000-2001.

من الجدول لاحظنا سيادة أسعار فائدة حقيقية بقيم موجبة ابتداء من 1997.

4- أثر الإصلاح على ميزان المدفوعات و سعر الصرف .

للوقوف على أثر الاصلاحات الاقتصادية على ميزان المدفوعات و سعر الصرف ، يجدر بنا التطرق الى الميزان الخارجي للجزائر من خلال تطور المديونية الخارجية و خدمات الدين ، و تاثير ذلك على احتياطات الصرف ، و من ثم تأثير ذلك على سعر صرف الدينار الجزائري ، خاصة خلال مرحلة الإصلاحات الهيكلية مع مؤسسات النقد الدولية .

4-1 انعكاس المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات.

4-1-1 تطور المديونية الخارجية :لقد تميزت المرحلة الممتدة من 1990 الى 2001 بالتقلب المستمر لأسعار البترول في السوق العالمية ، وانخفاض مستويات الطلب

عليه، وتميزت بتحـــول الاقتصاد الجزائري مـــن اقتصاد موجـــه ومخطط إلى اقتصاد السـوق، وظهـور التكتلات الاقتصاديـة وسعي الجزائـر إلى الانضمـام إلى المنظمـة العالمية للتجارة وما يستـوجب ذلك من إصـلاحات جمركية وضريبيـة ومصرفية، و اعتماد آجال تسديد أقساط الديون الخارجية في إطار برنامج التعديـل الهيكلي المتفق عليه مع (ص ن د) والذي يغطي الفترة مـن 1994 إلى 1998 ،الـتي كانت ترمي إلى استعادة النمو الاقتصادي وتعميق الإصلاح الهيكلي.

رغم الإصلاحات التي أقدمت عليها الجزائر في المرحلة الانتقالية فقد بقيـت المديونية الخارجية في ارتفاع مستمر إذ بلغت حوالي 28مليار$ سنة 1991،مسـجلة زيادة 8,3مليار$ عن حجم الديون في 1985.

وبسبب اضطـراب السوق العالمي للنفط لجأت السلطات الجزائريـة،إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بالاتفاق مـع مؤسسـات النقـد الـدولية للحصول على المساعـدات المالية الضرورية لاستمرار التنمية،و مواجهة العجـز في ميزان المدفوعات.

إلا أن الاتفاقيـة الأولى فيفـري 1989 والاتفاقيـة الثانيـة 3جـوان 1991 لـم تكـن كفيلـة بإعـادة الاستقـرار للتـوازنات الاقتصادية الكليـة ،نظـرا للأوضاع الاقتصاديـة والسياسيـة والأمنيـة الـتي كانت سائـدة آن ذاك ،حيـث بقيـت القـروض الخارجيـة عنـد مستـوى 28 مليـار دولار -كما هو موضح في الجدول(9) -.

جدول(9):تطور المديونية الخارجية للجزائر للفترة 1993-2001 .

الوحدة : مليار دولار

البيـــان	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
ق م ط الأجل	25	28,9	31,3	33,23	31,0	30,3	28,14	25,1	22,31
ق ق الأجل	0,7	0,6	0,26	0,26	0,2	0,2	0,18	0,18	0,26
مج القروض الخارجية	25,7	29,5	31,6	33,65	31,2	30,5	28,32	25,27	22,57

ق م ط(قروض متوسطة وطويلة الأجل)، ق ق (قروض قصيرة الأجل)

-MediaBank, N 58 , Bank Of Algeria Fevrier/Mars 2002

من الجدول يتضح لنا أن متوسط حجم الديون الخارجية قدرت بحـــوالي 30ملياردولار خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 إلى1998 ، و يرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية، بسبب إعـادة جدولة الديون مع كل من "نادي باريس ولندن" كما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مـع مؤسسات النقد الدولية .

بعد الانتهاء من برنامج الاتفاق تقلصت الديون الخارجية إلى 22,5 مليـار دولار سنة2001 مسجلة تراجعا قياسا بقيمة 7,9 مليار دولار عن سنة 1998 ،أيـــن قدرت الديون الخارجية 30,47 مليار دولار، و يعزى هذا التراجع في حجم المديونيـة إلى الفسحة المالية نتيجة تحسن أسعار المحروقات.

الديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل فقـد تقلصـت الى مسـتوى 22,3 مليار دولار سنة 2001، بعدما بلغت مداها الأقصى 33,2 مليــار دولار ســنة

1996، في حين لم تتجاوز الديون قصيرة الأجل في 2001نسبة 1% من إجمالي الديون الخارجية أي 260مليون دولار.

و عليه فإن النتائج المسجلة في مجال تسديد الديون الخارجية تحسنت بفضل استقرار العلاقة بين الديون والصادرات ،وتبقى حصة الدولار الأمريكي تمثل أكبر حجم من الديون الخارجية حوالي 42%.

4-1-2 خدمات الدين الخارجي : من الجدول أسفله يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

جدول(10): تطور خدمات الدين الخارجي للفترة 1992-2001

الوحدة مليار دولار

البيان	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
المبلغ الأساسي	7,0	7,2	3,13	2,47	2,02	2,35	3,20	3,40	2,82	2,99
الفوائد	2,3	1,9	1,39	1,77	2,26	2,11	1,98	1,72	1,68	1,47
مجموع خدمات الدين الخارجي	9,3	9,1	4,52	4,24	4,28	4,46	5,18	5,12	4,50	4,46
مداخيل الصادرات	12,1	11,0	9,60	10,9	13,9	14,7	10,8	13,1	21,6	19,1
*خدمات الدين/ قيمة صادرات%	76,5	82,2	47,1	38,8	30,9	30,3	48,0	39,1	20,8	23,4

• نسبة خدمات الدين بعد تأجيل السداد خلال الفترة إعادة الجدولة (94-1998).

-MediaBank, N 58 , Bank Of Algeria Fevrier/Mars 2002.

لو تطرقنا إلى خدمة المديونية (العلاقة بين التسديدات وعائدات التصدير) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2001 لوجدنا أن نسبة خدمة الديون إلى إيرادات الصادرات من السلع و الخدمات تعبر عن الثقل المفرط لخدمة المديونية، والتي اتسمت بالتزايد الثابت حتى سنة 1993 ،أين وصلت إلى نسبة 082,2%، وأن عملية إعادة الجدولة مع كل من نادي باريس ولندن في إطار برنامج الإطار قد سمحت بالتقليل من خدمة المديونية في سنوات 1994-1998، حيث انخفضت في نهاية الفترة الى 5,2مليار دولار أي بنسبة 048%،رغم الانخفاض المحسوس في أسعار المحروقات سنة 1998،- انظر الجدول العام رقم (14)-.

إن تفسير النسب المرتفعة في خدمات الدين التي سجلت في 1998 (048%) و1999(039%)، فذلك بسبب الانخفاض المفاجئ في اسعار المحروقات،حيث بلغت في 18$ للبرميل الواحد في 1998، أما نسبة خدمات الدين سنة2001 و المقدرة 023,4% ، مقابل 020,8% سنة 2000 إنما يعود الى انخفاض عائدات الصادرات،الا أن هذه النسبة المسجلة في سنة2001 انخفضت إلى الحد المقبول عالميا والمقدر ب030%.

3-1-4 تطور احتياطي الصرف:عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج متفائلة ابتداء من النصف الثاني من سنوات التسعينيات، فتعديل ميزان المدفوعات ، و تحسن وضعية المالية العامة ، واستقرار معدل سعر الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة ، سمح للجزائر برفع حجم احتياطها من الصرف الأجني ، و الجدول (11) يعكس ذلك .

جدول(11): تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجني الفترة 1993-2001

الوحدة مليار دولار$

السنة	93	94	95	96	1997	1998	1999	2000	2001
احتياطي الصرف	2,2	1,1	2,3	4,5	8,3	7,0	4,7	12,5	18.2

المصدر:البنك الجزائري ، تقرير -2002

ارتفع احتياطي الصرف بالدولار في سنة 2001الى 18,2مليار(ما قيمته 27 شهرا من الاستيراد) كأقصى حد له، و قد كان لا يتجاوز 1,1 مليار دولار في 1994 ، سنة بداية تطبيق البرنامج، ليستمر في الارتفاع الى 8,3 مليار دولار 1997.

أما في فترة حالة الصدمة 1998/1999 فقد تراجع احتياطي الصرف ، خاصة في 1999 (4,7مليار دولار) وهي خسارة صافية بمقدار 2,3مليار دولار عن سنة 1997، أين بلغ احتياطي الصرف 7 مليار دولار .

4-2 سعر الصرف .

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن(F IXING).

وتميزت فترات هذا التحديد بالطابع الإداري فيما يخص استخدام الوسائل المالية والنقدية في إطار أهداف التنمية ،فكان من نتيجة هذه النظرية التحليلية تحديد سعر الصرف في أطر غير واقعية بالنسبة للنظرية الاقتصادية من قبيل العلاقة الداليسة بين متغيرات أسعار الفائدة الداخلية والخارجية، وحالة الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وتعادل القدرة الشرائية بين الداخل والخارج ...إلخ.

4-2-1 نظام سعر الصرف الثابت من1964-1987:منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964 ،سير سعر صرف الدينار إداريا، وتميز بالاستقرار والثبات خلال مدة طويلة تفوق العشريتين، و يبرر هذا التثبيت ضمن النظام السائد ،الذي يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية .

وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة ، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي

علاقة، كما كان من المفروض أن تكون، بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكـــذا انفصل سعر صرف الدينار عن الواقع الاقتصادي كما نتج عن ذلك ســلوك غــير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلــك أن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين :

الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا و الثانية تحـدد في الســوق الموازية (السوق السوداء)- انظر في هذا الشأن الجدول(12)-.

جدول(12): تطور سعر صرف دج/$ بين السوق الرسمية و السوق الموازية

الوحدة :دج

السنـــة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السوق الرسمية (متوسط مرجح)	17,7	36,0	54,7	57,6	66,6	75,3	77,3
السوق الموازية (متوسط)	32	55	85	90	100	100	90
الفـرق	14,3	19,0	30,3	32,4	33,4	24,7	12,7

4-2-2 التسيير اللآلي لسعر صرف مارس1987:نتج عن التدهور المفاجئ لســـعر البتــرول سنة1986 ،دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة ، تأكد من خلالها بلـــوغ النموذج المتبع، خـــلال ما يفــوق العشريتين محدوديته، مما اســتوجب إجـــراء إصلاحات نقدية ومالية جــذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفـــة تخصيــص المـــوارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجــراءات المتخــذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لابــد أن تتبعها اجــراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي.ولقد تمت عملية تعديل معـــدل صـــرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:

أ-الانزلاق التدريجي:قامت هـذه الطريقة على تنظيم انـزلاق تـدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهـاية سنة1987 إلى غايـة سبتمبر1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4,9 دج/$ في نهايـة 1987 الى 17,7 دج/$ في نهاية مارس 1991.

ب- التخفيض الصريح:طبقت هـذه الطريقة بعـد أن اتخـذ مجلس النقـد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة22% بالنسبة للـدولار، وهـذا ليصل إلى 22,5دينار للدولار الواحد، ولقـد تميز سعـر صـرف الدينـار بالاستقـرار حول هـذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة1994، ولكن قبل إبـرام الاتفاق الـجديد مع صنـدوق النقـد الدولي، أجـرى تعـديل طفيـف لم يتعـد نسبة10%،وكان هـذا القـرار تهيئة لقـرار التخفيض الذي اتخذه مجلـس النقد والقـرض بتاريخ 04/10 1994 بتخفيض نسبة 40,17% وعلى ضـوء هـذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36دج/$.

ارتبط سعر صرف الدينار بالفرنك،أو ما تسمى"منطقة الفرنك"ابتداء من 1964 الى 1973، ثم ارتبط بسلة من العملات عددها 14عملة صعبة من 1974 الى 1994.
من 1995 اتبعت نظام الصرف ما بين البنوك،في إطار نظام الصرف العائم المسير.

باستثناء سنة 1994 أين تم تخفيض سعر الصرف الدينار ب40,17%، نلاحظ استقرار في سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار منذ 1996 الى غاية 2002 ، حيث بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي 5%- انظر الجدول رقم (13)-.

جدول رقم(13): تطور سعر صرف الدينار / الدولار للفترة1993 -2001

الوحدة : دج

البيـان	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001
س ص دج/$ (متوسط مرجح)	22,5	36,0	47,6	54,7	57,6	58,8	66,6	75,3	77,3
معدل التغير%	-	60	32,2	14,9	5,3	2,1	13,3	13,1	2,7

Evolution Economique ET Monetaire EN algerie Bank D algerie
Juillet 2002

جدول عام لاهم مؤشرات التوازن النقدي(14) الفترة 1993–2001

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2001	2000	99	98	97	96	95	94	93	ملـــيار
2,1	2,4	3,2	4,5	1,1	4	3,9	−0,9	−2,2	نمو % اقتصادي
2072	1659	1468	1288	1082	920	800	724	627	M2 دج
4222	4079	3215	2810	2780	2565	2003	1487	1189	PIB دج
6,0	6,0	8,5	9,5	11,0	13,0	14,0	15,0	11,5	م إخ %
4,2	0,3	2,6	5,0	5,7	18,7	29,8	29,0	25,9	م ت %
19,1	21,6	13,1	10,1	13,8	13,2	10,2	8,9	——	صادرات ($)
9,5	9,3	8,9	8,6	8,1	9,1	10,4	9,2	——	واردات ($)
24,9	28,5	17,9	12,9	19,5	21,7	17,6	16,3	——	س، ب $/باريل
22,6	25,3	28,3	30,5	31,2	33,7	31,6	29,5	25,7	د خ ($)
22,2	19,8	39,1	47,5	30,3	30,9	38,8	47,1	82,2	ن خ د %
18,2	12,5	4,7	7	8,3	4,5	2,3	1,1	2,2	إ،ص $
77,3	75,3	66,6	58,8	57,6	54,7	47,6	36	22,5	س، ص دج/$

م إ خ(معدل إعادة الخصم)،م ت(معدل التضخم)، س ب (سعر البرميل)،د خ (ديون خارجية) ن خ د (نسبة خدمات الدين) ،ا ص (احتياطي الصرف)، س ص (سعر الصرف).

Rapport2001- ,Bank D algerie , Evolution Economique ET monetaire En Algerie –.Juillet2002,P97

. Annuaire Statistique De L Algerie ,O N S,Resultats 1996,Ed 1998,P332-

و في النهاية هذا الفصل، نرى أن التحكم في التوسع النقدي ، و التراجع في التضخم و التعامل بأسعار فائدة موجبة ، هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي و إن انكماش المديونية الخارجية و انخفاض خدمات الدين ،وارتفاع احتياطي الصرف و الاستقرار في سعر الصرف ، هي مؤشرات دالة على مدى صلابة الموقف المالي الخارجي ومدى قابلية استمرار تعديل ميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

إلا أن هذه النتائج (الإيجابية) التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي والتي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية ، لم يمكن أن تخفي بعض الحقائق و الظواهر.

نرى أن هذه التوازنات الكلية هشة والمؤشرات النقدية مضللة ، فالكثير من النتائج المحققة كان بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات، و لم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي .

ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي ، أما ما تعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل ، حيث ضعف الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات –ما عدا قطاع المحروقات – الشيء الذي انعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي .

صاحب مرحلة الإصلاحات الاقتصادية تكلفة اجتماعية باهضة مست مختلف شرائح المجتمع فارتفعت معدلات البطالة ، وانتشر الفقر و الآفات الاجتماعية ،–.

في نظر خبراء صندوق النقد الدولي أصبحت ظاهرة الفقر تهدد الطبقات المتوسطة ، حيث نسبة الطبقة الفقيرة في الجزائر تقارب 50% من العدد

الإجمالي للسكان ، منهم 025% يعيشون تحت مستوى الفقـر بأقل مـن 1,5 دولار للفرد يوميا -.

و عليه نقترح تنويع إيرادات الصادرات -خارج المحروقات-، و لن يتـأتى ذلك إلا باعادة هيكلة القطاع الانتاجي، وترشيد نفقات الدولة ،وترسيخ مبـادئ تسيير اكثر شفافية و اكثر فعالية ومرونة ، من خلال إصلاح المنظومـة المصرفيـة والمالية على أساس إقامة نظام مالي حديث و فعال يساهم في تمويل نمو الاسـتثمار المنتج - بدل تمويل الواردات -،و المساهمة في دعم المؤسسات المتوسطة و الصغـيرة، لضمان نمو فعلي من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.



المراجـــــع:

*جودي (كريم) ، السياسات النقدية للدول العربية،موسسة اكسبريس للطباعة،ا ع م ، 1996.

*حسانين (احمد سعيد) ، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971.

*الخالدي (الهادي) ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ،دار هومة، الجزائر، 1996.

*سعيد (جمال الدين محمد) ، النظرية العامة لكينز، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1983.

*شافعي (محمد زكي) ، مقدمة في النقود والبنوك،دار النهضة العربية ، القاهرة، 1964 .

*شامية (احمد زهير) ، النقود والمصارف، دار زهران للنشر عمان ، الأردن ، ط1، 1993 .

*قريصة (صجي تادرس) ،النقود والبنوك، دار النهضة العربية، بيروت1984.

*القزويني (شاكر) ، محاضرات في اقتصاد النقود، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر-1989.

*مصطفي (فريد) ،النقود و التوازن الاقتصادي،موسسة الشباب الجامعية ،الاسكندرية ،2000 .

*معتوق (سهير): الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1988.

*موساوي (ضياء مجيد) ، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، سنة1993.

*هني (أحمد) ، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ؟ .

* نفس المؤلف ، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

- Benbitour Ahmed,L Algerie Au Troisieme Millenaire ,Editions Marinoor ,1998.

Benhalima Ammour, - Monnaie et regulation monétaire, référence à l'Algérie Edition Dahleb , Alger - 1997 .

Benissad , M.E.,Economie Du Developpement De L Algerie ,O P U ,2 Ed , 1979 .

Benissad , M.E,Restructuration Et Reforme Economique -1973-1993 OPU, Alger ,1994.

Benissad , M.E ,- L'ajustement structural , OPU, Alger , 1999

Bramoulle G.,D .Augey , Economie Monetaire ,Dalloz ,1998.

Ahmed Henni, 1987 CREAD- Monnaie, credit, et financement en Algérie 1962-1987

Karim Nashashibi , F M I Algerie Stabilisation Et Transition a L Economie de Marche ,Wachington ,1998,p5 .

-Goumiri Mourad ,L offre de Monnaie en Algerie , Ed ENAG , Alger , 1993.



الفــــهرس

الصفحــة

القسم الثاني

أنجز طبعه على مطابع

ديوان المطبوعات الجامعية

المطبعة الجهوية بقسنطينة